



القول المبين

على كشف شبهات المخالفين

الأستاذ الدكتور

محمد بن سرار بن علي اليامي



القـول المبين

على

كشف شبهات المخالفين



الطبعة الأولى

١٤٤٧هـ:٢٠٢٦ م



الكويت- الجهراء- القيصرية القديمة- كابيتول مول- السرداب محل ٢٤

الموقع الإلكتروني: www .daradahriah .com

البريدالإلكتروني: daradahriah@gmail .com

هاتف: +965 99627333 :+965 51155398

الموزعون المعتمدون

دار أندلسية للنشر والتوزيع - الكويت	+ 965 94747176	darandalusia@hotmail.com
مكتبة الميمنة المدنية - المدينة المنورة	+ 966 558343947	daralmimna@gmail.com
مكتبة زاد الراوي - المدينة المنورة	+ 966 542658208	al.raawe.zd@gmail.com
المكتبة الأسدية للنشر والتوزيع -مكة المكرمة	+ 966 125273037	hassan-hyge@hotmail.com
مكتبة بيت العلم - الدوحة	+ 30351996 974	info@baitalelm.com
دار الأصالة - اسطنبول (منطقة الفاتح)	+ 90 2125118547	asalet@asaletyayinlari.com.tr
دار الظاهرية للنشر والتوزيع - القاهرة	+ 20 1550530588	daraadahriah@hotmail.com
مكتبة بنيان - الجمهورية اليمنية	+ 967 777627633	bnyanmaktbt@gmail.com
وسم للمعرفة والثقافة - اسطنبول	+ 5511638225 90	wasmbookstore@gmail.com
جمعية المحافظة على القرآن الكريم - عمّان	+ 790150833 962	Moh.alaa@hoffaz.org

القـول المبين
على
كشف شبهات المخالفين

المتن لشيخنا العلاَّمة العابد

عبدالله بن صالح القصيِّر



تعليق تلميذه

أ. د. محمد بن سرَّار بن علي اليامي

دار الظاهرية للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمــة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمـد لله رب العـالمين، الـرحمن الـرحيم، مالـك يـوم الـدين، مُـدَبِّر الخلائـق أجمعـين، المسـتحق حقًّـا لتوحيـد الألوهيـة والربوبيـة والأسـماء والصفات.

والصلاة والسلام على نبينا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومَن والاه، ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

ثم أما بعد:

فقد يَسَّر الله كتابة هذه التعاليق المُيسَّرة على هذا المتن العظيم لفضيلة شيخنا العابد الزاهد العلّامة عبدالله بن صالح بن محمد القُصَيِّر -رحمنا الله وإياه، ووالدينا والمسلمين أجمعين-.

الذي وَسَمه بـ: «**كشف شبهات المخالفين لما جاء به التنزيل من توحيد الأنبياء والمرسلين**» عليهم صلوات الله وسلامه أجمعين، وكان كما أخبرني مشافهة -رحمنا الله وإياه- فقد قيَّد أصول وفوائد كلام أئمة الدعوة.

وقد جمعها قاصدًا -كما صَرَّح لي بذلك- من شروحاتهم على رسالة الإمام المُجدِّد لِمَا اندثر من معالم التوحيد؛ الشيخ محمد بن عبدالوهاب ﷫ في كشف الشبهات، ومن تقريراتهم.

فكان هذا المتن هو خلاصة تقارير أئمة الدعوة على كشف الشبهات، وقد ناولني هذا المتن بيمينه - حرمها الله عن النار - مناولة، وأشار لي أن

أُحَشّي عليه إن رغبت، فكانت إشارته ﵀ لي أمرًا.

نفع الله بالتعليق والشرح كما نفع بالمتن، وجعل ذلك في موازين صالحاته، ووالدينا وولاة أمرنا، وعلمائنا، وخصوصًا الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب ﵀.

والحمد لله رب العالمين.

قالَهُ وكَتَبَهُ مُقَيِّدُه

أ.د. محمد بن سّرار بن علي اليامي

في رياض نجد عمّرها الله بطاعته، وحرسها من كل سوء ومكروه

١٤٤٧/٨/٦هـ



قال المُصَنِّف رحمه الله:

الحمد لله الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده، الذي لا شريك له ولا سَمِيّ ولا ند، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، المبعوث ليوحّد الله تعالى ويُعبد، اللهم صلّ وسلم عليه وعلى آله وصحبه وكل من أخلص لله بما به تعبَّد.

أما بعد:

فهذه رسالة مختصرة تشتمل على مقدمات وفوائد وتطبيقات بشأن «كشف شبهات المخالفين لما جاء به التنزيل المبين من توحيد الأنبياء والمرسلين» صلى الله عليه وسلم عليهم أجمعين، كنت قد قيدتها ثم لخصتها خلال مطالعاتي لجملة من رسائل أئمة الدعوة السلفية المباركة حين إعدادي لحواشٍ على بعض تلك الرسائل، وقد رغب بعض مَن اطلع عليها بنشرها في رسالة مفردة مختصرة رجاء أن تعم فائدتها لشدة الحاجة إلى التذكرة بموضوعها؛ فأجبته إلى ذلك رجاء أن ينفع الله بها كما نفع بأصولها.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه.

جمع وتأليف الفقير إلى عفو ربه

عبدالله بن صالح القصيّر



الفصل الأول

[مقدمات بشأن الشبهات]



✍ **قال المُصَنِّفُ** رحمه الله:

الفصل الأول
[مقدمات بشأن الشبهات]

المقدمة الأولى:

الشبهات: جمع شبهة.

قبل أن نلج في بيان خطر الشبهات، وكيفية دفعها، لابد لطالب العلم وللمسلم البصير أن يفقه مدلول هذه الكلمة في لغة العرب؛ فإن فهم المعنى اللغوي يفتح مغاليق المعنى الشرعي، ويوضّح لك لِمَ سُميت الشبهة شبهة.

فإذا رجعنا إلى أصول كلام العرب، ونظرنا في **مقاييس اللغة** للإمام ابن فارس رحمه الله، وجدناه يُرجع هذه المادة (ش ب ه) إلى أصلٍ واحدٍ، يقول: الشين والباء والهاء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على تشابه الشيء بالشيء. فالمعنى يدور حول المماثلة، يُقال: شَبَه وشِبْه وشَبِيه، أي: مثيل(١).

وفي **لسان العرب** للإمام ابن منظور رحمه الله، وجدناه يبسط القول ويقول: الشَّبَهُ والشِّبْهُ والشَّبِيهُ: المِثْلُ، ويقول: واشْتَبَهتِ الأُمورُ: الْتَبَسَتْ، أي: تداخلت فلم يتميز بعضها من بعض؛ لما بينها من الشبه والمماثلة، فخلاصة المعنى اللغوي؛ أن الشبهة مأخوذة من المشابهة والمماثلة(٢).

وفي الاصطلاح الشرعي: التباس الحق بالباطل واختلاطه حتى لا يتبيَّن، وقال بعضهم: هي ما يشبه الثابت وليس بثابت، وقال الأخفش في الاختيارين: وإنما سُمّيت الشبهة شبهة، لأنها تشبه الحق والباطل، ليست

(١) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٣/ ٢٤٣).
(٢) ينظر: لسان العرب لابن منظور (١٣/ ٥٠٣).

بحق واضح، ولا باطل لا شك فيه، هي بين ذلك[١].

وقد عرّفها ابن القيم رحمه الله فقال: "والشبهةُ واردٌ يَرِدُ على القلب يحولُ بينه وبين انكشاف الحقِّ له، فمتى باشرَ القلبُ حقيقةَ العلم لم تؤثِّر تلك الشبهةُ فيه، بل يقوى علمُه ويقينُه بردِّها ومعرفة بطلانَّها، ومتى لم يباشِر حقيقةَ العلم بالحقِّ قلبُه قدحَتْ فيه الشكَّ بأول وهلة، فإن تداركَها وإلا تتابعت على قلبه أمثالُها، حتَّى يصيرَ شاكًّا مرتابًا"[٢].

وجاء في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «إِنَّ الحَلالَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أمورٌ مُشْتَبِهَاتٌ»[٣]؛ أي: أمور تتجاذبها الأدلة، وتتشابه فيها الصور، فلا يتضح حكمها إلا للراسخين في العلم، أما عامة الناس فقد تلتبس عليهم لما فيها من الشبه بالحق، أو الشبه بالباطل، فالاشتباه هو الالتباس؛ لعدم تميز الشيء عن غيره، وهذا هو مكمن الخطر في الشبهات؛ أنها تلبس الحق بالباطل.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

والشبهة: هي المسألة الباطلة التي صُورت للناس شبيهة بالحق لما أورد عليها من الأدلة التي يظن المستدل بها والسامع لها -من غير أهل الفقه في الدين- أنها من العلم...

هذا الموضع من أدق المواضع التي يجب على طالب النجاة تفهمها؛ إذ إن الفتنة في الدين لا تنفذ إلى القلوب إلا عبر بوابة الاشتباه، وقد حرر علماؤنا المحققون رحمهم الله هذا المعنى، فبينوا أن الشبهة إنما سُمّيت بذلك لمشابهتها الحق، فهي ليست باطلًا محضًا ينفر منه الطبع السليم، ولا حقًا

(١) ينظر: الاختيارين المفضليات والأصمعيات للأخفش الصغير (٧٣٠).
(٢) مفتاح دار السعادة لابن القيم ط عالم الفوائد (١/ ٣٩٤).
(٣) أخرجه أبي داود (٣٣٢٩)، والنسائي (٥٧١٠)، وابن الجارود (٦٠٦) بلفظه.

صراحًا يطمئن له القلب المستقيم، بل هي مركب مزجيٌّ خبيث.

فأرباب البدع لا يروج باطلهم إلا بشوبٍ من الحق يلبسون به على الناس، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [البقرة:٤٢].

فالشبهة -كما في النص الذي بين أيدينا- هي مسألة باطلة في أصلها، لكنها صُوّرت وزُخرفت، وهذا من زخرف القول الذي حذّر منه العلماء ﵏، حيث يُغلف الباطل بغلاف الحق والأدلة الشرعية لينطلي على الناس، فيكون كالسم المدسوس في العسل.

✍ **قال المُصَنِّفُ ﵀:**

لما قُرن بها من الدليل والبرهان، فظنوها من الحق لشبهها به، فهي أمر باطل استدل له بدليل حق فيظن ضعيف العلم أن هذا الباطل حق؛ لاقترانه بدليل حق...

والداء هاهنا في الاقتران الظاهري بين الدليل الشرعي والقول البدعي؛ وهذه معضلة طالما نبّه عليها العلماء المحققون في تقريراتهم الأصولية؛ إذ ميزوا بدقة بين الدليل وبين الاستدلال ﵏.

فصاحب الشبهة لا يأتي بكلام مجرد عن النقل، بل يستدل بقول الله جل وعز وقول الرسول ﷺ؛ بيد أن الآفة ليست في النص المعصوم، وإنما في الفهم السقيم؛ فيظن السامع أن هذا التلازم بين الآية والقول المحدث تلازم صحيح، وهو في الحقيقة انفكاك؛ لأن الدليل في وادٍ وما سيق لأجله في وادٍ آخر.

ويعد هذا النوع من التلبيس أخطر أنواع الشبهات؛ حيث يكون الدليل حقًا كآية محكمة أو حديث صحيح، ولكن يتم تنزيله في غير مناطه، وقد أشار أئمة الهدى ﵏ في تحذيراتهم من كتب أهل الضلال إلى أن هؤلاء

يعمدون إلى النصوص العامة فيقيدونها بأهوائهم، أو يعمدون إلى النصوص الخاصة فيعممونها ببدعهم؛ ليظن ضعيف العلم كما عبر النص أن هذا هو دين الله جل وعز، وما هو إلا اتباع للهوى بآيات الكتاب.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

والدليل في الحقيقة عليه لا له، فصار أمرها غير واضح لبعض الناس...

تتضمن هذه الفقرة لفتةً دقيقةً؛ وهي أن الدليل الذي يستند إليه صاحب الباطل هو في الحقيقة سيفٌ مُصلت على عنقه لو رُزق الفهم؛ وقد تقرر في كتب المحققين من أهل العلم رحمهم الله تعالى أن ما من مُبطلٍ يحتج بدليلٍ سمعي أو عقلي إلا وفي ثنايا ذلك الدليل ما ينقض قوله ويفسد مذهبه.

وهذا ما بيّنه العلماء الراسخون عند شرحهم لمسائل الاعتقاد رحمهم الله تعالى؛ حيث أوضحوا أن المبتدع يجتزئ الأدلة، فيأخذ بطرفٍ منها ويترك الآخر، أو يتمسك بالمتشابه ويُعرض عن المحكم، ولو أنه رد المتشابه إلى المحكم لصار الدليل حجةً عليه لا له.

وهذا اللبس والغبش إنما ينطلي على من لم يتسلح بالعلم الشرعي المؤصل، أما الراسخون في العلم فالحق عندهم واضحٌ أبلج، والباطل مضطربٌ لجلج.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

فالاستدلال باطل بكل حال، والدليل قد يكون حقًّا وقد يكون باطلًا، إما لعدم صحته، أو لعدم دلالته على ما يُستدل به من أجله.

خُتم النص بهذا التقسيم البديع الذي يفكك بنية الشبهة تفكيكًا علميًا دقيقًا، وهو خلاصة ما قرره الأئمة رحمهم الله في باب الجدل والمناظرة، وحاصله

أن عملية الاستدلال التي يقوم بها صاحب الشبهة فاسدة دائمًا، أما الأداة؛ فهي على حالين:

- **الحال الأول:** أن يكون الدليل حقًا، كأن يستدل بآية قرآنية أو حديث صحيح.

وجه البطلان هنا: في عدم الدلالة، أي أن الدليل لا يدل على ما ذهب إليه. ومثاله استدلال الخوارج بآية: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام:٥٧] على تكفير عليّ بن أبي طالب والصحابة رضوان الله عليهم جميعًا. فالآية حق، ولكن استدلالهم بها على تكفير خيار الخلق باطل وانحراف عن جادة الفهم السلفي.

- **الحال الثاني:** أن يكون الدليل باطلًا في ذاته.

كأن يستدل بالأحاديث الموضوعة، أو المنامات، أو الحكايات المكذوبة، أو القواعد الفلسفية التي يسمونها براهين عقلية وهي في حقيقتها خيالات وهمية.

وجه البطلان هنا: مركب من فساد الدليل، وفساد الاستدلال، وهذا مسلك المفلسين من أهل الزيغ إذا أعيتهم النصوص الصحيحة.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

المقدمة الثانية:

الشبهة قد تكون في الاعتقاد كقول المشركين عن معبوداتهم من دون الله: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس:١٨]، وقولهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣]...

اعلم أن الشيطان إذا أراد إضلال العبد، فإنه لا يقتصر في كيده على باب واحد، بل ينوّع سهامه، وقد بيّن المصنف رحمه الله في هذه المقدمة حقيقة استقرأها العلماء رحمهم الله من نصوص الوحيين، وهي أن الشبهة لا تنحصر في

الفروع العملية، بل أخطرها وأشنعها ما كان في أصول الاعتقاد.

وقد ضرب المصنف رحمه الله هنا المثل بأصل الشرك الذي وقع فيه الأولون وهو شرك الوسائط؛ وهذا المبحث يعد قطب الرحى في كتب المحققين من أهل العلم؛ حيث بينوا أن مشركي العرب لم يكونوا يعتقدون أن الأصنام تخلق وترزق وتدبر الأمر وهو توحيد الربوبية؛ وإنما كانت شبهتهم العظمى هي اعتقاد الشفاعة والقرابة.

يقولون: نحن ملوثون بالذنوب، وهؤلاء الصالحون، وهي الأصنام التي هي صور لقوم صالحين أقرب إلى الله منا، فنحن نعبدهم ليتوسطوا لنا.

وهذا المعنى يركّز عليه دائمًا في شروحه: أن **شبهة المشركين الأوائل هي عينها شبهة عباد القبور اليوم**، فهم يقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الزمر:٣]، لكنهم يلبسون العبادة أسماء مختلفة مثل الذبح، والنذر، والدعاء، ويسمّونها توسلًا وتشفعًا لتشتبه على العامة.

فالشبهة هنا وقوع الشرك الأكبر تحت ستار محبة الصالحين وطلب شفاعتهم.

والقرآن قد دمغ هذه الشبهة ببرهان ساطع، وهو أن الله جل وعز قريب مجيب لا يحتاج إلى حجاب أو وسطاء يرفعون إليه حوائج خلقه كما يفعل ملوك الدنيا، فقياس الخالق على المخلوق في هذا الباب هو أفسد قياس في الوجود قال الله تعالى: ﴿ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر:٦٠].

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

وقد تكون في الأحكام كقولهم: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ [البقرة:٢٧٥]، وقولهم في تبرير أكل الميتة وترك التذكية: (الميتة قتلها الله، فهي أولى بالحل مما ذبحتم بأيديكم).

لما فرغ من الإشارة إلى شبهات العقيدة، انتقل لبيان وقوع الشبهات في الأحكام الشرعية الحلال والحرام، وأصل الضلال في هذا الباب هو: معارضة النص بالقياس العقلي الفاسد.

أولًا: شبهة استحلال الربا:

أورد المصنف قول المشركين: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة:٢٧٥]. وقد وقف المفسرون وقفة دقيقة عند هذه الآية مبينين كمال فجور المشركين في الخصومة؛ فإنهم لم يقولوا الربا مثل البيع -تشبيهًا للفرع بالأصل- بل عكسوا القضية وقالوا: البيع مثل الربا مبالغة في جعل الربا هو الأصل في الحل!

وشبهتهم العقلية: أن هذا زيادة وذاك زيادة، فإذا بعت السلعة بزيادة ربح، فكذلك إذا بعت الدرهم بدرهمين، فجاء الرد الإلهي قاصمًا: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة:٢٧٥].

يقول أئمة التفسير: هذا قطع للمناقشة العقلية بحكم إلهي؛ لأن العقل لا مجال له أمام النص، فالذي خلق هذا وهذا، أحل هذا لحكم ومصالح، وحرم هذا لمفاسد وأضرار، والعبودية هي التسليم، لا الاعتراض بالمقاييس العقلية.

ثانيًا: شبهة أكل الميتة:

ثم ذكر المصنف المجادلة الشيطانية التي ألقاها الشيطان على أوليائه: الميتة قتلها الله، والذكاة قتلتموها أنتم، فما قتله الله أولى.

وهذه الشبهة؛ إنما هي من وحي الشيطان الصريح لأوليائه ليجادلوا بها المؤمنين، وحقيقة هذه الشبهة تكمن في التلبيس اللفظي؛ حيث سمّوا الموت الطبيعي "قتلًا من الله" ليوهموا السامع بقدسية الميتة، وسمّوا الذكاة الشرعية "قتلًا بشريًا" للتنفير منها.

وقد تصدى العلماء المحققون ﭬ لمثل هذه الترهات العقلانية التي تهدف إلى تحكيم العقل القاصر في الشرع الحكيم، وبينوا أن الحكمة البالغة في التحريم هي "احتباس الدم الخبيث" في الميتة، بينما الحكمة في الحِلّ هي "إنهاره وإخراجه" بالذكاة الشرعية.

✍ **قال المُصَنِّفُ ﵀:**

المقدمة الثالثة:

كشف الشُّبهة: هو تفنيدها وإبطالها وردها بالحجج والبراهين النقلية والعقلية...

لما فرغ المصنف ﵀ من تشخيص الداء في المقدمتين السابقتين ببيان حقيقة الشبهة وتنوع مواردها، شرع في هذا الموضع ببيان الدواء، وهو تحديد مفهوم الكشف والإبطال. وكشف الشبهات هو وظيفة الراسخين في العلم، وهو من أعظم أنواع الجهاد، كما قرر المحققون من أهل العلم في مواضع كثيرة؛ حيث بيّنوا أن رد شبهات أهل الزيغ ذبٌّ عن الدين، وحماية لبيضة المسلمين.

والتفنيد والإبطال لا يكون بالهوى ولا بالصوت المرتفع، بل حدده المصنف بمسلكين متضافرين:

أولهما: الحجج النقلية: وهي الأصل والأساس، قال الله جل وعز وقال الرسول ﷺ، فلا يُرد على بدعة ببدعة مثلها.

ثانيها: البراهين العقلية: وهذه أداة عظيمة برع فيها أئمة التحقيق؛ لا سيما في مصنفاتهم الفذة التي عنيت بدرء تعارض العقل والنقل، حيث أثبت أن العقل الصريح لا يمكن أن يعارض النقل الصحيح، بل هو مؤيد له، فإذا جاء المبتدع بشبهة عقلية، وجب نقضها بنفس سلاحه لبيان فساد

عقله، وهذا مسلك دقيق لا يحسنه إلا الحذاق.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

وبرفع التباسها بالحق ببيان مضمونها وغايتها ووجوه بطلانها ومخالفتها للحق...

هنا يرسم المصنف خارطة طريق دقيقة للمناظر والمصلح؛ إذ يجب قبل الرد رفع الالتباس، وهذا يقتضي تفكيك الشبهة، وسبر غورها، ومعرفة مضمونها وغايتها.

وقد كان هذا دأب المحققين من أهل العلم؛ حيث كانوا يستعرضون شبهة المخالف، ثم يكرون عليها بالنقض والإبطال من وجوه متعددة قد تبلغ العشرات، حتى لا تبقي للباطل قائمة.

كما أن إدراك الغاية أمر جوهري نبه عليه العلماء؛ فغاية المشرك من شبهة الشفاعة هي تبرير شركه، وغاية المعطل من شبهة المجاز هي نفي الصفات.

فمتى ما أدرك طالب العلم تلك الغايات الخبيثة، سهّل عليه كشف التلبيس؛ وذلك باتباع طريقة الراسخين في العلم الذين يبدؤون بتحرير محل النزاع، ليميزوا الحق الذي يستر به المبطلون باطلهم، فيقبلوا الحق، وينسفوا الباطل الذي دس في ثناياه.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

وفساد الاستدلال بها أورد لها من الأدلة الصحيحة، وبطلان الأدلة الضعيفة.

ختم المصنف ببيان الكيفية لمعالجة الدليل الذي يستند إليه صاحب

الشبهة، وقسّم العلاج إلى قسمين بحسب نوع الدليل؛ وهذا تقسيم استقرائي بديع يوافق منهج المحققين من أهل العلم رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

الوجه الأول: بيان فساد الاستدلال بالأدلة الصحيحة؛ وهذا هو ميدان الفقه والفهم الدقيق، فقد يأتي صاحب الشبهة بآية كريمة أو حديث صحيح، وهنا يأتي دور القاعدة التي يقررها العلماء دائمًا: نحن لا ننازع في الدليل، وإنما ننازع في فهمكم للدليل.

فيكون كشف الشبهة ببيان أن الدليل الصحيح لا يخدم المعنى الفاسد الذي ذهبوا إليه؛ إما لأنه عام خُصص، أو مطلق قُيد، أو منسوخ، أو فهموه على غير فهم السلف الصالح رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ فيكون الرد ببيان انفكاك الجهة، فالدليل حق وما ذهبوا إليه باطل.

الوجه الثاني: بيان بطلان الأدلة الضعيفة؛ وهذا هو ميدان النقد الحديثي. فكثير من شبهات المخالفين مبنية على أحاديث موضوعة، أو واهية، أو حكايات منامية.

وقد كان أئمة السنة سيفًا مصلتًا في هذا الباب، فكانوا يكشفون الشبهات ببيان حال الدليل كقولهم: هذا الحديث لا يصح، أو هذا لم يثبت، فإذا سقط الدليل وهو الأساس، سقط المدلول وهو الشبهة تلقائيًا دون عناء.

قال المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

المقدمة الرابعة:

كشف الشُّبهات ورد الضلالات أصل من أصول الدين التي دل عليها الكتاب والسُّنة، وقام بها أئمة الأمة منذ عهد الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إلى يومنا هذا...

اعلم أن دين الله جل وعز لم يقم فقط على بيان الحق، بل قام على

ركنين عظيمين؛ بيان الحق، ودحض الباطل؛ ولهذا قرر المصنف ﷺ هنا قاعدةً عزيزةً، وهي أن الرد على المخالف ليس نافلة من القول، ولا فضولًا من العمل، ولا تبرعًا يقوم به من شاء، بل هو أصل من أصول الدين.

وهذا هو المنهج الذي سار عليه أئمة الهدى طيلة حياتهم؛ حيث اعتبروا أن الذّب عن السنة والرد على أهل البدع من أعظم أنواع الجهاد في سبيل الله؛ بل فضله بعضهم على جهاد الكفار بالسيف في بعض المواطن؛ لأن هؤلاء يفسدون الدين من الداخل.

وقد توارث هذا المنهج علماء الأمة كابرًا عن كابر؛ بدءًا من الصحابة رضوان الله عليهم الذين ردوا على الخوارج والقدرية وصولًا إلى أئمة هذا العصر؛ فقد كان العلماء الراسخون لا يكادون يسمعون بمقال باطل أو شبهة تُثار في وسيلة إعلامية إلا بادروا للرد عليها وكتابة البيان الشافي؛ معتبرين أن السكوت عن الباطل خذلان للحق؛ وهذا هو ميراث النبوة الحقيقي.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

فإن القرآن والسنة قد دحضا الشُّبه التي أثيرت على الحق زمن الوحي من أهل الباطل، واشتملا على أصول دحض الشُّبه ورد الباطل...

يشير المصنف رحمه الله هنا إلى قضية منهجية كبرى، وهي أن القرآن كتاب حجاج ومناظرة كما أنه كتاب هداية وتشريع.

فالله سبحانه لم يترك شبهة أوردها المشركون أو اليهود أو المنافقون إلا وذكرها في كتابه ورد عليها بأبلغ رد.

وقد نبّه المحققون من أهل العلم في مصنفاتهم العظيمة إلى أن القرآن الكريم قد تضمن البراهين العقلية التي يحتاجها الناس لدحض الشبهات إلى قيام الساعة؛ فليس في القرآن مجرد خبر فحسب، بل فيه الخبر والدليل عليه.

وكذلك قرر أهل العلم في تفاسيرهم أن من الحكمة الإلهية في إيراد شبهات الكفار في القرآن كإنكار البعث، وشرك الوسائط؛ هو تعليم الأمة كيف ترد على أمثالها في كل زمان؛ فالمادة العلمية للرد مبثوثة بين دفتي المصحف وفي دواوين السنة؛ ولا حاجة لاستيراد قواعد منطقية أو كلامية لنصرة الدين.

✍ **قال المُصَنِّفُ ﵀:**

فإن أهل الباطل لهم كتب وعندهم حجج، ولكنها داحضة إذا قوبلت بالحق من أهل الحق المختصين بفقهه وفهمه، ومعرفة ما في خلافه من وجوه البطلان...

هنا تسلية للمؤمن وتبشير، وتحذير في آن واحد.

وأما وجه التسلية في هذا المقام؛ فبأن كثرة ضجيج أهل الباطل وما يعمدون إليه من زخرفة الكتب، وتنميق المقالات لا يدل بحال على قوتهم؛ فشبهاتهم كما وصفها أهل العلم، والتحقيق بمنزلة بيوت العنكبوت؛ قد يكون لها حجم وظهور، بيد أنها واهية ساقطة عند أدنى حركة أو تمحيص.

يقول المصنف ﵀: عندهم حجج، نعم، قد يسمونها حججًا، لكنها في ميزان الشرع شبهات لا ترتقي لمرتبة الدليل.

وأما الشرط الذي ذكره: من أهل الحق المختصين بفقهه وفهمه، فهذا مربط الفرس، فليس كل أحد يتصدى للرد، بل لا بد من الرسوخ؛ فالعامي قد يملك الحق، لكنه لا يحسن صياغته، فينهزم أمام صاحب البدعة الفصيح، فيكون فتنة للناس.

ولهذا كان شيخ الإسلام ابن تيمية ﵀ يوصي تلميذه ابن القيم ﵀ بعدم الانغماس في الرد على الشبهات إلا بعد اشتداد ساعده في العلم والتحقيق

قائلًا له: لا تجعل قلبك للإيرادات والشبهات بمنزلة الإسفنجة فيتشربها؛ بل اجعله كالزجاجة المصمتة تمر الشبهات بظاهرها ولا تستقر فيها.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

قال تعالى: ﴿بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٞ﴾ [الأنبياء:١٨].

ختم المصنف رحمه الله بهذه الآية التي تقشعر لها جلود أهل الإيمان عزةً وثقةً. وتأمل معي دلالة الألفاظ:

﴿نَقۡذِفُ﴾: والقذف الرمي بقوة وسرعة، فالحق قذيفة مدمرة لا تصد.

﴿فَيَدۡمَغُهُۥ﴾: والدمغ هو الضربة على الرأس التي تصل إلى الدماغ فتهلك صاحبها فورًا، فالحق لا يجرح الباطل جرحًا يبرأ، بل يقتله قتلًا.

﴿زَاهِقٞ﴾: أي مضمحل متلاشٍ لا أثر له.

وتعد هذه الآية العمدة التي استند إليها المحققون لتقرير أن العقل والنقل متفقان على نصرة الحق؛ وأن الباطل مهما انتفخ وعظم فهو إلى زوال؛ شريطة أن يوجد القاذف البصير الذي يحسن التسديد بقذائف الحق.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

وفي القرآن آيات محكمة تبطل شُبه الشرك وتفنّد كل ما يتعلق به المشركون لتبرير شركهم، كقوله تعالى: ﴿إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡ﴾ [فاطر:١٤]...

اعلم -أرشدك الله لطاعته- أن القرآن الكريم لم يكتفِ بالنهي عن الشرك فحسب، بل جاء بآيات بينات سماها العلماء القواصم؛ لأنها تقصم ظهر الشرك من أساسه وتقطع عروقه. وقد أشار المصنف رحمه الله هنا إلى منهج قرآني فريد، وهو إبطال التعلق بغير الله ببيان عجز المدعو.

ففي آية فاطر التي أوردها المصنّف ﷺ، حطم الله آمال من عبدوا القبور والأولياء في ثلاث مراحل، موضحًا بذلك أن الوسائط والأنساب لا تنفع، وأن النجاة لا تكون إلا بالعبادة الخالصة لله وحده.

نفي السمع: ﴿لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ﴾، فهم أموات أو جمادات.

نفي القدرة: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ﴾، فلو فرضنا جدلًا أنهم سمعوا، فهم عاجزون عن النفع والضر.

المفاجأة الكبرى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾، يتبرءون ممن عبدهم.

فهذه الآية تقطع دابر كل من تعلق بولي أو ضريح، وتبين أن فعله عبث في الدنيا وحسرة في الآخرة، نعوذ بالله من الخسران.

قال المُصَنِّفُ ﷺ:

وقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ [سبأ: ٢٢].

وقد وصف المحققون من أهل العلم هذه الآية العظيمة من سورة سبأ بأنها الآية التي قطعت شجرة الشرك من أصولها؛ وتفصيل ذلك كما بينه أهل التحقيق أن المشرك؛ إنما يتعلق بالمعبود لأحد أسباب أربعة؛ فنفاها الله تعالى كلها بأسلوب الترقي:

(١) نفي الملك في قوله تعالى: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ فلا يملكون الاستقلال.

(٢) ونفي المشاركة في قوله: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ﴾ فلا يملكون مع الله شيئًا ولو جزءًا يسيرًا.

(٣) ونفي المعاونة في قوله: ﴿وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ﴾ فالله ليس بحاجة لمساعد يعينه.

(٤) ونفي الشفاعة في الآية التي تليها إلا بإذنه؛ فإذا انتفى الملك والشركة والمعاونة والشفاعة الابتدائية؛ بطل تعلق المشرك بالكلية ولم يبق إلا التوحيد الخالص؛ وهذا من أعظم البراهين العقلية النقلية التي ينبغي لطالب العلم أن يستحضرها في جداله للمخالفين.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

وفي السُّنّة الصحيحة أحاديث كثيرة في هذا الشأن، وردُّ الصحابة رضي الله عنهم على الخوارج والقدريّة معلوم، ولأئمة التابعين وتابعيهم بإحسان وأئمة الهدى من بعدهم ردود على الجهمية والمعتزلة والمرجئة وغلاة الشيعة ومنكري السُّنة= كثيرة، وفيها مصنفات مستقلة.

ينتقل المصنف رحمه الله هنا لبيان التطبيق العملي لهذا المنهج عبر تاريخ الأمة؛ ليؤكد أن الرد على المخالف ليس بدعة متأخرة، بل هو عمل السلف الصالح.

فالصحابة رضوان الله عليهم هم أول من سن هذه السنة الحسنة؛ فقد ناظر ابن عباس رضي الله عنهما الخوارج ورجع منهم الآلاف؛ وتبرأ ابن عمر رضي الله عنهما من القدرية كما في صحيح مسلم.

وكذلك وقف الأئمة المتبوعون وقفة الجبال أمام فتنة القول بخلق القرآن وبينوا عوار مذهب المخالفين. كما كان المحققون من أهل العلم فرسان هذا الميدان في الرد على الفلاسفة وغلاة الشيعة والمرجئة.

وقد نبّه المصنف رحمه الله على منكري السنة وهم نبتة خبيثة تجددت في عصرنا؛ وقد تصدى لهم علماء هذا الزمان مبينين أن الطعن في السنة هو

طعن في القرآن ذاته؛ لأن القرآن هو الذي أمرنا باتباع الرسول ﷺ.

✍ **قال المُصَنِّفُ** رحمه الله:

فدحضُ الشبهات التي تورد على الحق واجب على مَن رزقه الله علمًا بحسب الطاقة على مَن عنده أهلية من أهل كل زمان ومكان، وهذه الرسالة المباركة -إن شاء الله- أنموذج متواضع يساهم في تفنيد شبهات أهل الباطل، ونموذج من جهود أعلام الأمة في تفنيد شبهات أهل الباطل وهداية الأمة للحق؛ لأن ترك الشبهات دون رد يجعل الباطل يلتبس بالحق، وهذا من أسباب خفاء الحق وضلال كثير من الخلق.

نختم هذا الفصل بتقرير الحكم الشرعي لهذه المسألة؛ إذ تقرر أن الرد على الشبهات واجب كفائي؛ وقد يصير واجبًا عينيًا في حق من تعين عليه الأمر ولم يوجد غيره لسد الثغر. غير أن هذا الوجوب ليس مطلقًا؛ بل قيده المحققون من أهل العلم بقيدين عظيمين طالما نبهوا عليهما؛

أولهما: العلم مصداقًا لقول المصنف رحمه الله: "عَلَىٰ مَن رَّزَقَهُ اللهُ عِلْمًا" إذ الجاهل يفسد أكثر مما يصلح إذا تصدى للرد.

وثانيهما: الأهلية والقدرة مصداقًا لقول الشيخ رحمه الله: "بِحَسَبِ الطَّاقَة".

ويستند هذا التقعيد إلى تعليل مقاصدي رفيع؛ وهو أن السكوت عن الباطل يورث التباس الحق بالباطل؛ كما قرر العلماء رحمهم الله أن السكوت عن البدعة قد يُفهم منه الإقرار لها في نظر العامة، ومن هنا تنتشر الضلالات؛ فالواجب على العلماء وطلبة العلم كشف شبهات الباطل حتى يظل الحق ناصعًا؛ وتعد هذه الرسالة المباركة مساهمة في أداء هذا الواجب العظيم، نسأل الله أن ينفع بها وأن يجعلنا مفاتيح للخير مغاليق للشر.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

المقدمة الخامسة:

إنما سمى الله تعالى ما يُدلي به أهل الباطل، من الشُّبه - معترضين بها - على الحق حجة لقوة الشبهة، أي: تشبيهها بالحق، وذلك لما فيها من الاستدلال بنصوص الحق على الباطل، مع ما يزينون به باطلهم من زخرف القول...

في هذا الموضع يفكك المصنف رحمه الله المصطلح الشرعي تفكيكًا دقيقًا، لبيان الحكمة الإلهية في تسمية اعتراضات المبطلين شُبهات.

تعد الشبهة في لسان الشرع عملية تزييف متقنة لا مجرد خطأ عابر؛ وقد بين المحققون من أهل العلم في مصنفاتهم أن أئمة الضلال لا يسوقون الباطل المحض لأن الفطر السليمة تمجه؛ ولكنهم يعمدون إلى خلطه بشيء من الحق ليروج على الناس؛ ومن هنا جاءت تسميتها بالشبهة أي لمشابهتها الحق في صورتها ومناقضتها له في حقيقتها.

والأداة التي يستخدمها هؤلاء هي الاستدلال بنصوص الحق على الباطل؛ وهذا مسلك حذر منه العلماء الراسخون رحمهم الله وسموه تنزيل النصوص على غير منازلها؛ فتجد المبتدع يأتي بالآية الكريمة والحديث الصحيح فيضعهما مقدمة لنتيجة فاسدة؛ مستغلًا تعظيم النص لتمرير الفهم السقيم.

وما ذكره المصنف رحمه الله من زخرف القول هو عين ما حذر منه القرآن: ﴿يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام:١١٢].

والزخرف هو التمويه، كمن يطلي النحاس بماء الذهب؛ فيغتر الناظر باللمعان الظاهري، بالفصاحة، بالمصطلحات الرنانة، وبالتنظيم المنطقي، ويغفل عن الحقيقة الفاسدة التي تختبئ تحته، نسأل الله العافية والسلامة.

✍ **قال المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:**

حتى يكون لبعض شبههم حظ من النظر، أي أنها تستحق التوقف عندها والنظر فيها لما فيها من مشابهة الحق -لأول وهلة- فتدخل العقل...

هنا يشير المصنف رَحِمَهُ اللهُ إلى الخطر النفسي للشبهة.

لماذا يهتم الناس بكلام المبتدعة؟ ولماذا تنتشر كتبهم؟ لأن لها حظًا من النظر.

وهذه لفتة دقيقة، يُنبه فيها دائمًا الشباب إلى الحذر من القراءة في كتب أهل الزيغ، معللًا ذلك بأن **الشبهة خطافة**، ولها بريق يجذب القلوب في أول وهلة، وقد تؤدي إلى الالتباس والضلال إذا لم يُتوخ الحذر.

فالعقل البشري بطبيعته يبحث عن الدليل، فإذا جاء المبطل، وقال: دليلي قال الله وقال الرسول، توقف العقل تعظيمًا للنص، وهنا تحدث الإصابة، فتدخل الشبهة القلب قبل أن يتبين زيفها.

وهذا يفسر سرعة انتشار البدع بين أنصاف المتعلمين؛ لأنهم ينخدعون بالغلاف الشرعي الذي غُلّف به الباطل.

✍ **قال المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:**

لكنها عند الفحص والتمحيص، وعرضها على النصوص المحكمة، وهدي النبي ﷺ، ومنهاج السلف الصالح يتبين أنها بهرج وخداع، وأنها حجج داحضة أمام أنوار الشرع.

بعد أن بين الداء، وضع الدواء في كلمة واحدة وهي: التمحيص.

والتمحيص هو الاختبار الدقيق، كاختبار الصيرفي للذهب ليميز الخالص من المغشوش.

ويكون هذا التمحيص بعرض الشبهة على الموازين الثلاثة التي ذكرها المصنف، وهي خلاصة منهج أهل السنة والجماعة ﷺ ووفقهم لحبل هداه، والتي قررها شيخنا الإمام ابن باز ﵀ مرارًا وتكرارًا:

أولًا: النصوص المحكمة: رد المتشابه الذي تعلقوا به إلى المحكم الواضح الذي تركوه.

ثانيًا: هدي النبي ﷺ: النظر في التطبيق العملي للنصوص، فكل فهم لم يعمل به الرسول ﷺ فهو باطل.

ثالثًا: منهاج السلف الصالح: فَهْمُ الصحابة والتابعين، فَهْمَ الميزان الأقوم.

فإذا وُضعت الشبهة البراقة في هذا الميزان، حدث ما وصفه المصنف ﵀: يتبين أنها بهرج وخداع. والبهرج هو الرديء من المتاع.

فتتحول تلك الحجج العقلية المزعومة إلى حجج داحضة مهزومة، كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ٱسۡتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمۡ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ [الشورى:١٦].

✍ **قال المُصَنِّفُ ﵀:**

المقدمة السادسة:

قد يكون القصد -أي: الغرض- من إثارة الشبهة سيئًا وقد يكون حسنًا...

لما فرغ المصنف ﵀ من بيان ماهية الشبهة وكيفية ردها، انتقل هنا إلى مسألة دقيقة تتعلق بالباعث والنية. وهذا تقسيم منهجي بالغ الأهمية، وقد قرر المحققون من أهل العلم ذلك في مصنفاتهم؛ حيث فرقوا تفريقًا جوهريًا بين من خالف الحق عنادًا ومكابرة وبين من خالفه تأويلًا وجهلًا.

فالحكم على مقالة الشبهة واحد؛ وهو البطلان والرد، ولكن الحكم على القائل يختلف باختلاف قصده، وهذا من عدل أهل السنة والجماعة ﵏ ووفقهم لحبل هداه.

✍ **قال المُصَنِّفُ ﵀:**

فقد يقصد منها:

[أ] تشويه الحق والصد عنه، والتنفير من أهله، وتزيين صور من الشرك وأمور من الباطل؛ كزعم أهل الشرك أن القرآن سحر، وأن النبي ﷺ يعلّمه بَشَر...

القسم الأول: صاحب القصد السيئ المعاند:

هؤلاء هم أئمة الكفر ورؤوس النفاق في كل زمان غايتهم ليست الوصول إلى الحق، بل تشويه الحق والصد عنه.

وهذا الصنف هو الذي تحدث عنه المحققون من أهل العلم في معرض وصفهم لأساليب الشيطان؛ مبينين أن هؤلاء يعمدون إلى قلب الحقائق؛ فيسمون التوحيد تنقصًا للصالحين، ويسمّون الشرك توسلًا وتعظيمًا؛ ليتم لهم ما ذكره المصنف من تزيين صور من الشرك.

وقد ضرب المصنف ﵀ مثلًا بشبهات المشركين الأوائل:

قالوا عن القرآن: سحر؛ لينفروا الناس من سماعه.

وقالوا عن النبي ﷺ: يعلمه بشر؛ ليبطلوا مصدرية الوحي.

وشبهات المستشرقين والعلمانيين اليوم هي امتداد لهذه المدرسة، فهؤلاء لا يُناظرون لبيان الحق، بل يُكشف عوارهم ويُحذَّر منهم، كما كان يفعل أئمة الدعوة النجدية -رحمهم الله رحمةً واسعةً وجمعنا بهم في الفردوس الأعلى- مع خصومهم الذين عرفوا الحق وحاربوه حسدًا وبغيًا.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

[ب] وقد يكون سبب إثارة الشبهة سوء الفهم للنصوص أو إشكالًا طرأ على مَن ينتسب إلى العلم، فظنّ أنه محق فيما أدّاه إليه اجتهاده...

القسم الثاني: صاحب القصد الحسن المتأول المخطئ:

وهذا مزلق خطر، يقع فيه بعض من ينتسب إلى العلم والعبادة، حيث يشتبه عليه الدليل، أو يفسد عنده التصور، فيقع في البدعة وهو يظن أنه ينصر السنة، ويقع في الضلالة وهو يحسب أنه يحسن صنعًا.

وقد وضع المحققون من أهل العلم قاعدة ذهبية في هذا الباب؛ مفادها أن العالم الفاضل قد يقع في الخطأ لخفاء الدليل عليه أو لعدم ثبوته عنده؛ فيكون مأجورًا على اجتهاده معذورًا في خطئه بيد أن خطأه لا يتبع.

وفي هذا السياق قرر العلماء قاعدة مهمة؛ وهي أن النية الصالحة لا تصلح العمل الفاسد؛ فحسن القصد لا يشفع لصاحب البدعة في بدعته وإن كان قد يخفف عنه الإثم عند الله؛ إلا أن الواجب هو رد قوله وتفنيد شبهته بلا هوادة حماية للدين، وصيانةً لتوحيد رب العالمين.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

مثل بعض البدع القولية والعملية، وهو مخطئ موافق لبعض أهل الضلال من غير قصد منه؛ كزعم بعض علماء المذاهب أن الاحتفال بمناسبة المولد قربة، واتباع بعض مَن ينتسب للعلم والدعوة لهم على ذلك...

ضرب المصنف رحمه الله هنا مثالًا واقعيًا وحساسًا، وهو بدعة المولد النبوي.

فكثير ممن يفعله من العوام أو حتى بعض المنتسبين للعلم، دافعهم هو محبة النبي صلى الله عليه وسلم وهذا قصد حسن.

لكن كما يقرر أهل العلم دائمًا؛ فإن المحبة تقتضي الاتباع لا الابتداع؛ فلو كان خيرًا لسبقنا إليه الصحابة وأئمة السلف ﭬ.

فهؤلاء المخطئون وافقوا النصارى في احتفالهم بمولد عيسى ﵇، ووافقوا غلاة الشيعة العبيديين الذين أحدثوا هذه البدعة، وهم لا يشعرون أنهم يوافقون أهل الضلال، فالشبهة هنا نشأت من قياس فاسد: نحن نحبه، إذًا نحتفل به.

والرد عليهم يكون بالأدب والعلم:

فنقول لهم: نشكر لكم محبتكم، ولكن الطريق الذي سلكتموه للتعبير عنها مسدود ومردود؛ لقوله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»(١).

✍ **قال المُصَنِّفُ ﵀:**

المقدمة السابعة:

◈ **الشبهات:**

[أ] منها ما هو قديم ومردود عليه في القرآن والسنة وكلام السلف الصالح، كشُبه المشركين في إنكار البعث والجزاء وشبههم في التعلق بالخلق من الملائكة والنبيين والصالحين ودعائهم من دون الله...

في هذا الموضع يقرر المصنف ﵀ قاعدة تاريخية عقدية عظيمة، وهي: تشابه قلوب المبطلين وتوارث الشبهات.

فالشبهة قديمة في أصلها وإن تجددت في لبوسها؛ وقد نبه المحققون من أهل العلم في مصنفاتهم إلى أن شبهات الفلاسفة وأهل الكلام ما هي إلا اجترار لشبهات مشركي العرب والسامرة؛ غير أنهم صاغوها بعبارات

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

فلسفية معقدة.

فقول المشركين الأوائل: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣]، هو بعينه قول عباد القبور اليوم: هؤلاء شفعاؤنا، ونحن نتوسل بجاههم. فالشبهة واحدة: اتخاذ الوسائط، والرد القرآني واحد ومحفوظ.

وكذلك إنكار البعث الذي كان عند الجاهليين، نراه اليوم عند الملاحدة الماديين بصورة العلم التجريبي الذي لا يؤمن إلا بالمحسوس.

فالواجب على طالب العلم أن يدرك أن أصول الضلال محصورة، وقد هدمها الوحي منذ قرون، فلا يهولنك زخرف القول، فما هو إلا لاتٍ وعزى بأسماء عصرية.

✍ **قال المُصَنِّفُ** رحمه الله:

لكن أهل الباطل يتوارثونه ويتفننون في تجديد أساليب عرضه على الناس حتى يظنّ أنه جديد، وشبه المنحرفين في الصفات والقدر...

هنا يكشف المصنف رحمه الله عن حيلة إعادة التدوير؛ فالجهمية الذين نفوا الصفات في الماضي بحجة التنزيه، هم أسلاف العقلانيين المعاصرين الذين ينفون الصفات بحجة عدم موافقة العقل أو مجازية اللغة.

فهم يتفننون في العرض فقط، يغيرون المصطلحات؛ فيسمون الإلحاد تنويرًا، ويسمون تعطيل الصفات تأويلًا، ويسمون إنكار القدر حرية إرادة مطلقة.

وكان هناك تأكيد دائم على مسألة المصطلحات، محذرًا من الانخداع بتغيير الأسماء؛ فالعبرة بالحقائق والمعاني، فالخمر يظل خمرًا، وإن سُمّي بغير اسمه.

✍ **قال المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:**

[ب] ومنها ما هو جديد، ومن إيحاء شياطين الجن والإنس بعضهم لبعض زخرف القول غرورًا إذا ظنوا فتور أهل الحق كشُبه الذين يزينون للناس عبادة أهل القبور وبدع الموالد ونحوها...

القسم الثاني من الشبهات: هو المستحدثات، ومصدرها كما ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: إيحاء الشياطين.

وهذا الإيحاء لا ينشط إلا في بيئة محددة وصفها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بدقة: إذا ظنوا فتور أهل الحق.

فإذا غفا الحراس، استيقظ اللصوص، فالله الله يا حُرّاس العقيدة وحماة التوحيد.

وهذه البدع المستحدثة، كبدع الموالد والاحتفالات المبتدعة، وإن كان أصلها قديمًا، إلا أن أصحابها يستحدثون لها في كل عصر تخريجات جديدة. فتارة يسمونها تعظيمًا للجناب النبوي على صاحبه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وتارة إحياءً للتراث.

وقد تصدى المحققون من أهل العلم لهذه المحدثات بكل حزم؛ مبينين أن الخير كل الخير يكمن في اتباع من سلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ وأن الشر كل الشر يكمن في ابتداع من خلف؛ وأن محبة النبي ﷺ لا تكون بمخالفة أمره وابتداع أعياد لم يشرعها الله جل وعز.

✍ **قال المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:**

وشبه الذين يجادلون في بعض أحكام الشرع ليحلوا الحرام بدعوى المعاصرة وتطور الأحكام بتغير الأحوال تقليدًا للغرب واتباع للأهواء والشهوات، ونحوهم من أهل المقالات الباطلة.

هنا بيت القصيد في الشبهات العصرية، وهي أخطر ما يواجه الأمة اليوم.

فهؤلاء لا يناقشون في صفة اليد أو الاستواء، بل يناقشون في أصل الحاكمية وصلاحية الشريعة.

شبهتهم الكبرى: تغير الأحكام بتغير الأزمان. فيقولون: الربا كان حرامًا لأنه استغلال، واليوم هو فوائد بنكية استثمارية! والحجاب كان عادة قديمة واليوم تحرر!

وهذا الصنف هو الذي حذّر منه عدد من أهل العلم في كتاباتهم عن التيارات الفكرية المعاصرة، مبيّنين أن غاية هؤلاء هي إعادة تشكيل الإسلام وفق النموذج الغربي، وتفصيله بما يوافق القيم الوافدة، حتى يفقد خصوصيته وهويته الأصيلة.

فقولهم: المعاصرة كلمة حق أُريد بها باطل؛ فنحن نعيش عصرنا بأدواته، لكن بأحكام ربنا الثابتة التي لا تتبدل؛ فالشريعة جاءت مهيمنة على الزمان والمكان، لا خاضعة لهما.

ومنشأ هذه الشبهات هو: الانهزام النفسي أمام الغرب، واتباع الشهوات تحت غطاء الشبهات، كما قال تعالى: ﴿وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٢٧].

✍ قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

المقدمة الثامنة:

يجب على عامة المؤمنين والمسلمين إذا أوردت عليهم شبهات أهل الباطل أمور: الأول: إساءة الظن بأهل الباطل والحذر من الإصغاء إلى شبههم إلا من أجل الرد عليهم - ممن هو أهل لذلك -...

لما بيَّن المصنف رحمه الله خطورة الشبهات وتنوعها، شرع هنا في تحصين

القلعة الداخلية، ألا وهي قلوب عامة المؤمنين الذين لا يملكون آلة الرد والمناظرة. فقرر واجبًا شرعيًا حتميًا لحماية الدين، وهو: الحجر الصحي على القلوب.

وأصل هذا الباب ما قرره علماء السلف ﷺ، وبيّنوه في مصنفاتهم، وهو أن القلب الضعيف لا يجوز له أن يعرّض نفسه لسهام الشبهات؛ لأن الشبهة سريعة التعلّق، والقلوب ضعيفة بطبيعتها.

وقد ذكر المصنّف ﷺ هنا أول حصون النجاة، وهو: إساءة الظن بأهل البدع. وليس هذا من سوء الظن المذموم شرعًا، بل هو من باب الحزم والاحتياط المحمود؛ إذ كما يُساء الظن بمن يقدّم طعامًا مسمومًا حفظًا للبدن، فإن الحذر ممن يقدّم فكرًا مسمومًا أولى وأوجب.

ويقتضي هذا الحذر عدم الإصغاء إليهم؛ فلا تُفتح الأذن لوسائلهم الإعلامية، ولا العين لمواقعهم ومنصاتهم، إلا لمن كان راسخًا في العلم، يقصد كشف باطلهم وبيان فساد أقوالهم. وقد جرى على هذا المنهج تحذير أهل العلم للشباب من قراءة كتب أهل الضلال، خشية أن تتعلّق الشبهة بالقلب، فيعجز صاحبها عن دفعها.

✍ **قال المُصَنِّفُ** ﷺ:

عملًا بقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام:٦٨]. **وبقوله** ﷺ: «**إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه -يعني: القرآن- فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم**».

استدل المصنف ﷺ هنا بالنص القرآني والنبوي لبيان أن المقاطعة لهؤلاء منهج رباني.

فقوله تعالى: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ أمرٌ صريح بالمفارقة البدنية والقلبية

لمجالس اللغو والبدعة.

وقد جعل الحديث النبوي علامةً فارقة لأهل الزيغ، وهي **اتباع المتشابه**؛ إذ يبيّن أن أهل الانحراف يعرضون عن الآيات الواضحات المحكمات، ويتتبعون النصوص المحتملة لوجوه متعددة، يستخرجون منها ما يلبّسون به على الناس ويثيرون به الشبهات.

ومن ثمّ، فإن الواجب على غير المتخصصين في العلم الشرعي هو الحذر والامتثال لما أرشد إليه النبي ﷺ، لا الانسياق وراء الفضول، ولا الإصغاء لما يورث الشك والاضطراب في القلب، عصمنا الله وإياكم من الفتن وأهلها.

✍ **قال المُصَنِّفُ رحمه الله:**

ولقول بعض السلف: لا تصغي إلى ذي هوى بأذنيك؛ فإنك لا تدري ما يلقي عليك، وحتى لا يلبسوا عليهم دينهم. ولذلك عد بعض أهل العلم من أنواع الصبر المأمور به شرعًا: الصبر عن الأهواء المضلة، فلا يصغي إلى دعاتها ولا يتلقف شبهاتها...

هنا ينقلنا المصنف رحمه الله إلى فقه السلف العظيم في سد الذرائع. فكان أحدهم إذا جاءه المبتدع ليقرأ عليه آية، يقول: ولا نصف آية، ويقوم عنه. ليس عجزًا عن الجواب، بل صيانةً للقلب.

وقد أشار المصنّف رحمه الله إلى معنى لطيف ودقيق، مفاده أن الإعراض عن الاستماع إلى الشبهات يُعدّ نوعًا من الصبر؛ إذ فيه مجاهدة للنفس، وكفّ لها عمّا قد يورث الاضطراب والزيغ، وهو من أعظم ما يحفظ على الإنسان دينه وسلامة اعتقاده.

فالنفس قد تتشوف لسماع الغرائب والجديد والقيل والقال، فكبح

جماح هذا الفضول، وحبس النفس على الكتاب والسنة هو من أعظم أنواع الصبر المأجور صاحبه، وهو صبر عن المعصية، وصبر على الثبات.

✍ **قال المُصَنِّفُ رحمه الله:**

الثـاني: أن يقول المرء فيما يورد عليه من النصوص المحكمة من القرآن والسنة التي يشبه بها أهل الباطل: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧]، فإن القرآن والسنة حق لكن استدلالك بهما على ما تورد من الباطل لا أفهمه -أي: لا أدري وجه دلالته- فالدليل عندي حقٌّ محكَمٌ بَيِّنٌ -أي: إن القرآن والسنة حق- لا يُرد ولا يُدفع...

هذا هو الحصن الثاني، وهو ما يسميه الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في كشف الشبهات بالجواب المجمل.

وهو السلاح الفتّاك بيد العامي الذي لا يحسن التفاصيل. وخلاصته:

إذا جاءك المبتدع بآية أو حديث وحَرَّفَهُ، وأنت لا تملك العلم لتفنيد كلامه تفصيلًا، فقل له:

أنا أؤمن بكتاب الله وسنة رسوله، وكلام الله لا يتناقض، وما جئت به يخالف المحكم الواضح الذي أعرفه، فالخطأ في فهمك أنت، لا في الدليل.

وهذا الموقف الإيماني الصلب هو تطبيق لقول الراسخين: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧].

وقد قيل: إن العامي الموحِّد يغلب أَلْفَ مُخَلِّطٍ بهذا الجواب؛ لأنه معتصم بأصلٍ ثابتٍ محكم، بينما يعتمد المبتدع على فرعٍ متشابه. فالعامي يقول: لا أقبل قولًا لا أفهمه، وأتمسّك بالحق الواضح الذي أدرك معناه، فيكون بذلك أسلمَ دينًا وأحفظَ لعقيدته.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

واستدلالك أيها المبطل بهما على ما تريد شبهة لا أفهمها، فلا أترك المحكم من أجل المتشابه حتى لا أتشبه بأهل الزيغ المذمومين في القرآن في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ﴾ [آل عمران:٧]، والمذمومين في قول النبي ﷺ: «إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه -يعني: القرآن- فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم».

هذه قاعدة عقلية ونقلية: لا يُترك اليقين للشك، فالمحكم كوحدانية الله جل في عُلاه، وختم النبوة، ووجوب الصلاة يقين، وتشغيبات المبتدعة شكوك وأوهام، فمن العقل والدين أن أطرح ما لا أفهمه من هذه الشبهة لأجل ما أتيقنه عندي من العلم المحكم، ومن فعل خلاف ذلك، فقد تشبه بأهل الزيغ الذين وصفهم الله بأنهم يتبعون المتشابه ابتغاء الفتنة.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الثالث: الرجوع إلى أهل العلم لمعرفة الحق فيما شبه به أهل الباطل ووجوه رد الشبهة على مَن جاء بها...

ختم المصنف رحمه الله هذا المنهج الوقائي بالواجب الثالث، وهو الاستشفاء بالعلم، فبعد الحماية، والاعتصام بالمجمل، يأتي دور العلاج التفصيلي؛ وذلك لا يكون إلا بالرجوع للأطباء، وهم العلماء الربانيون رحمهم الله ووفقهم لحبل هداه.

وهذا تطبيق لقوله تعالى: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣].

فلا يجوز لغير المتخصص في علوم الشريعة -العامي- أن يستقل بفهمه، بل يحمل الشبهة إلى العالم كما يحمل المريض العلة إلى الطبيب، ليصف له الدواء، ويبين له وجه الحق، وكيف ينقض باطل المبطلين.

قال المُصَنِّف رحمه الله:

المقدمة التاسعة:

تنوعت الآيات المحكمات في التوحيد، والتي ترد شُبه أهل الباطل:

◈ **النوع الأول:**

آياتٌ بيَّنت إقرار المشركين بتوحيد الربوبية وجنس توحيد الأسماء والصفات، ومع ذلك حكمت بكفرهم وشركهم وضلالهم؛ إذ لم يقروا لله تعالى بالانفراد بالإلهية واستحقاق العبادة وحده، ويخلصوا العبادة والدعاء له، وردَّت شبهاتهم التي يبررون بها عبادة غير الله بوجوه من الرد، منها: تقريرهم بانفراد الله تعالى بالخلق والرزق والتدبير، وأن هؤلاء المدعوين ليس لهم من خصائص الإلهية شيء فلا يستحقون شيئًا من العبادة، ولا يملكون لعابديهم نفعًا ولا ضرًّا.

اعلم -ثبتنا الله وإياك على الإسلام والسنة- أن الله جل وعز جعل كتابه فرقانًا، ومن أعظم ما فرق به بين الحق والباطل: تنوع الأدلة. فالله لم يكتفِ بدليل واحد على بطلان الشرك، بل حاصره من كل جهة.

وقد استقرأ المصنف رحمه الله هنا خمسة أنواع من الآيات سمّاها المحكمات؛ أي الواضحات التي لا تحتمل التأويل، وهي السيوف التي كان يسلطها أئمة الدعوة على رقاب الشبهات.

الأصل الأول: إلزام المخالف بما أقرّ به على ما أنكره، ويُعدّ هذا النوع أصلًا محوريًا في مناظرة أهل الفلسفة، والكلام والمشركين؛ إذ تقوم حقيقته على أن المشرك يُقرّ بأن الله هو الخالق الرازق المدبّر، وهو إقرار بتوحيد الربوبية، ثم يُلزم بمقتضى هذا الإقرار فيما أنكره من إفراد الله بالعبادة.

فيقول له القرآن: يا أيها المقرّ بأن الله تفرد بالخلق، كيف تصرف

العبادة لغيره؟ وهذا ما يسميه العلماء دلالة الاستلزام؛ فتوحيد الربوبية يستلزم توحيد الألوهية.

ويُقرّر العقل السليم أن من تفرّد بالخلق والإيجاد، كان أحقّ بالانفراد بالذل والخضوع والعبادة؛ فآيات هذا الباب تهدم الأساس المنطقي الذي يقوم عليه الشرك؛ إذ تبيّن أن مجرد الإقرار بوجود الخالق لا يكفي للنجاة، ما لم يُفرد بالعبادة وحده دون سواه.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

◈ النوع الثاني:

آيات فيها بيان أن مقصد المشركين من اتخاذ الشفعاء والأنداد التقريب والشفاعة وإبطال ذلك وبيان أنه شرك بالله تعالى ونهيهم عن اتخاذ الأنداد وأمرهم بالتقرب إلى الله وحده، وسؤاله الشفاعة وحده، وأن إصرارهم على الشرك وإعراضهم عن التوحيد هو الذي جعلهم مشركين كافرين مستوجبين للقتال والعذاب، فدلَّت على أن حسن القصد، أو حسن الظن بالصالحين لا يبرر الشرك أو البدعة.

الأصل الثاني: نسف حجة القصد الحسن والوسائط.

هذا النوع يكشف الغطاء عن نية المشرك. فالمشرك لا يعتقد أن الصنم يخلق، بل يقول: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣].

وهنا يشتدّ النكير على من يهوّن من شأن الشرك بدعوى محبة الصالحين أو تعظيمهم؛ إذ تُبيّن هذه الآيات أن المخاطَبين بها كانوا يقصدون التقرب إلى الله جل وعز، ومع ذلك حكم الله عليهم بالكذب والكفر، مما يدل على أن حسن القصد لا يصحّح العمل إذا كان مبنيًا على الشرك، ولا يعفي صاحبه من الحكم الشرعي.

فالقاعدة التي قررها المصنف ﵀ هنا، وهي مستقاة من فتاوى أئمة الدعوة ﵏ جميعًا: حسن القصد لا يقلب الشرك توحيدًا، ولا البدعة سنة؛ فالشرك شرك وإن سمّاه فاعله توسلًا، والعبرة بالحقائق الشرعية لا بالمسميات البدعية.

✍ **قال المُصَنِّفُ ﵀:**

◈ **النوع الثالث:**

آيات فيها التصريح بأن المشركين عبدوا آلهة متنوعة من الملائكة والصالحين، ومن الطواغيت والشياطين ومن القبور والتماثيل، ومن الأشجار والأحجار فاتفقوا على الشرك وتفرقت بهم سُبُله فيه؛ إذ تنوعت شركاؤهم وباؤوا بسببه بالخسران وتأهلوا للخلود في النيران، ففنَّدت شبهاتهم وبيَّنت ضلالهم وشقاءهم وخسرانهم حتى لا يتبعهم العقلاء الذين جاؤوا من بعدهم على ما ضلوا فيه وهلكوا بسببه.

الأصل الثالث: وحدة الحكم مع اختلاف المعبود.

وهذه لفتة دقيقة طالما نَبَّه عليها أهل العلم في الرد على عباد القبور؛ إذ يقولون: نحن لا نعبد الأصنام، وإنما نتقرب إلى أولياء صالحين، فكيف يُقاس حالنا على حال مشركي العرب؟

والجواب: أن العبرة بحقيقة الفعل لا بتسميته؛ فصرف العبادة لغير الله، كائنًا من كان، هو عين الشرك الذي وقع فيه الأولون، وإن اختلفت الأسماء والشعارات.

فيرد هذا النوع من الآيات عليهم: إن الله كفّر من عبد الملائكة والمسيح وهم صالحون، كما كفّر من عبد الأصنام والجن وهم دون ذلك.

فالعلة في الكفر هي صرف العبادة لغير الله جل وعز، بغض النظر عن

رتبة هذا الغير. فسواء عبدت جبريل ﷺ، أو عبدت حجرًا، فالنتيجة واحدة: خلود في النار. وهذا يبطل شبهة التفريق بين الاستغاثة بالصالح والاستغاثة بالصنم.

قال المُصَنِّف رحمه الله:

◊ النوع الرابع:

آيات فيها ذكر أن الصالحين الذين اتخذهم المشركون أندادًا من الملائكة والأنبياء والصالحين غافلون عن عبادة مَن عبدهم وسيتبرؤون من عابديهم يوم القيامة، ويكفرون بعبادتهم فتنقلب عبادتهم لهم في الدنيا عداوة وحسرة وعذابًا يوم القيامة، وذلك كله من أنواع تفنيد الشبهات وردّ الضلالات وهداية المخاطبين واللاحقين للحق المبين.

الأصل الرابع: براءة المعبودين الصالحين.

ويُعدّ هذا المشهد من أعظم ما يستحضره أهل العلم عند وصف أهوال القيامة؛ حيث تعظم حسرة المشرك حين يرى من أفنى عمره في دعائه والاستغاثة به كالمسيح أو العزير أو الأولياء يقف يوم القيامة خصمًا له قائلًا: ﴿تَبَرَّأْنَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كَانُوٓاْ إِيَّانَا يَعْبُدُونَ﴾ [القصص: ٦٣].

فالآيات تبين أن هؤلاء الصالحين في شغل شاغل عن عابديهم، وأن عبادتهم ستنقلب عليهم ضدًا وعداوة، وهذا برهان عقلي، ونفسي بليغ؛ فالعاقل لا يعبد من يتبرأ منه في أحلك المواقف.

قال المُصَنِّف رحمه الله:

◊ النوع الخامس:

آيات فيها نفي الشركاء، والأولاد، والأولياء، والشفعاء عن الله تعالى وأن من زعم له سبحانه شيئًا من ذلك ما قدره حق قدره.

فهذه آيات محكمات، هي أصول في بيان معنى التوحيد وخصاله، وعظيم ثوابه، وبيان حقيقة الشرك، وأنواعه، وشؤمه، وسوء عقابه، ورد الشبه التي يستدل بها على تسويغ الشرك وغيره من الباطل، والرد على مَن جاء بها كائنًا مَن كان.

الأصل الخامس: التنزيه المطلق وكمال الغنى.

وهذه الآيات هي سور حماية جناب التوحيد. فالله ﷻ، لكمال غناه، لا يتخذ ولدًا، ولا شريكًا، ولا وليًا من الذل.

وكل من أثبت لله واسطة في التدبير أو التأثير؛ فقد نقص حقه، إذ إن المشرك حين يجعل لله شفعاء لا يُردّون، يكون بذلك قد شبه الله بملوك الدنيا العاجزين المحتاجين للأعوان. ولهذا ختمت هذه الآيات بالقول: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ﴾ [الأنعام:٩١]، تأكيدًا على وجوب إخلاص العبادة لله وحده دون وسائط أو شركاء، تبارك الله وتعالى عمَّا يشركون.

✍ **قال المُصَنِّفُ** رحمه الله**:**

المقدمة العاشرة:

مِن فن الرد على الشُّبه:

الأول: معرفة حقيقة الشبهة ومقصود المستدل بها منها.

اعلم أن الرد على المبطلين ليس كلامًا يُلقى على عواهنه، بل هو صناعة وفن له أصول وقواعد، من أتقنها كانت كلمته كالسيف القاطع، ومن جهلها ربما أفسد من حيث أراد الإصلاح.

وقد افتتح المصنف رحمه الله هذه القواعد بأصل الأصول، وهو: التشخيص قبل العلاج.

فالقاعدة الذهبية التي قرّرها أهل العلم تقول: الحكم على الشيء فرع

عن تصوره. فلا يمكن الرد على شبهة لم يُفهم كنهها، ولا تدرك مرامي صاحبها. فالمبتدع قد يلفظ عبارة محتملة، أو يورد إشكالًا دقيقًا، فإذا رددت عليه بغير ما يقصد، كنت كمن يضرب في حديد بارد، فيسخر منك الخصم ويستغل ضعف الفهم.

فالواجب أن تستوعب الشبهة تمامًا، لتفهم مقصود صاحبها بدقة، ثم ترد عليها بالنقض والتحليل، فتفكك بنيانها على قواعده، وتكشف زيفها بوضوح.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الثاني: معرفة هل الشبهة قديمة أو جديدة أو مزيج بينهما؟ حتى يُحدد أسلوب الرد، ويستفاد من نصوص الكتاب والسنة في إبطالها ومن ردود سلف الأمة الصالح على مثلها.

هذا هو التأصيل التاريخي للشبهة. وهو سلاح استراتيجي بارع.

فأكثر الشبهات المعاصرة هي في حقيقتها بضاعة قديمة لأمم بائدة أعاد المعاصرون تلميعها.

فإذا كانت الشبهة قديمة، يكفيك الرجوع إلى ردود الأئمة رحمهم الله السابقة على مثل هذه القضايا، لتبين للمبتدع أنها معروفة وقد تم علاجها بالدليل الصحيح.

أما إذا كانت جديدة أو مزيجًا من القديم والجديد، فيجب تفكيكها، وفصل القديم عن المستحدث، ثم استنباط الأدلة من نصوص الوحيين تدحضها، مع القياس على نظائرها السابقة، ليكون الرد شاملًا ومقنعًا، فمعرفة جذور الشبهة تمنح الراد هيبة، وتُشعر المبطل أنه مكشوف، وأن بدعته ليست ابتكارًا عبقريًا كما يظن، بل هي اجترار لضلالات السابقين.

✍ **قال المُصَنِّفُ** رحمه الله:

الثالث: التفريق بين الدليل الصحيح والاستدلال الباطل.

وهذا هو مشرط الجراح الذي يفصل الحق عن الباطل.

وقد مر معنا أن الشبهة تتركب من دليل واستدلال.

فمن الفقه في الرد -الذي تميز به شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله- ألا تهاجم الدليل إذا كان آية أو حديثًا صحيحًا، بل تعظمه وتقول: صدق الله ورسوله، ثم تهاجم فهم الخصم وتقول: ولكن كذبت أفهامكم.

وهذا الأسلوب يحيج الخصم، ويجرده من سلاحه؛ لأنه كان يحتمي بتعظيم النص، فلما فَصَلْتَ بين النص المعصوم وبين فهمه السقيم، صار أعزلَ أمام الحق.

✍ **قال المُصَنِّفُ** رحمه الله:

الرابع: البداءة بالرد الإجمالي على الشبهة بعمومها، ثم الرد المفصل، على كل جملة منها بخصوصها، ببيان شأن الأدلة ووجوه الاستدلال إحقاقًا للحق وإزهاقًا للباطل.

هذه هي الأساليب التي علمنا إياها إمام الدعوة المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في رسالته الفذة كشف الشبهات.

فالرد الناجع يتكون من مرحلتين:

الرد الإجمالي: وهو بمثابة الضربة القاضية السريعة، كأن تقول للمشرك: كل ما ذكرت من قصص وحجج يبطلها قول الله: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا﴾ [آل عمران:٨٠]. هذا الجواب ينسف الشبهة جملة واحدة.

الرد المفصل: وهو تتبع الأخطاء، فتأتي لكل جزئية ذكرها وتفندها واحدة تلو الأخرى.

فالإجمالي يطمئن القلب ويثبت القدم، والتفصيلي يقطع ألسنة المشاغبين ويقيم الحجة العلمية الدقيقة.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الخامس: تقديم المتفق عليه من الأدلة أو وجوه الرد على المختلف فيه -لإلزام الخصم- ثم تقديم ما هو أقل اختلافًا على ما هو أكثر اختلافًا.

ختم المصنف رحمه الله بهذا الأصل الذي يسميه علماء الجدل بفن الإلزام، فليس من الحكمة أن تبدأ نقاشك مع منكر للسنة بحديث من البخاري! لأنه سيرده ابتداءً. بل ابدأ معه بالقرآن المتفق عليه بينك وبينه لتثبت حجية السنة.

وهذا منهج قرآني في الرد على المخالفين؛ فالله يبدأ بالحاجة إلى ما يقرّ به المخالفون من حقائق جزئية، كالاعتراف ببعض الصفات أو بتوحيد الربوبية، ثم يستنبط منهم ما أنكروا من توحيد الألوهية.

والترتيب المعرفي للرد يكون: ابدأ بالأرضية المشتركة، ثم تدرّج لإلزام المخالف بما أنكره، وبهذا يضيق الخناق عليه فلا يجد مفرًا إلا التسليم بالحق أو المكابرة المفضوحة التي تكشف زيف موقفه.



الفصل الثاني

[فوائد: فيها مزيد توضيح للتوحيد ووجوب الدعوة إليه...]



✍ **قال المُصَنِّفُ ؒ:**

الفصل الثاني

فوائـد: فيها مزيد توضيح للتوحيد ووجوب الدعوة إليه والتنبيه على الشرك المبطل للتوحيد، وذِكر أشياء أدّت إلى تعلُّق المشركين بشركائهم وفتنتهم بهم، وبيان خطره على الناس.

الفائدة الأولى:

اعلم أن ما بعث الله تعالى به نبيه محمدًا ﷺ من الهدى ودين الحق اللذين هما العلم النافع والعمل الصالح هما رحمةٌ من الله تعالى لعباده، ما قبلوهما وفقهوهما وعملوا بهما ودعوا إليهما وإلا فاتهم من الرحمة بحسب ما اقترفوه من الإعراض عنهما والتقصير في العمل بهما.

يفتتح المصنف ؒ هذا الفصل بتقرير أصل عظيم من أصول الرسالة المحمدية، وهو أن الشريعة رحمة كلها.

وقد استنبط هذا المعنى من قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةً لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء:١٠٧].

ويحلل المصنّف ؒ ماهية هذه الرحمة؛ بأنها مركبة من أمرين متلازمين: **العلم النافع** و**العمل الصالح**، كما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ﴾ [التوبة:٣٣].

فالهدى هو العلم النافع الذي يكشف حقائق الأمور، ودين الحق هو العمل الصالح الذي يزكي النفوس وبقدر ما ينال العبد من هذا العلم والعمل، بقدر ما يصيبه من رحمة الله، ومن حُرم حظه من العلم؛ فقد حُرم حظه من الرحمة؛ فالجاهل المُعْرِض يعيش في شقاء وضنك، وإن تنعم بالملذات الدنيوية؛ لأنه افتقد مادة الرحمة الحقيقية وهي الوحي.

✍ **قال المُصَنِّفُ رحمه الله:**

فواجب على أهل العلم والإيمان أن يتذكروا:

(١) أن هذا العلم رحمة من الله إذا قبلوه وعملوا به، فلا يعطاه ولا ينتفع به إلا رحيم يرحم به الناس، وحظه من الانتفاع بالعلم بحسب حظه من الرحمة، فكلما ازداد رحمة ازداد علمًا، فإن قبول العلم والعمل به لله تعالى والإحسان بتعليمه إلى الخلق من الرحمة للخلق، ومن أسباب رحمة الله لمعلم الناس العلم والخير، وتثبيته على الحق وزيادة هداه، فهو رحمة من العالم للمتعلم لعظم إحسانه به إليه، والراحمون يرحمهم الله.

الأصل الأول: زكاة العلم بذله ورحمته بالخلق.

هنا يقرر المصنف رحمه الله معادلة طردية: زيادة العلم تستوجب زيادة الرحمة.

فالعلم ليس مجرد معلومات تُحفظ، بل هو نور يقذفه الله جل وعز في القلب يثمر اللين، والشفقة على الخلق.

وقد كان من أبرز الأمثلة على ذلك أن يجمع العالم بين غزارة العلم وسعة الصدر للجاهل والمخطئ والسائل، كما في قوله تعالى: ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ** ﴾ [آل عمران:١٥٩]، حيث يظهر أثر العلم في لين التعامل، ورحمة القلب مع الآخرين.

فمن علم أن الله أنقذه بهذا العلم من الظلمات إلى النور، وجب عليه أن يرحم الخلق، فيسعى لإنقاذهم بتعليمهم ودعوتهم، ولهذا قال المصنف رحمه الله: من أسباب رحمة الله للمعلم تعليم الناس، فالجزاء من جنس العمل؛ ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

(٢) وأن العلم كذلك رحمٌ بين أهله يبعثهم على التراحم، وأن يُعلم العالم المتعلم منه الرحمة، وأن يتذاكر العلم مع نظيره، ويقبل ما عنده من الحق ويناظره فيما عَلِمَهُ أخطأ فيه بعلمٍ ورفق؛ إظهارًا للحق وهدايةً للخلق، دون تكبر وحسدٍ يحملانه على بطر الحق وغمط الخلق.

الأصل الثاني: أخوة العلم وآداب المناظرة.

يشير المصنف رحمه الله إلى رابطة عقدية وثيقة وهي رَحِمُ العلم، فطلبة العلم أُخُوَّةٌ في الدين والمنهج، وهذه الأخوة تفرض حقوقًا، أعظمها: التناصح بلا تفاضح.

وهذا أدب عزيز، يُنبه إليه دائمًا أهل العلم، محذرين من أن تتحوّل الحلقات العلمية إلى ساحات للتشفي أو الانتصار للنفس.

فإذا ناقش العالم نظيره، يكون الهدف إظهار الحق وبيان الصواب، لا كسر الخصم أو إذلاله.

وقد سُئل الإمام الشافعي رحمه الله عن مسألة فناظره فيها تلميذ له، فلما افترقا أتاه الشافعي وأخذ بيده وقال: يا أخي، ألا يستقيم أن نكون إخوانًا وإن لم نتفق في مسألة؟ هذا هو فقه السلف؛ المناظرة بعلم ورفق، بعيدًا عن الكبر الذي عَرَّفَهُ النبي ﷺ بأنه: بطر الحق رده وغمط الناس.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

(٣) وأنّ أهل العلم والدعوة أولى بالتراحم فيما بينهم ومراعاة حق ذي الحق والتحلي بالأدب عند الخلاف، وعذر المجتهد من أهل الاجتهاد إذا أخطأ فيما أداه إليه اجتهاده ولم يُعلم منه قصد غير الحق.

الأصل الثالث: قاعدة رفع الملام وعذر المجتهد، وهي صمام الأمان للمجتمع العلمي؛ مفادها أن العالم المتمكن المجتهد إذا بذل وسعه في طلب الحق فأخطأ، فإن أجره محفوظ، ولا يُلام على خطئه ولا يُتابع عليه، ما دام أن ظاهره نصرة الدين ولم يُعلم منه هوى.

وتُميّز هذه القاعدة بين المبتدع صاحب الهوى، الذي تُهجر بدعته، وبين العالم المخطئ المخلص، الذي يُحفظ قدره ويرد خطؤه؛ فالخطأ يُصحح، لكن حرمة العالم محفوظة، وهذا من كمال الرحمة، والإنصاف عند السلف الصالح رحمهم الله.

✍ **قال المُصَنِّفُ رحمه الله:**

(٤) وأن هذا العلم يحض على أن يرحم الكبير الصغير، ويوقر الصغير الكبير، ويرفق العالم بالجاهل والمخالف؛ فإذا قصر أهل العلم في التراحم دل ذلك على تقصير منهم في العلم وحقه.

الأصل الرابع: التراتبية الأخلاقية في المجتمع العلمي، يختم المصنف رحمه الله ببيان الهيكل الاجتماعي لأهل العلم، القائم على حديث النبي ﷺ: «ليسَ منَّا من لَم يَرحَمْ صغيرَنا، ويعرِفْ حَقَّ كَبيرِنا»(١).

فالكبير: بمثابة الوالد المشفق، يرحم الصغير لقلة بضاعته، وضعف تجربته.

والصغير: يتأدب مع الكبير لسبقه وفضله.

والعالم مع الجاهل والمخالف: كالطبيب مع المريض، يرفق به ليعالجه، لا ليعنفه وينفره.

وخَلُصَ المصنِّف رحمه الله إلى نتيجة خطيرة، وهي: نقص الرحمة دليل على

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٤٣)، والترمذي (١٩٢٠)، وأحمد (٦٧٣٣) واللفظ له.

نقص العلم.

فكلما رأيت طالب علم فظًا، غليظ القلب، سليط اللسان، فاعلم أن في علمه دخنًا، وأنه لم يتشرب حقيقة ميراث النبوة؛ لأن ميراث النبوة رحمة، والضد بالضد.

وقد كان شيخنا عبدالله ﵀ من هذا الطراز النادر، وهذا النسج الفريد، فلم ترَ عيني مثله في الجمع بين العلم والعمل، إلا شيخنا وشيخه الإمام عبدالعزيز بن عبدالله بن باز ﵀.

قال المُصَنِّفُ ﵀:

الفائدة الثانية:

◈ تعريف التوحيد،

التوحيد لغة: مصدر وحّد الشيء يوحّده توحيدًا، ووحّد الشيء أفرده، أي جعله واحدًا...

اعلم -وفقك الله لحبل هداه- أن ضبط الحدود والتعريفات هو أول عتبات العلم الراسخ، وقد بدأ المصنف ﵀ بتعريف التوحيد من جهة اللغة؛ لأن المعنى الشرعي لا ينفك عن المعنى اللغوي؛ بل يؤسس عليه؛ فالتوحيد يدور في لسان العرب على مادة الواو والحاء والدال، ومعناها: الإفراد.

وقد بيّن أهل العلم هذا المعنى بطريقة واضحة ومفيدة، موضحين أن الإفراد لا يتحقق إلا بشرطين متلازمين:

- نفي الحكم عن غير الموحد.
- إثبات الحكم للموحد وحده.

فلو قلت: زيد قائم، فهذا إثبات وليس توحيدًا؛ لأنه قد يشاركه غيره.

ولو قلت: لا قائم، فهذا نفي محض وتعطيل.

ولكن لو قلت: لا قائم إلا زيد، هنا وحدت زيدًا بالقيام.

وهذا هو سر كلمة التوحيد لا إله إلا الله، فهي نفي عام، وإثبات خاص، وبهذا يتحقق معنى (جعله واحدًا) المذكور في المتن.

قال المُصَنِّفُ ﵀:

ووحّد الله تعالى قال: «لا إله إلا الله»، أي: جعله إلهًا واحدًا، أي: فردًا فيما هو مختص به، أي: في اسمه ووصفه، وفعله، وحقه على خلقه، أي: اعتقده منفردًا في ذلك وحققه قولًا واعتقادًا وعملًا.

انتقل المصنف ﵀ لبيان معنى توحيد الله في اصطلاح الموحدين.

فقوله: جعله إلهًا واحدًا، المعنى كما بينه أئمة اللغة والعقيدة: نسبة الوحدانية إليه واعتقادها فيه، كما تقول: كبّرتُ الله أي: اعتقدتُه كبيرًا ونطقتُ بذلك.

وقد أشار المصنّف ﵀ إلى دقيقة عظيمة، وهي الإفراد فيما هو مختص به.

وهذا هو جوهر التوحيد، أي إفراد الله بالخصائص؛ فالله له خصائص لا يشاركه فيها أي ملك مقرب، أو نبي مرسل.

ثم فَصَّلَ المصنف ﵀ هذه الخصائص تفصيلًا يجمع شتات الدين:

في اسمه ووصفه: فلا سميَّ له ولا كفؤ له.

في فعله: كالخَلْقِ والرِّزقِ والإحياء.

في حقه على خلقه: وهو إفراده بالعبادة، والقصد والطلب والإرادة.

وختم بأن هذا التوحيد ليس مجرد معرفة ذهنية، بل هو تحقيق قولًا واعتقادًا وعملًا. وهذا رد صريح على مَن حصروا التوحيد في المعرفة والتصديق القلبي، فأخرجوا العمل، بينما يقرر أهل الحق أن التوحيد قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان.

✍ **قال المُصَنِّفُ رحمه الله:**

◈ **والتوحيد شرعًا:**

هو إفراد الله تعالى بأفعال الربوبية والأسماء الحسنى والكمال في الذات والصفات والأفعال، وتنزيهه عن النقائص والعيوب ومماثلة المخلوقين فيما هو من اختصاصهم...

هذا هو الحد الجامع المانع للتوحيد عند أهل السنة والجماعة، وهو يتضمن أقسام التوحيد الثلاثة التي استقرأها العلماء من القرآن:

أولًا: توحيد الربوبية:

أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله: إفراد الله تعالى بأفعال الربوبية، أي؛ نعتقد أنه لا خالق، ولا رازق، ولا مدبر إلا الله، وهذا النوع قد أقرّ به المشركون الأولون، ولم يدخلهم في الإسلام، كما يوضّح ذلك الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في القواعد الأربع.

ثانيًا: توحيد الأسماء والصفات:

أشار إليه بقوله: والأسماء الحسنى والكمال في الذات والصفات، وتنزيهه عن النقائص.

وهذا مبني على الأصل الذي يقرره أهل العلم في مسائل التوحيد: **إثبات الصفات بلا تمثيل، وتنزيه الله بلا تعطيل.**

فنثبت الكمال المطلق لله جل وعز، وننفي عنه كل عيب كالسنة والنوم والموت، وننفي عنه مماثلة المخلوقين ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١].

✍ **قال المُصَنِّفُ رحمه الله:**

واعتقاد أنه الإله الحق المعبود بالحق الذي لا تنبغي العبادة إلا له ولا يستحقها أحد سواه، وإخلاص العبادة له وحده لا شريك له، والبراءة من الشرك وأهله.

ثالثًا: توحيد الألوهية؛ توحيد العبادة:

وهذا هو لب الدعوة، وزبدة الرسالة، وهو الذي وقعت فيه الخصومة بين الأنبياء عليهم السلام وأممهم.

فقد عرّفه المصنف رحمه الله بأدق عبارة: اعتقاد أنه الإله الحق.

وهنا وقفة عقدية مهمة، وهي أن الآلهة المعبودة في الأرض كثيرة، لكنها جميعًا باطلة، والإله الحق هو الله وحده، فشهادة التوحيد لا تنفي وجود من يُعبد من دون الله، بل تنفي استحقاقهم للعبادة.

ثم ختم المصنف رحمه الله التعريف بركن ركين لا يصح التوحيد إلا به، وهو:

١. الإخلاص: وهو تصفية العمل من شوائب الرياء وإرادة غير الله.

٢. البراءة من الشرك وأهله: وهذا هو مفهوم الكفر بالطاغوت.

فلا يكفي أن تعبد الله، بل لا بد أن تبغض الشرك، وتتبرأ منه، فإذا عبد الإنسان ربه، ولم يتبرأ من الشرك، لم يكن موحدًا حقًا. فلا يمكن أن يجتمع في قلب العبد محبة الله جل وعز مع محبة الأنداد، ولا ولاء للمؤمنينَ دون براءٍ من المشركين.

✍ **قال المُصَنِّفُ** رحمه الله:

الفائدة الثالثة:

الرسل: جمع: رسول، وهو لغةً: من بعث برسالة.

والرسول شرعًا: هو إنسان حر ذكر أوحِيَ إليه بشرع، وأُرسل إلى قوم كافرين، أو لم تبلغهم رسالة سابقة، فإن أُرسل إلى قومٍ مؤمنين برسالة سابقة أو لتجديد شرع سابق فهو نبي، وقد يُنزل على الرسول كتابٌ جديد، وقد يُؤمر بالحكم بكتاب أُنزل على مَن قبله، وقد يكون الأمران.

وأما النبي فلا ينزل عليه كتاب بل يتعبد بكتاب الرسول الذي سبقه وبعث لتجديده في قومه، ويوحى إليه فيما يحتاج إلى بيان بشأنه.

في هذا الموضع يحرر المصنف رحمه الله مسألة دقيقة خاض فيها المتكلمون، وحققها أئمة السلف رحمهم الله، وهي الفرق بين الرسول والنبي، وقد اعتمد المصنّف رحمه الله هنا التعريف الذي يقرّه أهل العلم في دراسة النبوات، مفاده؛ أن الفارق الجوهري يكمن في حال المرسل إليهم، واستقلال الشرع، أي مدى إدراكهم للرسالة، وقدرتهم على التمييز بين الحق والباطل.

الرسول: من أُوحي إليه بشرع جديد، أو بُعث لتقرير شرع سابق، ولكن إلى قوم مخالفين كفار أو معاندين، ولهذا كان نوح عليه السلام أول الرسل؛ لأنه أرسل إلى قوم وقعوا في الشرك، كما في الصحيحين في حديث الشفاعة.

النبي: هو المبعوث إلى قوم مؤمنين بشريعة من قبله، ليحكم بينهم ويجدد ما اندرس من الدين، كما كان حال أنبياء بني إسرائيل؛ قال ﷺ: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، فهم لا يأتون بشرع جديد ناسخ، بل يحيون شرع التوراة»[1].

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٥) وابن ماجه (٢٨٧١)، وأحمد (٧٩٦٠) باختلاف يسير.

وهذا التفريق يزيل إشكالات كثيرة، ويبين حكمة الله جل وعز في تتابع الحجج على عباده، فتارة يؤسس الشرع بالرسل، وتارة يحفظه بالأنبياء.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الفائدة الرابعة:

محمد ﷺ هو رسول الله إلى الناس كافة وخاتم النبيين، وبختم النبوة خُتمت الرسالة فلا يبعث نبي ولا رسول بعده ينسخ دينه وشريعته، فهو ﷺ خاتم الأنبياء وأشرف المرسلين وسيد الآدميين، ودِينه آخر الأديان، ودينه الإسلام، وهو الدين الحق الذي لا يقبل الله دينًا سواه، وشريعته ناسخة للشرائع قبلها، وهي للناس كافة، وباقية حتى يأتي الله بأمره.

ولا ينافي ذلك ما صحت به الأخبار من نزول المسيح عيسى ابن مريم عليه السلام في آخر الزمان، فإنه لا يأتي بشرع جديد، وإنما يحكم بدين الإسلام، ولا يُقبل دين سواه، فهو خليفة للنبي ﷺ في أُمّته -في آخر الزمان بعد المهدي عليهما السلام- يسوسهم بدينه نيابةً عنه -عليهم جميعًا الصلاة والسلام-.

انتقل المصنف رحمه الله لبيان خصائص الرسالة المحمدية، وركز على أصلين عظيمين أجمع عليهما المسلمون وكفر من خالفهما:

الأصل الأول: عموم البعثة وختم النبوة.

فالنبي ﷺ ليس مبعوثًا للعرب فقط، بل للثقلين، الإنس والجن كافة. وشريعته مهيمنة على ما قبلها، فلا يقبل الله دينًا غير الإسلام، ومن ظنّ أن اليهودية أو النصرانية الآن تُوصِل إلى الله جل وعز بعد بعثة محمد ﷺ، فقد خالف الدين الحق.

الأصل الثاني: دفع توهم التعارض بين الختم ونزول المسيح

يثير المصنّف رحمه الله هنا إشكالًا مشهورًا: كيف يكون محمد ﷺ خاتم

الأنبياء، وقد ثبت في الأخبار المتواترة نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان؟

والجواب: أن عيسى عليه السلام حين ينزل، لا ينزل بصفته رسولًا مستقلًا بشريعة الإنجيل، ولا ناسخًا للقرآن، بل ينزل بصفته حاكمًا عادلًا من أتباع محمد ﷺ، مكملًا لما جاء به النبي ﷺ ومطبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

فهو يصلي خلف إمام المسلمين المهدي، ويحكم بالقرآن، ويكسر الصليب، ويقتل الخنزير. وهذا -في الحقيقة- من أعظم مناقب نبينا ﷺ، أن يكون رسولٌ من أولي العزم كعيسى عليه السلام واحدًا من أتباعه في آخر الزمان؛ فنزوله تحقيقٌ لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَـٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّـٰهِدِينَ﴾ [آل عمران:٨١].

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الفائدة الخامسة:

أخبر النبي ﷺ أن الله تعالى نبأه، أي: أرسله، بأن يوحِّد الله وتكسَّر الأوثان، وقد دعا النبي ﷺ إلى توحيد الله حتى دخلَ الناس في دين الله، وقد كان الدين كله لله.

وَقَد كَسَّرَ النبيُّ ﷺ الأصنَامَ التي كانت حولَ الكعبةِ وذلك عامَ فتحِ مكةَ شرفها الله سنة ثمانٍ من الهجرة؛ حينما كان ينكتُها بقوسه وهو يطوفُ بالكعبةِ فتخِرُّ على وجوهِها، ولما دخل الكعبةَ غسل الصُّوَرَ الموجودةَ في داخِلِها حتى أزالَ معالِمَها، وبعثَ جماعةً من أصحابِهِ لكسرِ أشهرِ الأوثانِ والأصنامِ المتخذةِ آلهةً عند قبائلَ متفرقةٍ من العرب؛ كالعُزَّى، واللاتِ، ومناةَ، وذي الخَلَصَةِ، ونحوها.

يختم المصنف رحمه الله هذه الفوائد بربط العقيدة بالعمل، فمهمة الرسل ليست مجرد مهمة نظرية، بل هي تغيير للواقع وإزالة لمظاهر الشرك، فأول ما بُعث به النبي ﷺ كما في حديث عمرو بن عبسة رضي الله عنه، قال: «أرسلني الله بصلة الأرحام، وكسر الأوثان، وأن يوحد الله لا يشرك به شيء»(١).

وقد استدعى المصنف رحمه الله هنا مشهد فتح مكة، وهو مشهد العزة الذي طالما دندن حوله أئمة الدعوة كالإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في رسالته كشف الشبهات وكذا في كتابه السيرة المختصرة؛ لبيان أن التوحيد قول وعمل؛ فالنبي ﷺ لما مكنه الله جل وعز، لم يقل: الأصنام مجرد تراث ولا تضر، بل باشر تكسيرها بيده الشريفة.

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه في حديث فتح مكة قال: أقبل رسول الله ﷺ حتى أقبل إلى الحجر فاستلمه، وطاف بالبيت، وأتى إلى صنم إلى جنب البيت كانوا يعبدونه، وفي يد رسول الله ﷺ قوس... فلما أتى على الصنم، جعل يطعن في عينه ويقول: ﴿جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ٱلۡبَٰطِلُۚ﴾ [الإسراء:٨١]، ثم بعث السرايا كخالد بن الوليد، والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم لهدم الطواغيت الكبرى العزى، واللات، ومناة.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الفائدة السادسة:

إنما كان شِرْكُ المشركين الأولين باعتقاد إلهية بعض الخلق والتوسل بالتماثيل والأوثان، وتعظيمها بصرف شيء من عبادة الله لها، مِن طلبِ البركة والذبح والنذر لها والعكوف عندها، ونحو ذلك من العبادات التي هي محض حق الله تعالى، فلا تصلح إلا له، فكانوا يعظمون معبوداتهم

(١) أخرجه أحمد (١٧٠١٩).

بذلك ويتقربون إليها لاعتقادهم أنها تصل إلى الأرواح الطيبة السابحة في هذا الكون، وتمرُّ بهذه الأماكن التي يعظمونها ثم تصعد إلى الملأ الأعلى فَتُوصِل طلباتهم وحوائجهم التي يريدونها إلى الله خالقهم ومالكهم ومدبرهم، -ويزعمون أن الله- يستجيب لهذه الوساطة فيقضي الحاجة.

في هذا الموضع يغوص المصنف ﷺ في بيان الشرك وحقيقته عند الأوائل، ليدحض ظَنَّ الجُهَّال بأن المشركين كانوا يعتقدون أن الأصنام الحجرية تخلق وترزق.

فقد حرَّر شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ في الواسطية وفي الرد على البكري مذهب هؤلاء بدقة، وبيَّن أنَّ شِرْكهم مبني على نظرية الأرواح والهياكل.

وملخصها كما شرحه المصنف ﷺ: أنهم يعتقدون أن هذه الأصنام الهياكل والتماثيل ليست مقصودة لذاتها، بل هي مصبّات ومنازل تحل فيها أرواح الصالحين والملائكة والأرواح الطيبة.

فهم يذبحون وينذرون للصنم، يقصدون بذلك إكرام الروح التي حلت فيه، لتقوم هذه الروح -بزعمهم- بأخذ حاجتهم ورفعها إلى الملأ الأعلى ثم إلى الله جل وعز.

ويبيّن أن سِرَّ عبادة الأصنام يكمن في اتخاذها وسائط وشفعاء، فلا تكون العبادة لها بذاتها، بل لما يظنه الناس أنها تقربهم إلى الله سبحانه، فهم يقولون: نحن مدنسون بالذنوب، وهؤلاء الأرواح مقربون، فنحن نخدمهم ليتوسطوا لنا عند الله، وهذا الاعتقاد هو الذي سماه القرآن شركًا وحكم على أهله بالخلود في النار، وهو بعينه ما يفعله عباد القبور اليوم عند الأضرحة، نسأل الله العافية والسلامة.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

فكانوا يتوسلون لحاجاتهم إلى الله تعالى بأمرين:

١ـ بصور الصالحين وتماثيلهم إلى أرواحهم.

٢ـ بالأوثان إلى الأرواح التي تحل فيها -بزعمهم وظنهم-، ثم تصعد إلى الله تعالى.

هذا تفصيل دقيق لآلية الشرك، التي تتجلّى في سلسلة مترابطة من الوسائط:

العابد ← الصنم أو الصورة ← الروح أو الولي أو الملك ← الله جل وعز.

أي أن العبد يوجه عبادته إلى وسائط بدل عبادته لله، فينتهي بها المطاف إلى استحقاق العبادة لله وحده -زعموا-.

وقد قطع الله هذه السلسلة في كتابه بأصل عظيم قرره أئمة الدعوة رحمهم الله، وهو: إسقاط الوسائط في العبادة.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة:١٨٦]، لم يقل: فقل لهم، بل تولى الجواب بنفسه لشدة القرب، فمن أثبت واسطة في العبادة فقد ضاهى المشركين الأولين حذو القذة بالقذة.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الفائدة السابعة:

بُعث النبي ﷺ في قوم مُقرِّين لله تعالى بأفعال الربوبية من الخلق والرزق والمُلْك والتدبير، وبجنس توحيد الأسماء والصفات؛ كالرب، الله، الرحمن، العزيز، العليم؛ يدعوهم إلى أن يوحدوا الله في إلهيته، ويخلصوا له في عبادته، فكان التنزيل الحكيم يقررهم بتوحيد الربوبية

والأسماء والصفات، ويطالبهم بلازمهما ومقتضاهما، وهو توحيد الله تعالى بالإلهية والعبادة، ويقيم الأدلة على إلهية الله تعالى واستحقاقه العبادة، ويُفنِّد شبهاتهم بالبراهين الساطعة والحجج القاطعة...

ينتقل المصنّف رحمه الله هنا إلى بيان المنهج القرآني في إقامة الحجة، المبني على قاعدة مهمة في أصول التوحيد: **توحيد الربوبية يمثّل الدليل، وتوحيد الألوهية هو المدلول،** أي؛ أن الإقرار بربوبية الله جل وعز يقود إلى استحقاقه للعبادة وحده.

فالمشركون كانوا يقرون بأن الله هو الخالق الرازق وهذا توحيد الربوبية، فجعل القرآن هذا الإقرار حجة عليهم، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة:٢١] هذا هو الطلب: ألوهية، ﴿ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ﴾ [البقرة:٢١] هذا هو الدليل: ربوبية.

ومن العجب أن يقرّ الإنسان بأن الله جل وعز هو الذي خلقه ورزقه، ثم يذهب فيعبد غيره! فإقرارهم بهذا الحق يصبح حجة دامغة على بطلان شركهم.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

ولمَّا لم يستجيبوا له وأعرضوا عن دعوته شرع الله تبارك وتعالى قتالهم وأحل سفك دمائهم وسبي حريمهم وذراريهم وأموالهم لكفرهم وشركهم.

وهذه نتيجة فقهية عقدية خطيرة، يغفل عنها كثير من الناس؛ وهي أن الإقرار بوجود الله وربوبيته لا يعصم الدم والمال، فأبو جهل كان يعلم أن الله هو الخالق، ومع ذلك استباح النبي صلى الله عليه وسلم دمه. لماذا؟

لأنه نازع في توحيد العبادة، وفي هذا رد صاعق من المصنف رحمه الله على من يزعم أن كلمة لا إله إلا الله مجرد تلفظ، أو مجرد إيمان بوجود الصانع.

فلو كان كذلك لما قاتلهم رسول الله ﷺ وهم يقرون بالصانع، بل قاتلهم لأنهم أبوا إفراد الله بالدعاء والذبح والنذر وأصناف العبادة.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الفائدة الثامنة:

شِرْك المتأخرين -من المنتسبين للإسلام- في الإلهية والعبادة هو الذي يسمونه «اعتقادًا»، فيقولون: فلان فيه عقيدة، ويعنون أنه يصلح أن يعتقد فيه، -أي: أنه ينفع-، وإذا قالوا في حق شخص: «سيد»، أو أن له سرًّا، فكثير منهم يعنون به أنه يصلح لأن يوسط بين مَن يعتقد فيه السيادة وبين الله، وأن الاعتقاد فيه ينفع إذا تشبث به، وطلب منه أن يطلب لهم من الله حوائجهم، فيقصدون بالسيد والولي أنه يصلح للالتجاء إليه، وينفع إذا اعتقد فيه الشفاعة عند رب العالمين، وأنه يفيض عليهم من بركته، وهذا بعينه هو شركُ الأولين الذين تعلقوا بالصالحين لطلب الشفاعة والتقريب.

في هذه الفائدة يربط المصنف رحمه الله الماضي بالحاضر، كاشفًا عن توارث الشرك عبر المصطلحات؛ فالمشركون المتأخرون، عباد القبور المنتسبون للإسلام غيّروا الأسماء وأبقوا الحقائق:

سموا الشرك: عقيدة أو سرًا، فيقولون: الشيخ فلان عنده سر، أو فلان يعتقد في فلان، وسموا المعبود من دون الله: سيدًا أو وليًا، وحقيقة قولهم فلان فيه عقيدة أي: له تصرف غيبي، وينفع ويضر، وتقضى به الحوائج.

فالعبرة بالحقائق والمعاني لا بالألفاظ والمباني؛ فالذي يقول للعبد المخلوق: "اشفع لي" سواء كان نبيًا أو وليًا أو صنمًا، هو بعينه الذي كان يقول: "يا هبل انصرنا" أو "يا لات اشفعي لنا". فكلاهما اعتقد أن المخلوق يملك وساطة قهرية عند الله أو نفعًا ذاتيًا، وهو ما يحقق معنى الشرك.

فالمصنف رحمه الله هنا ينسف شبهة التفريق بين المشركين الأوائل وبين قبوريي الزمان، ويثبت أن الملة واحدة، والشرك ملة واحدة، وإن اختلفت القبعات والعمائم.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

فحقيقة دِين المتأخرين الغلاة في أئمتهم وشيوخهم ومَن يعظمونه منهم أمران:

أحدهما: أنهم يعتقدون فيمن يزعمون أنه سيد أو ولي نفس ما يعتقده أهل الجاهلية في الأصنام والأوثان من التوسط في قضاء الحاجة والشفاعة والتقريب.

في هذا الموضع يضع المصنف رحمه الله يده على الجرح الدامي في جسد الأمة، وهو المطابقة التامة بين شرك الأوائل وشرك الأواخر؛ فالقضية ليست مجرد تشابه، بل هي تماثل.

وقد طالت الردود على من يعتقد أن وليًّا أو شيخًا يستطيع تقريب الإنسان إلى الله، أو التوسط في كشف الضر، مبينًا أن هذا المعتقد نسخة طبق الأصل عن قول قوم سابقين: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣].

فالقلوب تشابهت، وإن اختلفت المعبودات؛ فبعضهم عبد أصنامًا، وبعضهم عبد السادات، والجامع بينهم هو **صرف حق الله في العبادة إلى المخلوق بحجة الوساطة.**

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الثاني: أنهم زُيِّن لهم سوء عملهم فزعموا أن ما هم عليه من الشرك -الغلو فيمن يعظمونه حتى يعطوه خالص حق الله من الدعاء والحب

والذل وغيرها من أنواع الشرك الجلي والخفي- دين يحبه الله تعالى، وهو أبغض شيء إليه، وأعظم ذنب عُصي الله به، ومَن هذا شأنه فإنه يبعد أن يتوب من أمر يعتقده دينًا وقربة، كما قال تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ﴾ [فاطر:٨].

يكشف المصنف رحمه الله هنا عن المعضلة النفسية التي تمنع هؤلاء من التوبة، وهي **انقلاب المفاهيم**.

فالعاصي الذي يشرب الخمر يعلم أنه عاصٍ، فيُرجى له التوبة، أما المشرك المفرط في الأولياء، فيظن أن شركه محبة، وأن دعاءه لغير الله تعظيم، فيقع في الضلال دون إدراك.

فالمسكين يتقرب إلى الله بما هو أبغض شيء إليه، وهذا هو الخسران المبين، والاستدلال بآية: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾ في غاية الملاءمة، إذ تقطع الأمل في صلاحهم إلا بإرادة الله جل وعز؛ إذ كيف يتوب من يرى الداء دواءً؟

نسأل الله لهم الهداية للتوحيد.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الفائدة التاسعة:

الحاجة -بل الضرورة في كل زمان ومكان- داعية إلى دعوة العباد إلى توحيد ربهم سبحانه في اعتقاداتهم وأقوالهم وأفعالهم، فإنه أساس المِلَّة وقاعدة الشريعة وعنوان الدخول في الإسلام وشرط قبول العمل، وسبب النجاة من النار ودخول الجنة، وثمراته كثيرة وفضائله كبيرة، وقد وقع كثير من الناس فيما ينقص كماله الواجب، أو يقدح فيه ويخل به،

وبعضهم وقع فيما يضاده ويناقضه أو لم يعرف التوحيد؛ بل هو معرض عنه ومستكبر عن الاستجابة للداعي إليه.

ينتقل المصنّف ﷫ لبيان حتمية الدعوة إلى التوحيد، ردًّا على من يقول: "الناس مسلمون، ولا حاجة للكلام في التوحيد".

ويُردّ عليهم بلسان حال أئمة الدعوة ﵏، الذين كانوا يفتتحون دروسهم ومحاضراتهم بالتوحيد، حتى لو تكرر ذكره ألف مرة.

وأسباب هذه الضرورة كما ذكر المصنّف ﷫:

- **أساس الملة:** فلا يصح إسلام بدونه.
- **شرط قبول العمل:** فبدونه تكون الأعمال هباءً منثورًا.
- **سبب النجاة من النار:** فلا جواز على الصراط إلا به.

كما يُشير إلى أن الشرك أخفى من دبيب النمل، والناس قد يقعون فيه وهم لا يشعرون، فالتذكير به هو أكسجين الحياة الروحية الذي لا يُستغنى عنه لحظة، ومن زهد في دعوة التوحيد، فقد زهد في دعوة الأنبياء ﵈.

قال المُصَنِّفُ ﷫:

الفائدة العاشرة:

العلم بالتوحيد هو أصل الاعتقاد، والعمل به هو أصل الملة، وهو خلاصة رسالات المرسلين والنبيين، وزبدة الكتب المنزلة من رب العالمين، فلا شيء يعدل العلم بالتوحيد، والعمل به ومعرفة ضده، والاستجابة لأمر الله تعالى بتوحيده، وتحقيقه قولًا واعتقادًا وعملًا وطاعة لله تعالى، والنهي عن الشرك الذي هو ضده وتركه والبراءة منه ومن أهله...

يختم المصنف ﷫ بهذه الفائدة الجامعة، وهي ميثاق الولاء والبراء.

فالتوحيد ليس علمًا نظريًا يدرس في المتون فحسب، بل هو علم وعمل واعتقاد.

وركز المصنف رحمه الله هنا على ركن ركين طالما غفل عنه المنهزمون، وهو: معرفة الضد.

يقول حذيفة رضي الله عنه: «كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني»(١)، فمن عرف التوحيد ولم يعرف الشرك، يوشك أن يقع فيه.

لذلك، يُقرر في أصول التوحيد أن التوحيد لا يستقيم إلا بشرطين متلازمين:

إفراد الله بالعبادة: وهو جانب الإثبات.

الكفر بالطاغوت والبراءة منه ومن أهله: وهو جانب النفي.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

والعداوة والبغض لهم حتى يوحدوا الله عز وجل، كما قال تعالى: ﴿قَدۡ كَانَتۡ لَكُمۡ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذۡ قَالُواْ لِقَوۡمِهِمۡ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمۡ وَمِمَّا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرۡنَا بِكُمۡ وَبَدَا بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةُ وَٱلۡبَغۡضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحۡدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة: ٤].

وهذه الآية هي دستور الملة الإبراهيمية.

وتأمل دقة المصنف رحمه الله في استدعاء الآية؛ فهي لم تكتفِ بالبراءة من الأصنام ﴿وَمِمَّا تَعۡبُدُونَ﴾، بل بدأت بالبراءة من العابدين ﴿إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمۡ﴾.

فيجب على المسلم أن يبغض الشرك، ويبغض من تلبس به، ويعاديهم

(١) أخرجه مسلم (١٨٤٧)، وأبو داود (٤٢٤٤)، وأحمد (٢٣٤٢٩)، بمعناه.

في الله، ولو كانوا أقرب الأقارب؛ فالتوحيد ليس مجرد مشاعر باردة، بل هو حب وبغض: حبّ لله ولأوليائه، وبغض للشرك ولأعدائه. وهذه هي العروة الوثقى التي لا انفصام لها.

✍ **قال المُصَنِّفُ** رحمه الله:

الفائدة الحادية عشرة:

[أ] سبق التنبيه على أن المشركين الأولين يعتقدون في أوثانهم وتماثيلهم أنها تحل فيها أرواح صالحة، وأن تلك الأرواح تصعد إلى الله فتبلغه حاجاتهم وتتوسط لهم عنده.

في هذا الموضع يؤكد المصنّف رحمه الله على حقيقة تاريخية عقدية، وهي أن عبادة الأصنام لم تكن يومًا عبادة للأحجار الصماء في ذاتها، بل كانت عبادة للأرواح التي يُزعم أنها تحل فيها.

فالمشرك الأول يقول: أنا لا أعبد الحجر، بل أعبد الروح التي تمثلها هذه الصورة؛ وهذه الشبهة هي الجذر الخبيث الذي نبتت منه شجرة الشرك في كل العصور.

✍ **قال المُصَنِّفُ** رحمه الله:

[ب] وأما شِرْك المتأخرين من المنتسبين إلى الإسلام فهو ما يعتقدونه فيمن يسمونهم السادة أو الأولياء، وهو أن فيه السر، أي: هو الذي يقصد لأجل التوسط، وبيده الإعطاء والمنع، ولهذا يقولون عنه: قدس الله سره، ذلك لأنهم يجعلون لروحه سرًّا؛ حتى إن بعضهم يجعل لهؤلاء السادة نصيبًا في الملك من جهة التفويض، أي: حيث إن الله تعالى جعل لهم شيئًا من التصرف في الملك وعلم الغيب، فجعلوهم شركاء لله في الربوبية مع شركهم في الإلهية.

هنا يكشف المصنف ﷺ عن الكارثة العقدية عند الغلاة من أهل البدع ومن نحا نحوهم.

فقد استبدلوا مصطلح الروحانية بمصطلح السر؛ فيقولون: الولي فلان عنده سر، ويعنون به التصرف الكوني.

وقد بين أئمة الدعوة ﷺ أن شرك هؤلاء المتأخرين أغلظ وأشنع من شرك الأوائل من وجه خطير ذكره المصنف ﷺ، وهو: شرك التفويض.

فالمشرك الأول: كان يشرك في الألوهية العبادة فقط، ويؤمن أن الله هو المتفرد بالخلق والرزق الربوبية.

أما الغلاة المتأخرون: فقد أشركوا في الألوهية والربوبية معًا!

حيث زعموا أن الله فوّض تدبير الكون للأقطاب والأبدال والأغواث، فهم يتصرفون في الكون، ويعلمون الغيب. وهذا كفر لم يقل به حتى أبو جهل، وهو مروق من الدين بالكلية، ومضاهاة لقول النصارى في لاهوت المسيح.

قال المُصَنِّفُ ﷺ:

الفائدة الثانية عشرة:

◈ **تعريف الشرك.**

الشِّرك لغةً: من الشركة، وهي الخلطة في الشيء، أي: جعل الشيء خُلطة بين إثنين فأكثر، فالشرك في العبادة جَعْلُهَا خلطةً بين الله تعالى وأحد من خلقه.

والشرك شرعًا: هو تسوية غير الله بالله فيما هو من خصائص الله، كما قال الله تعالى عن أهل الجحيم: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء:٩٧].

لما بيّن حقيقة الشرك، انتقل لضبط حده وتعريفه لغة وشرعًا، ليكون الطالب للحق على بصيرة.

فالشرك هو التسوية؛ وهو التعريف الذي اعتُمد في كتب التوحيد، مستدلًّا بآية القرآن الكريم: ﴿إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

فكل من سوّى المخلوق بالخالق في شيء من خصائصه فقد أشرك.

من سوّاه في المحبة والتعظيم شرك ألوهية.

من سوّاه في الخلق والتدبير شرك ربوبية.

من سوّاه في العلم المطلق شرك أسماء وصفات.

✍ **قال المُصَنِّفُ رحمه الله:**

وهو نوعان:

[أ]شرك أكبر:

وهو دعوة غير الله معه، أو صرف شيء من عبادته - من سجود أو نذر أو ذبح أو غيرها - لأحد من خلقه، وهو نوعان:

الأول: شرك ظاهر جلي: مثل دعاء غير الله، أو الركوع والسجود لغير الله، أو الذبح لغير الله، أو النذر لغير الله.

الثاني: شرك باطن خفي: كالخوف من غير الله من ميت أو غائب.

قسم المصنف رحمه الله الشرك إلى قسمين رئيسين، وهذا تقسيم استقرائي عند أهل العلم:

النوع الأول: الشرك الأكبر: وهو المخرج من الملة، والموجب للخلود في النار. وضابطه: صرف العبادة لغير الله.

وقسمه المصنف رحمه الله باعتبار الظهور والخفاء إلى:

جلي ظاهر: كمن يسجد لصنم، أو يذبح لقبر، أو يستغيث ببدوي أو جيلاني علانية.

خفي باطن: وهذا دقيق جدًّا، ومثّل له بشرك الخوف، وهو ما يسميه الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: خوف السر، وهو أن يخاف من ميت أو غائب أن يصيبه بضر دون سبب حسي، كمن يخاف أن يضربه الولي بالجنون أو يقطع نسله إذا لم يذبح له. فهذا شرك أكبر وإن لم يتكلم صاحبه بكلمة، لأنه اعتقد في الميت تصرفًا في الكون، وهذا هو شرك الربوبية في الباطن، نعوذ بالله من الخذلان.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

[ب] شرك أصغر:

وهو ما كان ذريعة إلى الأكبر، أو جاء في النصوص تسميته شركًا ولم يصل إلى حد الأكبر، وهو نوعان:

الأول: شرك خفي: مثل: يسير الرياء وإرادة الإنسان بعمله شيئًا من الدنيا.

الثاني: شرك جلي: مثل قول: ما شاء الله وشئت، والحلف بغير الله لفظًا بغير قصد تعظيم المحلوف به من دون الله.

النوع الثاني: الشرك الأصغر: وهو ذنب عظيم، أكبر من الكبائر كالزنا والسرقة، ولكنه لا يخرج من الملة، وضابط الشرك عند أهل العلم: كل ما نهى عنه الشرع وكان ذريعةً إلى الشرك الأكبر، أو سماه الشرع شركًا من دون أن يبلغ درجة الشرك الأكبر. **وقسمه المصنف رحمه الله أيضًا إلى:**

خفي قلبي: ومثّل له بيسير الرياء. كمن يحسن صلاته لما يرى من نظر

الناس، وفي الحديث: «إنَّ أَخْوَفَ ما أخافُ عليكم الشِّركُ الأَصْغَرُ، قالوا: وما الشِّركُ الأَصْغَرُ يا رسولَ اللهِ؟ قال: الرِّياءُ»[١]، ومثله: إرادة الدنيا بعمل الآخرة كأن يحج ليُقال عنه حاج، أو يؤذن ليأخذ راتبًا فقط دون احتساب.

جلي لفظي: كالحلف بغير الله بالنبي، بالشرف، بالكعبة إذا جرى على اللسان دون اعتقاد تعظيم المحلوف كتعظيم الله. وكقول: لولا الله وأنت، أو ما شاء الله وشئت، وقد صحح النبي ﷺ هذا اللفظ للرجل فقال: أجعلتني لله ندًا؟ بل ما شاء الله وحده.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الفائدة الثالثة عشرة:

الشرك في الحاكمية مصطلح جديد يُراد به الحكم بغير الشرع أو التحاكم إليه، وهو خطير وشؤمه كبير، وزعم بعض المعاصرين أنه أول ما يجب إنكاره، وجعلوا إنكاره مبررًا لخلع بيعة الحاكم أو الخروج عليه، وقدَّموا العناية بإنكاره على العناية بإنكار الشرك في الإلهية وعبادة القبور.

في هذا الموضع يتصدى المصنف رحمه الله لتفكيك واحدة من أخطر المنزلقات الفكرية المعاصرة، وهي مسألة تضخيم الحاكمية على حساب توحيد العبادة.

فالحكم بما أنزل الله واجب، وتركه كفر أو فسق أو ظلم بحسب الحال، وهذا محل إجماع عند علماء السلف رحمهم الله. ولكن الإشكال الذي وقع فيه الخوارج الجدد وبعض الجماعات السياسية هو جعلهم الحاكمية هي التوحيد كله، أو هي الأخص من خصائصه، فأهملوا دعوة الناس لترك عبادة القبور، واشتغلوا بمنازعة الحكام الكراسي.

---

(١) أخرجه أحمد (٢٣٦٣٠)، واللفظ له، والبيهقي في شعب الإيمان (٦٨٣١)، والبغوي في شرح السنة (٤١٣٥).

وقد بُين مرارًا أن الحاكمية ليست قسمًا رابعًا للتوحيد، بل هي جزء من توحيد العبادة (الطاعة) وجزء من توحيد الربوبية (الحكم). فمن جعلها الأصل الذي يُوالى ويُعادى عليه فقط، وأغفل الشرك الأكبر الذي يقع عند الأضرحة، فقد قلب حقائق الدين، وشابه أولئك الذين قاتلوا المستحقين للولاية وتركوا عبادة الأصنام.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

وهذا خطأ لأمور:

الأول: أنه أثر من آثار الجهل بتوحيد الإلهية والعبادة، أو الإعراض عنه، أو ضعفه في القلب.

الثاني: أنه كان موجودًا في عهد البعثة، ولم تكن الدعوة إليه ولا المناظرة فيه قبل توحيد الإلهية والعبادة.

شرع المصنف رحمه الله في نقض هذا المنهج المنحرف عبر وجوه علمية رصينة:

الوجه الأول والثاني: أن التركيز الحصري على الحاكمية السياسية مع السكوت عن الشرك القبوري دليل على خلل في فهم حقيقة لا إله إلا الله.

فالنبي ﷺ بُعث في قوم كان عندهم حكم بغير ما أنزل الله في عاداتهم وأسواقهم، ومع ذلك بدأ بقولوا لا إله إلا الله، فحطم الأصنام قبل أن يغير الأحكام الفرعية.

ومن العجب أن تجد قومًا يضجّون من الحكم بالقوانين الوضعية، وهو منكر عظيم، لكنهم يسكتون عمن يطوف بالقبور ويستغيث بالأموات، وأيّهما أعظم هدمًا للدين؟ الشرك بالله أعظم من المعاصي والكبائر.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الثالـث: أن جملة ممن حكموا بغير الشرع ممن ينتسب إلى الإسلام إنما يحكم به لنوع شبهة أو شهوة، أو لكونه مغلوبًا على أمره ممن هو أكبر منه، وهذا من قبيل كبائر الذنوب لا المكفرات، لأنه وإن وجد مقتضى التكفير فقد يوجد مانع، وتكفير الشخص المعين يحتاج إلى اكتمال أحكامه.

الرابع: يكون الحكم بغير الشرع كفرًا أكبر في أحوال منها:

[أ] إذا استحله معتقدًا أنه مثل الشرع أو أحسن منه، أو أنه يسوغ الحكم به.

[ب] إذا سن القوانين الوضعية، وألزم بها وحماها. وبهذا يتبين أن لكل شخص حالةً، ولكل حالةٍ حُكْم.

الوجه الثالث والرابع: تفصيل القول في التكفير بالحكم بغير ما أنزل الله.

وهذه مزلة أقدام، ضلّ فيها فئام، والصواب ما قرره أئمة السنة استنادًا لأثر ابن عباس رضي الله عنهما: كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ.

فالحاكم بغير الشرع له حالان:

الكفر الأصغر العملي: وهو إذا حكم بالهوى أو الرشوة أو الخوف، مع اعتقاده في قلبه أن حكم الله هو الحق والواجب. فهذا عاصٍ، فاسق، ظالم، لكن لا يخرج من الملة، ولا يجوز الخروج عليه بالسيف.

الكفر الأكبر الاعتقادي: وهو الذي يخرج من الملة، وضابطه الاستحلال أو التفضيل. كأن يقول: القانون الفرنسي أفضل من الشريعة، أو يساويها، أو يجوز الحكم به.

وأشار المصنف ﷺ إلى مسألة **التقنين العام**، أي سن القوانين المخالفة للشرع وإلزام الناس بها، وقد ذهب بعض العلماء إلى كفر فاعل ذلك، بينما فَصَّلَ جمهور العلماء المتأخرين مشترطين **الاستحلال القلبي** للتكفير العيني، لأن التشريع العام قد يكون صادرًا عن تأويل خاطئ، أو جهل، أو تبعية مقيتة، دون اعتقاد الأفضلية أو الحق، والله تعالى أعلم.

✍ **قال المُصَنِّفُ** ﷺ:

الخامس: أن غالب الذين تكلموا في شرك الحاكمية وشددوا فيه يُلحظ عليهم تقصير أو تفريط في العناية في الدعوة إلى توحيد الإلهية والعبادة، وإنكار الشرك والبدع الموصلة إليه، وأنهم ربما صانعوا خصومهم المعظمين للقبور والمقبورين تعظيمًا يصل إلى حد التأليه والعبادة، ومن الجافين المفرطين إلى حد الإلحاد وترك الدين إذا حصل لهم ما يريدون من أمور الدنيا.

السادس: أن الدعوة إلى ما يسمى بتوحيد الحاكمية صارت مشوبة بشيء من حظ النفس، ومن الهوى وشهوة منازعة الحكام لذات الحكم، كما هو ظاهر من كلام المعنيين بذلك والمنظرين له.

هنا يكشف المصنف ﷺ ببصيرة الخبير عن الدوافع النفسية والحزبية لهؤلاء.

فإنك تجد الحركيين يقيمون الدنيا ولا يقعدونها لأجل كرسي الحكم، بينما ترى الأضرحة تُعبد من دون الله في بلدانهم فلا يتمعر لهم وجه! بل ربما تحالفوا مع القبوريين وأهل البدع لأجل الوصول للسلطة فحسب.

وهذا دليل -كما ذكر المصنف ﷺ - على أن المحرك هو شهوة الحكم لا غيرة الدين.

ولو كانوا صادقين لبدؤوا بما بدأ به الأنبياء: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف:٥٩]، ثم تأتي الحاكمية تبعًا لصلاح العقيدة.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الفائدة الرابعة عشرة:

وجوب العلم بمعنى لا إله إلا الله ومقتضاها وما يلزم لها، وأنه العلم والاعتقاد بتفرد الله بالإلهية واستحقاق العبادة، ومقتضاها: إخلاص العبادة له والبراءة من الشرك وأهله.

لما هدم البنيان الفاسد وهو الغلو في الحاكمية، عاد ليؤسس البنيان الصحيح.

فالواجب العيني على كل مسلم ومسلمة هو فهم كلمة التوحيد. وليست مجرد لا خالق إلا الله كما يظن المتكلمون، ولا لا حاكم إلا الله كما يظن الحركيون، بل هي: لا معبود حق إلا الله.

ومقتضاها ركنان:

- إثبات: إخلاص العبادة لله جل شأنه.
- نفي: البراءة من الشرك وأهله.

وهذا العلم هو مفتاح الجنة، كما في الصحيح: «مَن مات وهو يَعْلَم أنه لا إله إلا الله، دخلَ الجَنَّة»(١).

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الفائدة الخامسة عشرة:

وجوب معرفة خطر الشرك ووجوب الخوف منه؛ لأنه أكبر الكبائر

(١) أخرجه مسلم (٢٦).

وأعظم المهلكات، فإن الأكبر منه يخرج من الملة، ويحبط العمل، ويحرم على من مات عليه المغفرة والجنة، ويخلده في النار، والأصغر منه هو أكبر الكبائر بعد الشرك الأكبر، ويحبط ما قارنه من العمل، وهو وسيلة إلى الأكبر والوسائل لها أحكام المقاصد في الجملة ولا يبعد دخوله في عموم قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ ﴾ [النساء:٤٨] أي إشراكًا به، ومعنى ذلك أنه لابد من المؤاخذة عليه، فلا يغفر لمن مات عليه كما هو قول بعض محققي أهل العلم؛ لذا وجب الخوف من هذا الشرك والبعد عن مواطنه ووسائله وأهله وحماه، وشدة الحذر من كل ما يؤدي إليه، وهذا يقتضي العناية بمعرفته ومعرفة وسائله.

يختم المصنف ﷬ بهذه الفائدة المرعبة للقلوب الحية المؤمنة، وهي وجوب الخوف من الشرك.

فإذا كان إمام الحنفاء إبراهيم ﵇ يقول: ﴿وَٱجۡنُبۡنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعۡبُدَ ٱلۡأَصۡنَامَ ﴾ [إبراهيم:٣٥]، فمن يأمن البلاء بعده؟!

وقد ذكر المصنف ﷬ هنا مسألة دقيقة خطيرة يتبناها شيخ الإسلام ابن تيمية، وهي:

أن الشرك الأصغر -كالرياء والحلف بغير الله- لا يدخل في المشيئة أي مشيئة المغفرة، بل لا بد أن يعذب صاحبه عليه أو يقتص منه ما لم يتب، لعموم قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ ﴾ [النساء:٤٨].

فالآية عمت الشرك الأكبر والأصغر، فاستثنته من المغفرة، بخلاف ما دون ذلك من الكبائر كالزنا والسرقة فهي تحت المشيئة.

وهذا القول يجعل المؤمن يرتجف خوفًا من أن يلقى الله وفي صحيفته شرك أصغر لم يتب منه، فكيف بمن يلقاه بشرك أكبر؟! نعوذ بالله من الخذلان.

✍ **قال المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:**

الفائدة السادسة عشر:

وجوب معرفة دين الإسلام الذي جاءت به الرسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ جميعًا، والدين الذي جاء به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

(١) فالإسلام العام الذي جاءت به جميع الرسل من أولهم إلى آخرهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ هو الاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والبراءة من الشرك وأهله، فهو مشتمل على تحقيق التوحيد لله تعالى، وخلع الأنداد والكفر بالطاغوت.

في هذا الموضع يحرر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ مصطلح الإسلام تحريرًا دقيقًا يزيل الإشكال الحاصل عند كثير من الناس.

وقد قرر العلماء في أصول النبوات قاعدة كلية عظيمة، وهي أن **دين الأنبياء واحد وشرائعهم مختلفة.**

ويمتاز الإسلام بإطلاقين:

الإسلام العام: وهو الدين المشترك بين جميع الأنبياء، من أول الأنبياء إلى خاتم الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

وَحَدُّهُ الذي ذكره المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ هو الحد الجامع الذي يعتمده الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ في الأصول الثلاثة:

- **الاستسلام لله بالتوحيد: وهذا أصل العقيدة.**
- **الانقياد له بالطاعة: وهذا جنس العمل.**
- **البراءة من الشرك وأهله: وهذا الولاء والبراء.**

فإبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ كان مسلمًا ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا

مُسْلِمًا ﴾ [آل عمران:٦٧]، والحواريون قالوا للمسيح عليه السلام: ﴿وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران:٥٢]. فكلهم اجتمعوا على إفراد الله بالعبادة ونبذ الشرك.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

(٢) والإسلام الخاص الذي جاء به النبي ﷺ، فهو:

[أ] الإسلام العام الذي جاء به مَن سبقه من النبيين والمرسلين؛ لكنه ﷺ أكملهم تحقيقًا له.

[ب] والشريعة الخاتمة التي جاء بها عليه الصلاة والسلام، فهو إسلام من جهتين:

الثاني: الإسلام الخاص: وهو العَلَمُ عند الإطلاق بعد بعثة محمد ﷺ.

فإذا قيل اليوم: دين الإسلام، فلا ينصرف إلا لما جاء به محمد ﷺ.

وقد بيّن المصنف رحمه الله هنا أن إسلام النبي ﷺ يتضمن أمرين:

الموافقة في الأصل: فهو جاء بالإسلام العام التوحيد الذي جاء به إخوانه الأنبياء عليهم السلام، بل جاء بأكمل صوره وأتمها.

المفارقة في الفرع: وهو أنه جاء بالشريعة الخاتمة الناسخة لما قبلها.

وعليه؛ يقرر الفقهاء أنه لا يصح لأحد بعد بعثة محمد ﷺ أن يقول: أنا مسلم على دين موسى أو عيسى؛ لأن إسلامهم الخاص قد نُسخ، ومن شرط الإسلام اليوم: اتباع محمد ﷺ ظاهرًا وباطنًا.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

جهة العقيدة: فالإسلام الذي جاء به النبي ﷺ أتم توحيدًا، وأكمل استسلامًا، وأظهر في الولاء والبراء والحب والخضوع والذل والخوف من

الله ﷻ والتعظيم له.

جهـة الشـريعة: وهي الشريعة المخصوصة -التي جاء بها النبي ﷺ- العامة لجميع المكلفين منذ أن بعثه الله وإلى أن يأتي الله بأمره، المحفوظة بحفـظ الله لهـا، فـلا تنسـخ ولا تبـدل، مـن حـين نزولهـا إلـى آخـر الـدهر، المتميزة باليسر والسماحة والشمول لكافة أمور الحياة والبراءة من الآصار والأغلال، وهي الصالحة والمصلحة للناس من حين جاءت وإلى أن يأتي الله بأمره، فلا يقبل الله دينًا غيره، فإذا أردنا تعريف الإسلام الذي جاء به النبي ﷺ لهـذه الأمـة فهـو الاستسـلام لله بالتوحيـد، والانقيـاد لـه بالطاعـة، والبراءة من الشرك وأهله، والاتباع المطلق للنبي محمد ﷺ على شريعته دون الشرائع السماوية السابقة المنسوخة بالإسلام أو الوضعية.

هنا يفصل المصنف ﷺ وجهي الكمال في الرسالة المحمدية: أولًا: من جهة الاعتقاد: عقيدة النبي ﷺ هي ذروة سنام التوحيد، فقد جاء بتفاصيل في الأسماء والصفات، وفي درجات الولاء والبراء، لم تأتِ بها الكتب السابقة بهذا التفصيل والبيان، فهو أتم توحيدًا وأكمل استسلامًا.

ثانيًا: من جهة الشريعةوالأحكام:

فقد تميزت شريعته ﷺ بخصائص ذكرها المصنف:

العموم: للثقلين: الجن والإنس.

الخلود والحفظ: فهي لا تُنسخ ولا تُحرف، تكفل الله بحفظها ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر:٩]، اليسر والشمول: وضعت عنهم إصرهم والأغلال، وبهذا التقرير يتبين بطلان دعاوى وحدة الأديان أو القول بأن اليهود والنصارى مؤمنون؛ لأنهم كفروا بالشريعة الخاتمة، ومن كفر برسول

فقد كفر بالرسل جميعًا، فتعريف الإسلام اليوم لا يصح إلا بهذا القيد: الاتباع المطلق للنبي محمد ﷺ على شريعته دون الشرائع المنسوخة، لا كما يقول أصحاب الدين الإبراهيمي الجديد.

✍ **قال المُصَنِّفُ رحمه الله:**

الفائدة السابعة عشر:

إن الفرح بمعرفة التوحيد وتحقيقه والسلامة من ضده من الفرح المشروع؛ لأنه من الفرح بفضل الله ورحمته، وهما أعظم مفروح بهما، فإن أعظم النعم الهداية للإيمان ظاهرًا وباطنًا، والفرح بالتوحيد من أسباب الثبات عليه، والعناية بتكميله والحذر من نواقضه.

يختم المصنف رحمه الله هذا السياق بمسألة قلبية رفيعة، تكلم عنها الإمام ابن القيم رحمه الله في مدارج السالكين وهي منزلة السرور بالله والفرح به.

فالفرح بالتوحيد ليس ترفًا، بل هو عبادة مشروعة، امتثالًا لقوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾ [يونس:٥٨]. قال المفسرون: فضله الإسلام، ورحمته القرآن.

وهذا الفرح له ثمرات عملية ذكرها المصنف:

الثبات: لأن النفس إذا ذاقت حلاوة شيء وفرحت به، عضت عليه بالنواجذ، ومن لم يذق حلاوة التوحيد، سهل عليه استبداله بالبدع والأهواء.

الحذر من النواقض: فالفرح بالكنز يورث الخوف من ضياعه. فالموحد هو أشد الناس خوفًا من الشرك لأنه يعلم قيمة الجوهرة التي يحملها التوحيد، بخلاف المفرط الذي لا يبالي أوقع في الشرك أم لا، وكذلك الحذر من النواقص التي تنقص التوحيد وتقدح في كماله.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الفائدة الثامنة عشر:

أولًا: الأمور التي توقع صاحبها في الكفر والشرك، أو تحمله على الإصرار عليها، ومعاداة من دعا إلى التوحيد متنوعة، منها:

[أ] الإعراض عن فهم الحق وتعلمه مع الحاجة إليه، وهو صفة أهل الجفاء، وأخلاق النصارى، والمسلم منهيٌّ عن التشبه بهم، والتعرض لوعيدهم.

[ب] معرفة الحق وترك العمل بالواجب منه وهو من الكبر والعناد الذي غضب الله على اليهود بسببه ولعنهم، وجعل منهم القردة والخنازير، وعبد الطاغوت، وقال عنهم: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة:٦٠].

يشرع المصنف رحمه الله في هذا الموضع في تشخيص العلل الخفية التي تحول بين العبد وبين قبول التوحيد، فكثير من الناس لا يرد الحق لغموضه، بل لآفات نفسية، وقد لخصها العلماء في مانعين رئيسين ذكرهما شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في اقتضاء الصراط المستقيم وهما: الجهل، والهوى.

كفر الإعراض يشبه حالة النصارى المذكورة: فالعبد يُعرض عن تعلم التوحيد، ليس محبةً في الباطل، بل زهدًا في الحق وصدودًا عنه. وهذا هو كفر الإعراض الذي يُعرف بأنه عرض الإنسان بسمعه وقلبه عن الرسول، فلا يصدقه ولا يكذبه، ولا يواليه ولا يعاديه، بل يكون معرضًا لاهٍ عن الحق.

كفر العناد والاستكبار شبه اليهود: وهنا المصيبة أعظم؛ فالعلم موجود، والحجة قائمة، لكن الكبر يمنع من الانقياد كما عرف النبي ﷺ الكبر بطر الحق، وهذا داء اليهود الذين عرفوا النبي ﷺ كما يعرفون أبناءهم ثم كفروا به بغيًا وحسدًا.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

[ج] إقدام بعض الناس على ترك ما يجب عليه من الحق خوفًا من ملامة، أو طلبًا لجاه أو دنيا، وهذا نوع من النفاق كفَّر الله أهله، إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان، والإكراه إنما يكون على القول والفعل، لا على عقيدة القلب، فإن الله تعالى قد كفَّر قومًا في آخر سورة النحل بأنهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة، فدل على أن إيثار الدنيا قد يكون كفرًا، وإن لم يكن مستحبًّا للكفر؛ بل لكونه مستحبًّا للحياة الدنيا.

[د] ومن الناس من يكفر بكلمة يتفوه بها لا يلقي لها بالًا يزلُّ بها في النار أبعد مما بين المشرق والمغرب؛ كالذي يتألى على الله، أو يعترض بها على قدره، أو يقول كلمة ينتقص بها الدين وأهله هازلًا أو مازحًا؛ لينال حظوة عند سلطان، أو شهرة بين الناس، أو شيئًا من حطام الدنيا، أو ليحافظ على منزلته ومنصبه.

[هـ] ومِن الناس مَن يكفر بعد إيمانه من غير إكراه؛ لخوف متوهم أو مداراة لمعظم، أو مَشَحَّةٍ في مالٍ أو ولدٍ أو وطنٍ أو عشيرةٍ؛ فيداهن الكفار على كفرهم من أجل ذلك.

ينتقل المصنف رحمه الله لبيان الموانع الدنيوية، وهي التي أسقطت أكثر الخلق في وهدة الشرك والنفاق.

وهذا الباب طالما شدد عليه الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في رسائله كشف الشبهات ومسائل الجاهلية، مبينًا أن عداء المشركين للتوحيد لم يكن دائمًا لعدم اقتناعهم به، بل خوفًا على المكاسب والمناصب.

إيثار الدنيا وقد استدل المصنف رحمه الله بآية النحل: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [النحل:١٠٧]، نزلت هذه الآيات في قوم ارتدّوا

وتكلموا بالكفر لا بغضًا للدين في أصل قلوبهم، وإنما خوفًا على دنياهم أو مداراةً لأقوامهم، فحكم الله بكفرهم لأنهم قدّموا العاجلة على الدين.

خطر اللسان: ويُشار هنا إلى الحديث الذي يبيّن أن الرجل قد يتكلم بالكلمة من سخط الله لا يُلقي لها بالًا، فتهوي به في النار.

وقد جاء في سورة التوبة بيان كفر المستهزئين، لأن الاستهزاء يناقض التعظيم الواجب لله جل شأنه ولدينه، فهو كفر مستقل، لا يُعذر صاحبه بمجرد ادعاء المزاح أو عدم القصد.

المداراة المحرمة؛ وهي التي يسميها العلماء المداهنة، وهي التنازل عن الدين لأجل الدنيا. بخلاف الإكراه الملجئ الذي عذر الله صاحبه كعمار بن ياسر ﵄، أما من وافق المشركين على شركهم خوفًا على وظيفته، أو ماله، أو خوفًا من نظرة المجتمع الخوف المتوهم، فقد باع دينه بعرض من الدنيا قليل، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال المُصَنِّفُ ﵀:

ثانيًــا: اقتضت حكمة الله تعالى أن يبتلي أهل التوحيد بأعداء من شياطين الجن والإنس يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورًا لمضادة الحق وصد الخلق عنه، لحكم كثيرة، وغايات محمودة، منها:

(١) أن يتبين أن الله تعالى اختار أولياءه الذين يستحقون فضله وكرامته على علم ليقينهم وثباتهم على الحق.

هنا ينتقل المصنف ﵀ من التشخيص إلى التعليل الإيماني، لماذا يترك اللهُ هؤلاء الملاحدة والمبتدعة ينشرون زخرف القول؟ والجواب في كلمة واحدة: **التمحيص**.

فلو نُصر الحق دائمًا بلا معارض، لادعى الإيمانَ كلُ أحد، الصادقُ

والكاذب، ولكن الله أجرى سنة التدافع، ليتميز أولياء الله الذين يثبتون أمام الشبهات، عن الزبد الذي يذهب جفاءً، فوجود الشبهة هو غربال الإيمان.

قال المُصَنِّفُ ﵀:

(٢) أن يظهر الله الفرقان بين أهل الحق وأهل الباطل بشيء بشري وليس سماوي، هذا هو الأصل، وقد ينعم الله بشيء من عنده من السماء كتأييد بملائكة، أو شيء كوني لا سبب للعبد فيه، ونحو ذلك من كرامات الأولياء التي هي فرع وأثر عن تصديقهم لآيات الأنبياء ﵈.

(٣) أن يجعل الله تعالى أهل الحق قدوة لمن بعدهم في صبرهم على الحق مع كثرة الشُّبه، والصادّين عن الحق والمعارضين له.

الحكمة الثانية: إقامة جهاد الحجة.

يشير المصنف ﵀ إلى معنى دقيق، وهو أن الله قادر على نصرة دينه بملائكة من السماء أو بمعجزات قاهرة، ولكنه سبحانه أراد أن يتم النصر عبر الجهاد البشري: جهاد السيف والسنان، وجهاد الحجة والبيان.

يقول شيخ الإسلام وحسنة الأيام ابن تيمية ﵀: «فالرادُّ على أهل البدع مجاهدٌ، حتى كان يحيى بن يحيى، يقول: الذبُّ عن السنَّة أفضل من الجهاد»[١]، والردُّ على المخالفين من أخصِّ أوصاف علماء الملة، وأئمة الدين.

وقال الإمام أحمد ﵀ في مقدمة كتابه في الردِّ على الجهمية في وصف أهل العلم: «ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»[٢].

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٣).
(٢) الرد على الزنادقة والجهمية (٦).

وقد جاء هذا المعنى في حديثٌ مرويٌّ عن جمع من الصحابة ﷺ، أنَّ النبي ﷺ قال: «يحمل هذا العلم مِن كل خَلَفٍ عدولُه، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»(١)، فلولا وجود أهل لما ظهر فضل علماء الحق في الرد عليهم وتفنيد شبهاتهم، ولما بانت قوة الحق. فالضد يظهر حسنه الضد.

الحكمة الثالثة: صناعة القدوة.

الإمامة في الدين لا تُنال إلا بالصبر واليقين: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾ [السجدة: ٢٤].

فلولا محنة خلق القرآن وشبهات المعتزلة، لما ظهر ثبات الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله ولما صار إمام أهل السنة.

ولولا شبهات الفلاسفة والتتار، لما ظهر علم وجهاد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

فالله يقيض أهل الباطل ليكونوا المحك الذي يُصقل به معدن أهل الحق، فيصبحوا منارات هدى لمن خلفهم.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الفائدة التاسعة عشر:

ينبغي للعالم والداعية إلى الله تعالى أن يعرف حال الخصوم، وما عندهم من العلوم والحجج التي قد يوردونها عليه حين دعوته لهم للحق من أجل الاستعداد لمناظرتهم ومجادلتهم بالتي هي أحسن للرد عليهم بسلاحهم، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ

(١) أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (٤/ ٢٥٦)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٣٢)، والبيهقي (٢١٤٣٩).

ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [غافر: ٨٣].

ولما بعث النبي ﷺ معاذًا إلى اليمن قال له: «إنك تأتي قومًا أهل كتاب... الخ»، فمِن هدي القرآن والسنة معرفة ما عند الخصوم من العلم والشُّبه والاستعداد لمناظرتهم طلبًا لهدايتهم وإقامة الحجة عليهم وتفنيدًا لشبههم حتى لا يضلوا بها الخَلق.

في هذا الموضع يؤصل المصنف رحمه الله لقاعدة في باب الدعوة والمناظرة، وهي: كشف أرضية الخصم قبل النزال.

فالداعي إلى الله لا يكفيه أن يحمل الحق فحسب، بل لا بد أن يعرف طبيعة الباطل الذي عند خصمه.

وقد استنبط العلماء رحمهم الله من حديث معاذ رضي الله عنه فائدة جليلة؛ وهي أن النبي ﷺ لم يخبر معاذًا بأنهم أهل كتاب لمجرد الإخبار التاريخي، بل للتحذير والاستعداد فكأنه يقول له: إنهم ليسوا كعبدة الأوثان الجهلة، بل هم أهل علم وجدل، فاستعد لهم بالحجة.

وهذا هو مسلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فإنه ما رد على الفلاسفة والمناطقة إلا بعد أن سبر أغوار كتبهم، وعرف مصطلحاتهم، حتى صار أعلم بمذاهبهم منهم، فكان رده عليهم من عقر دارهم، فأتت ردوده قاصمة حاسمة.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

فيحتاج طالب العلم والداعية إلى الله تعالى إلى أمور:

الأول: أن يفهم ما عند أهل الباطل من العلم والحجج التي يشبهون بها حتى يرد عليهم.

الثاني: أن يفهم الحجج الشرعية والعقلية التي يظهر بها الحق ويقيم بها الحجة على الخصم.

الثالث: إذا كان الخصوم يتكلمون بغير لسانه؛ فإن تيسر له معرفة لسانهم فليحرص عليه؛ ليعرف مصطلحاتهم، وليباشر مناظرتهم بلا ترجمان.

وهذه هي العدة الثلاثية للمناظر الناجح:

أولها: فهم الشبهة: لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره. فإذا لم تفهم مراد المبتدع، قد ترد عليه بما لا يقنعه، أو بما يقوي باطله.

ثانيها: امتلاك الحجة: وتكون بالنقل الوحي وبالعقل البرهان، كما كان يفعل ابن القيم ﵀ في الصواعق المرسلة، يجمع بين الأمرين.

ثالثها: معرفة لغة القوم:

وكلمة اللسان هنا تشمل أمرين:

اللغة الحرفية: كالإنجليزية والفرنسية للدعوة المباشرة.

اللغة الاصطلاحية: وهذا الأهم، وهو معرفة مصطلحاتهم. فالفلاسفة لهم لغة، والمتصوفة لهم لغة.

وقد نُبِّه على هذا الأصل المنهجي المهم، وهو أن من أراد فهم مراد المتكلم فعليه أن يرجع إلى لغته وعادته في الخطاب، لا أن يفسّر كلامه بحسب ما اعتاده هو من الألفاظ والمعاني، فكثير من الغلط إنما دخل على من لم يكن خبيرًا بمقاصد المتكلمين ولا بدلالات ألفاظهم.

فربما استُعمل لفظ التوحيد وقُصد به الجبر، أو استُعمل لفظ الولي وقُصد به المتصرّف في الكون، فإذا عُرفت لغتهم، وانكشفت اصطلاحاتهم، زال التلبيس وظهر وجه الحق.

قال المُصَنِّف رحمه الله:

الفائدة العشرون:

أعداء توحيد الأنبياء والمرسلين عليهم السلام أصناف:

[أ] أهـل رئاسـة دنيويـة: فيحتاج الداعي لهم إلى الهدى إلى شيء من مداراتهم ما أمكن حتى يُستمالوا إلى الحق، أو يوصل إلى أتباعهم من الخَلق.

هنا يُقَسِّمُ المصنف رحمه الله الخصوم تقسيمًا دعويًا بديعًا، ليعامل كل صنف بما يليق به، وهذا من الحكمة:

الصنف الأول: أهل السلطة والجاه.

هؤلاء لم يعادوا التوحيد كرهًا فيه، بل خوفًا على كراسيهم كملاء فرعون.

وعلاج هؤلاء: المدارة وهي بذل الدنيا لصلاح الدين، لا المداهنة وهي التنازل عن الدين لأجل الدنيا.

فيُخاطبون باللين، وبإنزالهم منازلهم، لعل قلوبهم تلين، أو على الأقل ليكفوا شرهم عن الدعوة ليتمكن الداعي إلى الهُدى من الوصول لعموم الناس، وهذا منهج الأنبياء في خطاب الملوك: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا﴾ [طه:٤٤].

قال المُصَنِّف رحمه الله:

[ب] أهـل فكـر وديـن: وهؤلاء يحتاجون إلى مناظرة بغاية من التلطف لكشف شبهاتهم وتفنيد افتراءاتهم دعوة لهم وإزهاقًا لباطلهم وهداية لمن حولهم، وهؤلاء يحتاجون إلى الصبر على أذاهم، ومن المهم اتقاء الطعن في مُعظِّميهم ما أمكن اتقاءً لشرِّهم.

الصنف الثاني: المنظرون وأصحاب العقائد الفاسدة.

هؤلاء هم الرؤوس الذين يظنون أنهم على حق.

سلاحهم: المناظرة العلمية الهادئة.

وقد نبّه المصنف ﵀ على أدب رفيع يغفل عنه كثير من المتحمسين، وهو: تجنب الشخصنة.

فالهدف هو إسقاط الفكرة الباطلة لا تجريح الشخص، لأنك إذا طعنت في رموزهم ومعظميهم ابتداءً، أخذتهم العزة بالإثم، وانغلقت قلوبهم عن قبول الحق؛ فالحكمة تقتضي هدم الصنم الفكري في عقولهم بالأدلة، قبل شتم الصنم الشخصي، وهذا باب دقيق من الأبواب التي ينبغي أن يعتني بها الداعي إلى الهدى فتنبه لهذا يرحمك الله.

✍ **قال المُصَنِّفُ ﵀:**

[ج] رعاع معرضون عن الحق، ومتعصبون لأحد الفريقين عصبية جاهلية، فهؤلاء إذا دُعوا وبُين لهم الحق فلم يقبلوا فيُعرَض عنهم، ولا يُخاض معهم في حوار أو مناظرة لجهلهم وسفههم وغلوهم فيمن يُعظِّمون، وسوء أدبهم مع مَن يدعوهم.

الصنف الثالث: الهمج الرعاع.

هؤلاء هم أتباع كل ناعق، لا عقل لهم ولا علم، إنما محركهم العصبية والصياح، وهو الغالب في هذا العصر على من يديرون الأفكار في وسائل التواصل المعاصرة -إلا مَن عصم الله جل وعز-.

وعلاجهم: الإعراض.

فإن مناظرة الجاهل المتعصّب تُنقص من قدر العالم، وتُهدر وقته، ولا تزيد الجاهل إلا طغيانًا وإصرارًا. ولهذا قيل: لا تُناظر إلا من كان بصيرًا

بالحجة طالبًا للحق، أما من غلب عليه الجهل والعناد فدواؤه الإعراض، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَـٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَـٰمًا﴾ [الفرقان:٦٣].

وقد جربنا ذلك مرارًا فعرفنا الأثر الحميد للإعراض عن هؤلاء الرعاع، ولذا فإني أوصي نفسي وكل داعٍ إلى الحق أن يعرض عن هذه المحاورات والمناظرات والمناقشات، التي لا مصلحة منها، ولا هدف لها إلا المهارشة والمعارضة، والتعالم، ففي العزلة عنها صيانة للعلم، وصيانة للروح، وصيانة لمكارم الأخلاق.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الفائدة الحادية والعشرون:

يحتاج المتصدي لتعليم الناس ودعوتهم إلى الحق إلى أمرين:

الأول: عِلمٌ يدفع به الشبهات.

الثاني: ورعٌ يدفع به الشهوات. ومتى ما دخل ميدان الخصومة والمحاجة بغير هذين السلاحين كان على خطر أن يُفتن في دينه وأن يزيد طغيان خصمه وفتنته بما هو عليه من باطله وضلاله ويطمعه في فتنة الناس

هذه الفائدة هي صمام الأمان للداعي إلى الهدى نفسه.

فالداعي إلى الهدى طبيب يعالج المرضى، ويخشى عليه من العدوى، وعدوى القلوب نوعان: شبهات وشهوات.

فالعلم: هو الدرع الذي يحميك من الشبهات الفكرية التي يلقيها الخصم.

والورع والتقوى: هو الدرع الذي يحميك من الشهوات وحظوظ النفس كحب الظهور، والانتصار للذات، والغضب للنفس أثناء المناظرة.

وهذا ما تقرره النصوص في أن الإمامة في الدين لا تُنال إلا بأمرين

عظيمين: **الصبر** الذي أصله الورع، و**اليقين** الذي أصله العلم؛ كما قال جل وعز: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة:٢٤]، فبالصبر تُحفظ النفس عن الهوى والعجلة، وباليقين يرسخ العلم ويقود إلى الهداية، نسأل الله التوفيق والسداد والهدى والرشاد.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الفائدة الثانية والعشرون:

مَن فهم توحيد الله تعالى علمًا وعملًا وعقيدة وبراءة، وصبر لله واستهدى الله واستعانه وأكثر ذكره؛ فإنه يغلب أعداء توحيد الأنبياء والمرسلين بالحجة في المناظرة وبالسلاح عند المقاتلة فينصره الله عليهم في شتى الميادين، قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر:٥١]، **قال تعالى:** ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾ [القمر:٤٥]، **وقال تعالى:** ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧١-١٧٣].

يختم المصنف رحمه الله هذا الفصل بهذه البشارة العظيمة.

وهي مبنية على قول الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في كشف الشبهات: (والعامي من الموحدين يغلب ألفًا من علماء هؤلاء المشركين).

فالنصر في هذا الميدان ليس بكثرة الكلام، ولا بتزويق العبارات، وإنما بقوة الحق.

فمن تسلح بالتوحيد الخالص نفيًا وإثباتًا، ولجأ إلى الله استعانة وذكرًا، فإن الله قد تكفل بنصره، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [غافر:٥١].

فالقرآن هو السلطان المبين الذي يدمغ الباطل فيزهق، والحمد لله رب العالمين.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الفائدة الثالثة والعشرون:

جعلَ الله تعالى القرآن وما علَّمه نبيه ﷺ من البيان تبيانًا لكل شيء، وهدى للتي هي أقوم، فلا يأتي مبطل بحجة إلا وفي الوحي المطهر كشفها والجواب عليها، عرف ذلك مَن عرفه، وجهله مَن جهله، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان:٣٣]، فإن الله تعالى قد عصم نصوص الكتاب والسنة من أن تدُلَّ على باطل، أو تؤيد مبطلًا على باطله، فلا يستدل بها مبطل على باطله إلا وهي عليه لا له، ولكن الناس يتفاوتون في إدراك ذلك.

يفتتح المصنف رحمه الله هذه الفائدة بتقرير قاعدة عظيمة كان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يدندن حولها في عامة كتبه، وهي: الكمال الحُجَجِي للقرآن.

فالقرآن تبيان لكل شيء، فلا توجد شبهة عقلية أو نقلية يوردها ملحد أو مبتدع إلى قيام الساعة، إلا وفي القرآن نقضها بأوجز عبارة وأقوى برهان.

وقد استنبط العلماء من آية الفرقان: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ﴾ -أي بحجة باطلة- ﴿إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ﴾ -الذي يدمغها- ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ -أي أوضح بيانًا-.

فالقرآن كافٍ شافٍ، ومن التمس الهدى في غيره أضله الله. ومن ظن أن في القرآن ما يؤيد الباطل، فالعيب في فهمه لا في النص، فالوحي معصوم من التناقض، ومعصوم من نصرة الباطل.

وكذلك السُّنَّة الصحيحة الثابتة عن نبينا محمد بن عبد الله ﷺ.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الفائدة الرابعة والعشرون:

مِن شأن الذين في قلوبهم زيغ أنهم يتبعون ما تشابه من التنزيل، يستدلون به على باطلهم، ويشبهون به على أهل الحق رغبة في التضليل، فإذا استدلوا بشيء من نصوص الوحيين على الشرك أو الباطل، فينبغي لصاحب الحق أن يرد ذلك، فمثلًا لو أورد مبطل شبهة أن الأولياء والصالحين لهم ولاية أو شفاعة أو جاه تسوِّغ التعلق بهم ودعاءهم من دون الله، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس:٦٢]، وحديث: «إنَّ مِن عباد الله مَن لو أَقسمَ على الله لأبره».

هنا نأتي إلى ميدان المعركة الحقيقي بين الموحدين والمبطلين.

فالمبتدع لا يأتيك ويقول: أنا أكفر بالقرآن، بل يأتيك بالقرآن نفسه ليضرب بعضه ببعض! وهذا هو مسلك اتباع المتشابه.

يضرب المصنف رحمه الله مثلًا بشبهة الولاية، فيقول القبوري: الله أثبت للأولياء كرامة ومنزلة في القرآن، ونحن نسألهم لجاهم عند الله، فيأخذ آية حق كرامة الأولياء، ويبني عليها نتيجة باطلة، وهي: جواز دعائهم من دون الله، وهذا هو اتباع المتشابه بعينه.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

فينبغي لصاحب الحق أن يرد ذلك بأمرين:

الأول: أن يقول: أنا لا أعلم وجه دلالة الأدلة التي ذكرت على دعاء الأولياء والتعلق بهم من دون الله؛ بل أنكر ذلك وأبرأ منه فإنه شرك أكبر.

الثـــاني: أن الله تعـالى أنـزل القـرآن للـدعوة إلى التوحيـد والنهـي عـن الشرك، وهو لا يناقض بعضه بعضًا، وبعث نبيه ﷺ يدعو إلى أن يُوحد الله، وتُكسر الأوثان، فالقرآن والسنة يهديان إلى توحيد الله والإخلاص له وهذا ضد ما تدعو إليه أيها المبطل من الشرك والتعلق على غير الله، وكلاهما -أي القرآن والسنة- حق، ووجه استدلالك بالآية على ما تدَّعي لا أفهمه.

وهذا جواب محكم مبني على الكتاب والسنة، لا يمكن لأي مبطل أن ينقضه، وهو جواب لأي شبهة يوردها أحد يريد أن ينتصر لباطل أو يشبه بها على أهل الحق.

هذا هو السلاح الفتّاك الذي سمّاه الإمام المجدد الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب ﷺ في كشف الشبهات: الجواب المجمل. وهو طوق النجاة للعامي ولطالب العلم.

وخلاصته أن تقول للمبتدع:

جواب الورع والتسليم: أنا لا أجيد التلاعب بالألفاظ مثلك، ولا أفهم التأويلات الفاسدة التي جئت بها، ولكني أعتصم بالأصل المحكم.

أما جواب التناقض المحال: يا هذا، القرآن كتاب توحيد، جاء لهدم الأصنام وقطع الوسائط، فكيف يُعقل أن تأتي آية فيه تأمرنا بعبادة الأولياء؟! هذا تناقض، وكلام الله منزه عن التناقض، فبطل فهمك للآية وبقي محكم القرآن.

وهذا الجواب يسقط عشرات الشبهات بضربة واحدة؛ لأنه يعيد الفرع المشتبه إلى الأصل المحكم، والحق لا يضاد الحق.

✍ **قال المُصَنِّفُ رحمه الله:**

الفائدة الخامسة والعشرون:

أولًا: ما يفعله بعض الجاهلين وأشباههم عند قبور الصالحين من الدعاء والذبح والنذر ونحو ذلك شركٌ أكبر بالله تعالى، من وجوه:

الأول: أن العبادة حق لله تعالى، وهذا متفق عليه بين الخصمين.

الثاني: أن العبادة هي طاعة الله تعالى ورسوله ﷺ بفعل ما أمر الله به العباد وترك ما نهاهم عنه إذا أُديت على الوجه الذي شرع خالصًا لله تعالى.

شرع المصنف رحمه الله هنا في تطبيق القواعد السابقة على واقع الناس، فحكم على أفعال القبوريين كالذبح والنذر عند القبور بأنها شرك أكبر، وهذا الحكم ليس تكفيرًا عشوائيًا، بل هو مبني على مقدمات شرعية:

المقدمة الأولى: العبادة حق خالص لله وحده وهذا محل إجماع حتى عند المشركين نظريًا.

المقدمة الثانية: الذبح والنذر والدعاء هي عبادات شرعًا بدليل النصوص: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾ [الكوثر:٢]، ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ﴾ [الإنسان:٧]، «الدعاء هو العبادة».

النتيجة: فمن صرف هذه العبادات الذبح، النذر، الدعاء لغير الله كصاحب القبر، فقد جعل المخلوق شريكًا لله في حقه الخاص، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

ويشير المصنف رحمه الله إلى تعريف شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله للعبادة بأنها: "اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه"(١)، فكل عمل ثبت أنه محبوب لله عبادة لا يجوز صرفه لغيره.

فالمسألة ليست مجرد تعظيم كما يزعمون، بل هي تعبد وصرف لحق

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٤٩).

الله لغيره، وهذا هو حقيقة الشرك الأكبر الذي قاتل عليه رسول الله ﷺ العرب والعجم.

✍ **قال المُصَنِّفُ رحمه الله:**

الثالث: أنَّ مِن أنواع العبادة التي تجب طاعة الله ورسوله فيها، الصلاة والصوم والزكاة والحج والجهاد، فكل هذه يجب إخلاصها لله تعالى، ولا يجوز أن يشرك معه فيها غيره، فمَن صرف منها شيئًا لغير الله فقد أشرك وكفر.

الرابع: فكذلك الدعاء والذبح والنذر والاستعانة والاستغاثة كلها عبادات يجب إخلاصها لله تعالى، ولا يجوز أن يتوجه بشيء منها إلى أحد سواه كائنًا مَن كان، فإن التوجه بشيء منها لغير الله شرك أكبر.

الخامس: المشركون الذين نزل فيهم القرآن كانوا يعبدون الملائكة والنبيين والصالحين، وما كانت عبادتهم لهؤلاء إلا في الدعاء والذبح والنذر والالتجاء لطلب الجاه والشفاعة، وإلا فقد كانوا مُقرِّين لله تعالى بالملك والتدبير وحده، وأن هؤلاء الذين يدعونهم معه عبيده لا يدبرون معه مِن مُلْكِهِ شيئًا.

يستكمل المصنف رحمه الله هنا تأصيل قاعدة العبادة التي هي الحد الفاصل بين الإسلام والكفر.

فالعبادة -كما عرفها شيخ الإسلام ابن تيمية-: "اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال".

وقد قسمها المصنف رحمه الله إلى قسمين لبيان شموليتها:

عبادات بدنية ومالية ظاهرة: كالصلاة والزكاة والحج. وهذه لا يجادل أحد في كونها عبادة.

عبادات قلبية وقولية ومالية محل النزاع: كالدعاء، والنذر، والذبح، والاستغاثة.

وهنا مكمن الداء؛ فالمشركون المعاصرون يقرون بأن الصلاة عبادة لا تجوز لغير الله، لكنهم ينازعون في الذبح للأولياء أو دعاء الأموات، ويسمونها توسلًا أو محبة!

فيُجاب عنهم بقاعدةٍ محكمة: **الأسماء لا تغيّر حقائق المسميات**. فكما أن الصلاة عبادة، فإن الذبح والنذر عبادتان بنص القرآن الكريم: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾ [الكوثر:٢]. فمن صرف شيئًا من ذلك لغير الله فقد وقع في الشرك، سواء صرفه لملك مقرّب أو لنبي مرسل.

ثم حرر المصنف ﵀ محل النزاع مع المشركين الأوائل في الفقرة الخامسة، مبينًا أن شركهم لم يكن في اعتقاد أن الأصنام تخلق وترزق في باب الربوبية، بل كان شركهم في اتخاذها وسائط وشفعاء عبر تقديم القرابين والدعاء، وهو بعينه ما يفعله عباد القبور اليوم في باب الألوهية.

✍ قال المُصَنِّفُ ﵀:

الفائدة السادسة والعشرون:

أولًا: شِـرْك الغلاة من المسلمين في الصالحين أغلظ من شرك الجاهليين الأولين، من وجوه:

أحدها: أنَّ شِرْك الأولين في الرخاء فقط، قال تعالى: ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ [العنكبوت:٦٥]، **وشِرْكَ المتأخرين في الرخاء والشدة؛ فشِرْكُ الأوَّلِين أَهْوَن، والكل خطير.**

في هذا الفصل يعقد المصنف ﵀ مقارنة علمية دقيقة، هي لب رسالة

كشف الشبهات للإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب ﵀، حيث يثبت بالأدلة القاطعة أن شرك المتأخرين أغلظ وأشنع من شرك الجاهليين من خمسة وجوه:

الوجه الأول: حال الشدة والرخاء.

المشرك الجاهلي كأبي جهل وعكرمة قبل إسلامه كان إذا ركب البحر وهاجت الأمواج، ألقى الأصنام جانبًا وأخلص الدعاء لله وحده، لعلمه أنه لا ينجي من الكرب إلا الله.

أما مشركو زماننا، فإذا اشتدت بهم الكروب، مرض عضال، أو غرق، أو فقر زاد صراخهم: يا حسين، يا بدوي، يا جيلاني! فهم يشركون في الرخاء والشدة، بل شركهم في الشدة أعظم! فكان الأولون أعقل منهم في هذه الجزئية.

قال المُصَنِّفُ ﵀:

الثاني: أن الأولين يشركون بأناس صالحين، أو مخلوقات غير عاصية، وهؤلاء المتأخرون يشركون بالطواغيت والفجرة ومن لا يعرفون حاله، فالأولون أعقل من المتأخرين.

الوجه الثاني: نوع المعبود.

الأوائل عبدوا الملائكة، والمسيح، وعزير، واللات وهو رجل يَلُتُّ السويقَ للحُجَّاج، وهؤلاء قوم صالحون، أو ملائكة معصومون.

وأما المتأخرون فقد بلغ بهم الانحراف أن عبدوا أهل الزندقة، ومن لا يُعقل قوله ولا يُضبط حاله، بل تعدّى الأمر إلى تعظيم أشخاص لا يُعرف لهم أصل ولا حقيقة، وربما تعلّقوا بقبور لا يُدرى من دُفن فيها، أو كانت

خالية أصلًا، وهذا من أعظم صور الضلال والانحراف عن التوحيد الخالص، فإذا كان عابد المسيح كافرًا، فكيف بعابد مجنون أو زنديق؟! لا شك أنه أضل سبيلًا وأفسد عقلًا، نسأل الله الهدى والرشاد والعصمة من الشرك وأهله والعافية.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الثالث: أن الأولين مُقرُّون بأنهم مقلدون في شركهم لآبائهم وأسلافهم، ولم ينسبوا شركهم إلى ربهم، وأما المتأخرون فاعتقدوا أن شركهم دين يحبه الله، ولذا يتقربون إليه به، ومَن هذا حاله فإنه يبعد أن يتوب من ضلاله؛ إذ كيف يتوب من أمر يعتقده دينًا يقربه من الله تعالى، وصدقَ الله العظيم إذ يقول: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر:٨]، **ويقول:** ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف:١٠٣-١٠٤].

الوجه الثالث: التدين بالشرك.

المشرك الأول يقول: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف:٢٢]، فهو يقر أنه تقليد وعادة.

أما المشرك المعاصر فيقول: هذا هو الدين، وهذا هو تعظيم الأولياء الذي يحبه الله.

والخطر هنا -كما بين المصنف- يكمن في استحالة التوبة. فالعاصي الذي يعلم أنه عاصٍ يرجى له الندم، أما المبتدع الذي يتقرب إلى الله ببدعته وشركه، فكيف يتوب عما يظنه قربة؟! ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر:٨]، نعوذ بالله من الخذلان.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الرابع: أن المتأخرين في حقيقة أمرهم يعظمون مَن يعتقدون فيه السر ويتعلقون به من أجل ذلك تعظيمًا لا يليق إلا بالله تعالى، فإنهم في الحقيقة جعلوهم مقصودين من دون الله، والأولون جعلوهم وسائط إلى الله ومقصودين معه، فشركُ المتأخرين أغلظ، والكل غليظ وإثمٌ عظيم وضلال مبين.

الوجه الرابع: اعتقاد السر والتصرف الذاتي.

الأوائل جعلوا الأصنام شفعاء ووسطاء فقط، والغاية هي الله.

أما غلاة أهل البدع اليوم، فقد جعلوا الولي مقصودًا لذاته، يعتقدون فيه السر والتصرف المستقل في الكون.

فصار الولي هو الغاية، وهو المعطي والمانع في عقيدتهم الباطنة، وهذا شرك في الربوبية لم يصل إليه حتى كفار قريش، نعوذ بالله من دركات الضلال.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الخامس: أنهم اعتقدوا أن توحيد الله تعالى وإفراده بحقه جفاء للصالحين ومنقصة لقدرهم، فأنكروا على من يدعوهم إليه؛ فغاروا - كما زعموا - على حق الصالحين، ولم يغاروا على حق رب العالمين.

الوجه الخامس: انتكاس الفطرة في الغيرة

هذا وجه نفسي دقيق؛ فالمشرك المعاصر إذا سمع من يسب الله ورسوله، قد لا يتأثر، لكن إذا قيل له: "الولي فلان لا يملك ضرًا ولا نفعًا"، يغضب، وتنتفخ أوداجه، ويتهم القائل بكره الصالحين أو الجفاء، فيصبح التوحيد الحق الذي هو لله، شتيمةً للأولياء عندهم.

وهذه علامة الخذلان المبين، أن يغار المخلوق للمخلوق ولا يغار للخالق، ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ﴾ [الزمر:٤٥].

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الفائدة السابعة والعشرون:

أنه لابد أن يكون الشخص موحدًا باعتقاده وقوله وعمله، وهذه هي الفائدة العظيمة، وأنه لا يكفي التوحيد بالقلب -كما زعموا-؛ لوجوه:

في هذا الموضع يقرر المصنف رحمه الله قاعدةً هي الفيصل بين أهل الحق وبين أهل البدع بشتى طوائفهم.

فالتوحيد عند السلف ليس مجرد معرفة أو تصديق يستقر في القلب، بل هو حقيقة مركبة من ثلاثة أركان لا تنفك:

أولها: اعتقاد الجنان. **ثانيها:** قول اللسان.

ثالثها: عمل الأركان.

فمن أخلّ بواحد من هذه الأصول لم يكن موحّدًا حقًّا، وقد أُقيم الرد الحاسم على من زعم أن مجرد التوحيد القلبي كافٍ، وبيّن أن هذا القول فاسد من أصله؛ إذ يَلزم منه الحكم بإيمان من أقرّ بالربوبية في قلبه مع امتناعه عن الانقياد والعبادة، وهو لازم باطل يدل على فساد هذا المذهب من أساسه.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

(١) أن من زعم أنه موحد بقلبه، وهو لم يوحد بقوله وعمله فهو غير صادق، لأن توحيد القلب يتبعه توحيد القول والعمل، لقوله ﷺ: «إنَّ في

الجسد مُضْغَة إذا صلحت صلح الجسد كله، ألا وهي القلب»[(١)].

الوجه الأول: قاعدة التلازم بين الظاهر والباطن

هذا الدليل العقلي والشرعي؛ هو الأساس في الرد على من ترك العمل وادعى الإيمان؛ فالقلب هو الملك، والجوارح هي الجنود، ومن المستحيل أن يكون الملك صالحًا موحدًا بينما تكون جنوده الجوارح متمردة مشركة أو تاركة للصلاة والعمل.

فالظاهر عنوان الباطن، فلو خشع القلب لخشعت الجوارح، ومن يدّعي الإيمان بالقلب وهو لا يصلي، أو يذبح لغير الله، فهو كاذب في دعواه؛ لأن إيمان القلب لو كان تامًا لاستلزم انقياد الجوارح بالضرورة؛ فالحديث النبوي صريح: إذا صلحت صلح الجسد كله، ولم يقل: يصلح القلب، ويُفسد الجسد.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

(٢) أن توحيد القلب لله تعالى بالربوبية هو توحيد فرعون الذي استيقن قلبه صِدْق موسى وأحقية ما جاء به، لكنه أصر وعاند، وبقي على ما كان عليه من دعوى الربوبية حتى أهلكه الله، ومَن معه ملعونين في الدنيا مقبوحين في الآخرة، ومن أهل النار وبئس القرار.

الوجه الثاني: نقض التوحيد المعرفي.

وهذه حجة قاصمة لظهر المرجئة العصرية.

فلو كان التوحيد هو مجرد المعرفة والتصديق القلبي لكان فرعون من سادة الموحدين!

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩).

قال تعالى عن آل فرعون: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل:١٤]. وقال موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الإسراء:١٠٢]. ففرعون كان يعلم بقلبه أن الله حق، لكنه لم ينطق بالتوحيد ولم يعمل به، بل عاند واستكبر.

ويُشير إلى أن هذا هو حال أبي طالب عم النبي ﷺ أيضًا؛ فقد كان يقرّ بقلبه بصدق الرسول ﷺ، ويقرّ بلسانه بأن دينه خير أديان البرية، لكنه لما لم ينقاد ولم يذعن، مات مشركًا في ضحضاح من نار كما أخبر النبي ﷺ، العبرة إذن ليست بالمعرفة وحدها، بل بالقبول والانقياد الحقّ.

✍ **قال المُصَنِّفُ** رحمه الله:

(٣) أن الواجب على الصادق في توحيد قلبه أن يلتمس رضى الله ولو سخط الناس، لا أن يلتمس رضى الناس ولو سخط الله، حتى لا يكون من أهل الباطل القائلين: ﴿بَلْ قَالُوٓا۟ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف:٢٢].

الوجه الثالث: اختبار الصدق والإخلاص.

يختم المصنف رحمه الله ببيان الثمرة العملية لتوحيد القلب الصادق.

فمن صدق في توحيده بقلبه، هان عليه الناس في جنب الله، فلم يبالِ بسخطهم إذا أرضى ربه.

أما من زعم أن قلبه موحد، ثم وافق المشركين في شركهم، أو ترك الصلاة والواجبات مداراةً للمجتمع أو خوفًا من اللوم، أو تقليدًا للآباء كما في الآية، فهذا دليل على أن قلبه لم يوحد الله، بل وحد هواه ومكانته الاجتماعية.

وهذا هو الشرك في المحبة والإرادة.

وقد قرر الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب ﵀ في مسائل الجاهلية أن الاحتجاج بعمل الآباء أو الكثرة هو من أخص صفات الكفار، والموحد الصادق يكسر هذه القيود ويعلن توحيده قولًا وعملًا، كما فعل إبراهيم ﵇ حين تبرأ من أبيه وقومه علانية، لشركهم.

لما فرغ المصنف ﵀ من تقرير القواعد والأصول في الفصول السابقة، انتقل الآن إلى ميدان التطبيق العملي، وهذا هو الثمرة المرجوة؛ فالعلم سلاح، ولا يظهر أثر السلاح إلا عند ملاقاة الخصوم.

وقد اختار المصنف ﵀ هنا أشهر شبهتين يدندن حولهما عباد القبور في كل زمان، وهما: "شبهة الجاه"، و"شبهة اختلاف المعبود".



الفصل الثالث

[تطبيقات في رد وتنفيد الشبهات]



✍ **قال المُصَنِّفُ رحمه الله:**

الفصل الثالث

تطبيقات في رد وتنفيد الشبهات

◈ **إنْ قال لك أحد من المخالفين في توحيد الأنبياء والمرسلين، مشبهًا: (الصالحون لهم عند الله جاه، وأنا أطلب مِن الله بجاههم).**

◂ **فقل له مفندًا لشبهته: الجواب من وجوه...**

المنازلة الأولى: نقض شبهة "التوسل بالجاه".

هذه الشبهة تمثّل "**ترس" المشركين المعاصرين**، إذ يزعمون: نحن لا نعبد هؤلاء، ولكن لهم منزلة عند الله، فنلجأ إلى الله بهم أو نسأله بهذه المنزلة.

والرد عليها يكون من **ثلاثة وجوه قاصمة**، مستمدة من تقريرات علمية واضحة في مسائل التوسل والوسيلة، تؤكد أن الاستعانة بمخلوق أو طلب الشفاعة منه قبل الله شرك محض.

✍ **قال المُصَنِّفُ رحمه الله:**

الوجه الأول: أن الذين قاتلهم النبي ﷺ، كانوا يريدون من الصالحين الشفاعة والجاه، فلم يدخلهم النبي ﷺ في الإسلام؛ بل حكم عليهم بالشرك، وقاتلهم حتى اهتدى مَن اهتدى، وهَلَكَ من هَلَكَ، فدل ذلك على أن طلب الشفاعة من الأموات والغائبين شرك أكبر لا يُعد صاحبه من المسلمين؛ بل هو مشركٌ يُعامل معاملة المشركين شرعًا، ومن ذلك أنه لا يُصلى عليه ولا يُستغفر له إذا مات على ذلك ولم يتب من شركه.

هذا هو الرد التاريخي الشرعي.

فحقيقة ما يفعله هؤلاء هو بعينه ما فعله كفار قريش.

فأبو جهل لم يقل إن اللات "تخلق"، بل قال: لها جاه ومنزلة، وأنا أريد شفاعتها بهذا الجاه.

ومع ذلك، لم يعذرهم النبي ﷺ بهذه "التسمية".

وهنا يُقرر قاعدة مهمة: طلب الشفاعة من الميت شرك أكبر، فإذا قال الإنسان: "اشفع لي عند الله بجاهك"، فقد دعا غير الله، وصرف العبادة لمخلوق، وهذا هو الشرك الذي لا يغفره الله وسواء سُمّي ذلك توسلًا أو تشفعًا، فالعبرة بالحقائق، وليس بالألفاظ.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الوجه الثاني: الصلاح أمر متعلق بالقلوب فلا يجوز القطع والجزم به لأحد معين إلا بتوقيف من الله ورسوله.

هذا رد غيبي عقدي مهم، يُنبه إليه دائمًا: إذا قيل عن شخص: "هذا ولي صالح"، فمن أين يأتي الجزم بذلك؟

الصلاح والولاية سِرٌّ بين العبد وربه، ومحله القلب، ولا يعلم ما في القلوب إلا الله، فكم من شخص يظنه الناس وليًا، وهو عند الله من الفجار أو المنافقين!

فبناء العقيدة على الظن هو رجم بالغيب، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [يونس:٣٦]. فلا يجوز القطع بولاية أحد إلا بنص صريح من الشرع.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

الوجه الثالث: لو تحقق صلاح شخص معين بالدليل القطعي فإن الله تعالى لم يأذن لنا بسؤاله بصلاحه؛ بل النصوص متواترة بالمنع من التوسل

بوسائل لم يشرعها الله تعالى.

هذا الرد التشريعي، وهو من باب التنزل مع الخصم.

لنفرض جدلًا أن هذا الميت هو "أصلح أهل الأرض" قطعًا كالنبي ﷺ، هل أذن الله لنا أن نسأله بعد موته؟ أو نسأل الله بجاهه؟

الجواب: لا. بل هذا "بدعة ووسيلة للشرك" باتفاق المحققين.

فالله شرع لنا التوسل بأسماء الله وصفاته، وبالعمل الصالح، وبدعاء الرجل الصالح "الحي الحاضر". أما التوسل بجاه الميت فلم يشرعه الله، والعبادات توقيفية.

فبطلت الشبهة من أساسها: فلا الواقع يشهد لها، ولا الغيب يؤيدها، ولا الشرع يبيحها.

✍ **قال المُصَنِّفُ** رحمه الله**:**

◈ فإن قال لك مشبهًا: (إن الآيات والأحاديث التي فيها ذم المشركين ووعيدهم إنما نزلت فيمن يعبد الأصنام، ونحن لا نعبد الأصنام فلسنا بمشركين).

◂ فقل له مفندًا لشبهته...

المنازلة الثانية: نقض شبهة "نحن لسنا عبدة أصنام".

هذه الشبهة يسميها الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: "شبهة التفريق بين المتماثلات".

يقول القبوري: آيات الشرك نزلت في أبي لهب الذي يعبد "الحجر"، وأنا أعبد "وليًا صالحًا" أو "نبيًا"، فكيف تساوون بيننا؟ والجواب القاصم الذي ذكره المصنف رحمه الله هو: عموم العلة، ووحدة الحكم.

قال المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

إنَّ الكفار الذين بعث فيهم النبي ﷺ لدعوتهم إلى الإسلام، فدعاهم إليه وقاتل من لم يسلم منهم كانوا متفرقين في عباداتهم ومعبوداتهم، فمنهم من يعبد الملائكة، ومنهم من يعبد الصالحين كالعزير والمسيح واللات وودًّا وسواعًا وغيرهم، ومنهم من يعبد الأوثان من الأشجار والأحجار، فلم يفرق النبي ﷺ بينهم من أجل تنوع معبوداتهم، ولم يخص من يعبد الصالحين بعذر أو معاملة أو تكريم دون من يعبد الأصنام والأوثان؛ بل كفَّرهم جميعًا من أجل شركهم، وقاتلهم حتى قتل مَن قتل منهم ودخل الإسلام من دخله.

هذا الرد هو جوهرة كتاب كشف الشبهات. وحاصله:

أن النبي ﷺ لم يقاتل الناس لكون معبوداتهم "حجارة" فقط، بل لكونهم "عبدوا غير الله"، بغض النظر عن هذا "الغير".

فالمجتمع الجاهلي كان خليطًا من المعبودات:

- قوم عبدوا الملائكة وهم عباد الله المكرمون.
- قوم عبدوا المسيح وعزيرًا وهم أنبياء وصالحون.
- قوم عبدوا ودًا وسواعًا وهم رجال صالحون.
- وقوم عبدوا الأحجار والأشجار.

ومع هذا التنوع، جاء حكم النبي ﷺ واحدًا.

لم يقل لعابد المسيح: "أنت أفضل من عابد الصنم"، ولم يقل لمن عبد الصالحين: "أنتم قصدكم حسن". بل كفرهم جميعًا، وقاتلهم جميعًا.

النّد هو النظير والمثيل لكل من دعا غير الله، أو استغاث به، أو نذر

له، أو ذبح له، أو صرف له شيئًا من العبادة، سواء كان نبيًا، أو وليًا، أو ملكًا، أو جنيًا، أو صنمًا، أو أي مخلوق آخر.

والنتيجة واحدة: **صرف العبادة لغير مستحقها**، ومن فرّق بين عبادة الولي، وعبادة الصنم فقد فرق بين ما جمع الله ورسوله بينها، وردّ النصوص المحكمة بالهوى والجهل.

واعلم أن الشيطان قد نصب لفتنة الموحدين شباكًا، وللصد عن التوحيد أشراكًا، وأخطر ما يلقيه في روع غير المتخصصين من عامة الناس وأشباه المتعلمين هو تغيير الحقائق وتسمية الشرك بغير اسمه.

وفي هذا الموضع يتصدى المصنف رحمه الله لدحض ثلاث شبهات هي أمهات ضلال القوم، وسلاحهم الذي يقاتلون به النصوص المحكمة.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

◊ فإن قال لك مشبهًا: (إنَّ طلب الشفاعة من الأولياء ليس بشرك؛ بل هو اعتقاد فيهم وحسن ظن بهم).

◂ فقل له مفندًا لشبهته: أن هذا بعينه قول الكفار واعتقادهم في معبوداتهم، قالوا ما حكى الله عنهم: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس:١٨]، **وقالوا:** ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣]، **فكان الذي حملهم على التعلق بآلهتهم -بزعمهم- تعظيمهم وحسن ظنهم بهم وطلبهم الشفاعة لهم من رب الجميع، وقد كفَّرهم الله ورسوله بذلك، وأحل دماءهم وأموالهم وذراريهم من أجل ذلك القول وما كانوا عليه من اعتقاد فاسد وعمل باطل.**

هذه الشبهة هي "قناع" الشرك عبر العصور.

يقول القبوري: "أنا لا أعبدهم، أنا فقط أعتقد فيهم الصلاح وأحسن الظن بجاههم".

ويردّ المصنف رحمه الله بما قرره العلماء في الرد على من زعم أن الشرك يقوم على سوء الظن بالمعبود، مبينًا أن الشرك **لا يشترط فيه سوء الظن**، بل يقوم أصلًا على **الغلو في حسن الظن بالمخلوق**، فتُصرف له العبادة جزاءً لما يظنه صالحًا أو مستحقًا، وهو أصل الضلال، فعباد اللات والعزى ما عبدوها إلا لحسن ظنهم بأنها تقربهم إلى الله، وقالوا بلسان المقال: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس:١٨]، فالرد عليهم هو التطابق في العلة:

الأولون قالوا: هم شفعاء، ونحن نحسن الظن بهم.

وأنتم قلتم: هم شفعاء، ونحن نحسن الظن بهم.

الأولون كفرهم الله وأباح دماءهم.

فالحكم واحد؛ لأن "حسن النية لا يقلب الشرك توحيدًا"، كما أن حسن نية شارب الخمر للعلاج لا يجعل الخمر حلالًا.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

◊ فإن قال لك مشبهًا: (أنا لست بمشرك لأني لا أعتقد فيهم شيئًا من معنى الربوبية).

◄ فقل له مفندًا لشبهته:

(١)أن يُبيِّن معنى الشرك في القرآن والسنة، وأن حقيقة الشرك شرعًا دعوة غير الله تعالى معه، أو صرف شيء من حقه لأحد من خلقه، وتسوية غيره به فيما هو من خصائصه.

(٢) أن يتذكر حال المشركين الذين نزل فيهم القرآن، وإقرارهم لله

بالربوبية، ولكن لمَّا أنكروا تفرد الله تعالى بالإلهية وأبوا عن الإخلاص له في العبادة بإفراده بها؛ صاروا بذلك في حكم الله ورسوله مشركين كافرين بالتوحيد؛ إذ جعلوا مع الله آلهة أخرى، فعقيدة المشركين الأولين تعدد الآلهة وتنوع العبادات كما ذكر الله تعالى عن قوم نوح ﵇ وقوم محمد ﷺ والأمم التي بينهما كذلك.

(٣) بيان مرادهم بالتشفع بالمشركين والتوسل بهم، وأنهم ما أرادوا ممن دعوهم من دون الله تعالى إلا الشفاعة والتقرب إلى الله زلفى، وهذا شركهم الذي أحل دماءهم وسائر حرماتهم حين لم ينتهوا عنه، وأنت أيها المخالف في هذا مثلهم.

(٤) أنهم مقرون بأن آلهتهم لا تخلق ولا ترزق ولا تدبر، ولكن لم ينفعهم ذلك مع شركهم بهم في العبادة.

الشبهة الثانية: هدم شبهة "حصر الشرك في الربوبية".

هذه أخطر شبهة عقلية روج لها المتكلمون، حيث عَرَّفُوا الشرك بأنه: "اعتقاد وجود خالق مع الله". فقال القبوري: "بما أنني أؤمن أن الله هو الخالق وحده، فأنا موحد وإن سجدت للولي!".

وقد تولى كبر الرد على هذه الفرية الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب ﵀ في كشف الشبهات، ولخص المصنف ﵀ الرد في نقاط قاصمة:

أولًا: تصحيح المفهوم الشرعي للشرك.

فالشرك في لسان الشرع ليس اعتقاد "خالق آخر" فقط، بل هو "صرف العبادة لغير الله"، أو "التسوية في الحقوق". فمن ذبح لغير الله فقد أشرك، وإن كان يعتقد أن الله هو الخالق.

ثانيًا: إلزامهم بحال كفار قريش.

يقول المصنف: أن يتذكر حال المشركين الذين نزل فيهم القرآن وإقرارهم لله بالربوبية.

وهذا استدلال بآيات الكتاب، مثل: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف:٨٧].

لو كان الشرك مقتصرًا على الاعتقاد بأن الخَلْقَ والرِّزْقَ بيد غير الله، لكان كثير من الكفار من الموحدين، إذ كانوا يقرون بأن الخالق هو الله.

فعدم اعتقادك الربوبية في المخلوق لا ينجيك من الشرك إذا صرفت له العبادة، كما لم يُنجد ذلك كفار قريش.

ثالثًا: الإلزام بوحدة الغاية

فالمشركون، سواء الجاهليون أو المعاصرون، متفقون على أن مَن يُعبد لا يخلق، ولا يرزق، ولا يدبر، ومتفقون على دعائه "للتقريب"، فاستووا في الحكم.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

◊ فإن قال لك مشبهًا: (إن الالتجاء إلى الصالحين ودعاءهم والذبح والنذر لهم والاستعانة والاستغاثة بهم ليست عبادة لهم).

◄ فقل له مفندًا لشبهته:

أولًا: أن نصوص الكتاب والسنة قد دلت على أن هذه الأعمال عبادات، وذلك بالأمر بها وإخلاصها لله والثناء على مَن تعبد الله بها وترتب الثواب عليها، ووعده بالفوز العظيم والأجر الكريم، ووصف من صرف منها شيئًا لغير الله بالشرك والكفر، ووعيده بغضب الله وسخطه

وعقابه؛ فتبين من ذلك أن التوجه بشيء من هذه العبادات إلى الصالحين عبادة لهم وإشراك لهم مع الله فيما هو من حقه.

الشبهة الثالثة: هدم شبهة "تسمية العبادة توسلًا"، وإظهار أن صرف العبادة لغير الله يبقى شركًا، مهما سُمّي الوسيلة أو التوسل.

هذه الشبهة هي "التلاعب بالمصطلحات".

يقولون: الذبح للقبر ليس عبادة، بل هو "إكرام". والدعاء ليس عبادة، بل هو "نداء".

ويرد المصنف ﵀ بقاعدة أصولية مهمة: الحقيقة الشرعية مقدمة على الحقيقة اللغوية والعرفية، فلا عبرة بتسميتكم، بل العبرة بحكم الله جل شأنه ورسوله ﷺ:

الله سمى الدعاء عبادة: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى﴾ [غافر:٦٠].

الله سمى الذبح عبادة: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر:٢].

الله رتّب الثواب على فعلها، والعقاب على تركها.

فما دام الشرع قد سماها "عبادة"، فصرفها لغير الله شرك أكبر، ولو سميتموها توسلًا أو نداءً أو محبة. فتغيير الاسم لا يغير حكم المسمى، كما لو سمي الزنا زواجًا، أو الخمر شرابًا روحيًا، فهو حرام، فكذلك الشرك شرك وإن زخرفوه.

قال المُصَنِّفُ ﵀:

ثانيًا: أنَّ عملهم هذا بعينه هو شرك المشركين الذين كفَّرهم النبي ﷺ وتبرأ منهم ومن عملهم ومن أقرهم عليه وقاتلهم من أجله.

ثالثًا: أن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان قد أجمعوا على كفر من سجد لغير الله أو استعان بمخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله، وأفتوا بقتله لردته كما فعل عليّ رضي الله عنه بالذين سجدوا له لمَّا خرج من قصر الإمارة بالكوفة.

يستكمل المصنف رحمه الله هنا الأدلة القاطعة على أن صرف العبادة لغير الله شرك أكبر، لا ينفع معه تأويل ولا تغيير أسماء.

وقد ذكر دليلين عظيمين:

الدليل الأول: القياس الجلي؛ المطابقة:

وهو أن فعل القبوريين اليوم دعاء، وذبح، واستغاثة هو نسخة طبق الأصل من فعل أبي جهل وقومه. فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حكم على أولئك بالكفر والقتال، فالحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا.

الدليل الثاني: الإجماع العملي للصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين:

هذا الدليل من أقوى ما يُحتج به، فقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم على كفر من عبد غير الله، والمثال الأشهر الذي ساقه المصنف رحمه الله هو حادثة الزنادقة الذين ألهوا عليًا رضي الله عنه، وسجدوا له.

فماذا كان فعل علي رضي الله عنه؟ هل قال: "هؤلاء يحبونني وقصدهم حسن"؟ أو "هؤلاء جهال يعذرون"؟

كلا، بل أمر بأخاديد فخدت، ونيران أضرمت، وأحرقهم بالنار لشناعة فعلهم، وقال قولته الشهيرة:

لما رأيت الأمر أمرًا منكرًا أججت ناري ودعوت قنبرا

فدل فعل علي رضي الله عنه وإقرار الصحابة رضي الله عنهم له على أن "الشرك في العبادة" ردة صريحة لا تهاون فيها، ولو كان المعبود هو سيد الأولياء بعد الأنبياء عليهم السلام.

وأصل القصة في صحيح البخاري: "أُتي عليّ رضي الله عنه بزنادقة فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس رضي الله عنهما فقال: لو كنتُ أنا لم أُحرقهم، لنهي رسول الله ﷺ: لا تعذبوا بعذاب الله، ولقتلتهم لقول رسول الله ﷺ: «مَن بدّل دينه فاقتلوه»[1].

فلم يختلف الأصحاب رضوان الله عليهم في قتلهم، لكنهم اختلفوا في طريقة قتلهم، لتغييرهم لدينهم من الإسلام إلى الإشراك.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

◊ فإن قال لك مشبهًا: (إن إنكار طلب الشفاعة من الرسول ﷺ وغيره من الصالحين بعد موتهم إنكار لشفاعتهم، وتنقص لهم).

◄ فقل له مفندًا لشبهته:

(١) أن الشفاعة ملك لله وحده؛ لقوله سبحانه: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤].

هذه الشبهة يسميها أهل العلم: "شبهة العاطفة".

فيقول المبتدع: "أنتم تكرهون الرسول والصالحين؛ لأنكم تمنعوننا من طلب الشفاعة منهم!".

وهذا تلبيس، والرد عليه يكون ببيان "مالك الشفاعة".

فالشفاعة ليست حقًا ذاتيًا للولي أو النبي يأخذها بيده متى شاء، بل هي

(١) رواه البخاري برقم ٦٩٢٢.

"ملك لله وحده" بنص القرآن. فإذا كانت ملكًا لله جل شأنه، وجب طلبها من "المالك" الله لا من "المملوك" العبد.

فنقول: "اللهم شفع فينا نبيك"، ولا نقول: "يا نبي الله اشفع لنا"؛ لأنك تطلب من لا يملك إلا بإذن الله.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

(٢) وأنها لا تكون من أحد من الشافعين لأحد من المشفوع لهم إلا من بعد إذنه تعالى للشافع ورضاه عن المشفوع له، وهو لا يأذن إلا لأهل التوحيد.

فطلبها من غير الله تعالى في الدنيا شرك، وهو سبب الحرمان منها يوم القيامة، فإن الشفعاء المشفعين عند الله تعالى لا يشفعون يوم القيامة في الإخراج من النار إلا لأهل التوحيد، فلا حظَّ في هذه الشفاعة لمشرك؛ لقوله ﷺ: «أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة مَن قال: لا إله إلا الله؛ خالصًا من قلبه».

هنا يقلب المصنف رحمه الله الحجة على أصحابها: فالمبتدع يطلب الشفاعة لينجو، فينقلب طلبه إلى شرك يمنع الشفاعة. وهذا الأمر مبني على شروط الشفاعة التي قررها العلماء، وهي التي تحدد متى تكون الشفاعة صحيحة ومتى تتحول إلى عبادة مخلوق، وهي:

- إذن الله للشافع.
- رضاه عن المشفوع له.

والله لا يرضى عن المشرك: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء:٢٨]. فمن دعا غير الله فقد أشرك، ومن أشرك فقد حرم نفسه من الشفاعة.

واستدل المصنف رحمه الله بحديث أبي هريرة رضي الله عنه في الصحيح: «أسعد

الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله خالصًا من قلبه»[١].

فالشفاعة تُنال بتجريد التوحيد، لا بدعاء الأموات. فأنتم يا عباد القبور أبعد الناس عن شفاعته ﷺ بفعلكم هذا، وأهل التوحيد هم أسعد الناس بها.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

◊ فإن قال لك مشبهًا: (إن الالتجاء إلى الصالحين ليس شركًا فالملتجئ إليهم ليس مشركًا).

◂ فقل له مفندًا لشبهته -متحديًا-: بيِّن لي الشرك ما هو؟ والعبادة ما هي؟

هذه الطريقة في الحجاج هي سلاح الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله المفضل في كشف الشبهات، وهي: "محاصرة الخصم بالحدود والتعريفات".

المبتدع يجادل في الأسماء، توسل، والتجاء، ومحبة، فنقول له: دعنا من الأسماء، عرّف لي الحقائق. ما هو الشرك في نظرك؟ وما هي العبادة؟

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

[أ]فإن لم يعرفهما فكيف يتكلم بما لا يعلم؟

[ب]وإن عرفهما بمعناهما الشرعي تبين بطلان قوله، إن الالتجاء إلى الصالحين ليس شركًا.

[ت]وإن عرفهما بما يخالف الشرع عُرِّف معناهما الحق، وبُيِّنَ له، فإن قبل وإلا حُكم بشركه.

---

(١) أخرجه البخاري (٩٩).

هنا نضع الخصم في زاوية ميتة لا مفر منها، فهو يدور بين ثلاث حالات:

أولها: الجهل المطبق: أن يقول: "لا أدري". فنقول: كيف تجادل في دين الله وتكفر الموحدين وتبرئ المشركين وأنت لا تعرف معنى الشرك؟! فأعرض عنهم.

ثانيها: المعرفة الصحيحة: أن يقول: "الشرك هو عبادة غير الله". فنقول له: "أحسنت! أليس دعاء الأموات والذبح لهم عبادة؟" سيقول: "نعم". فنقول: "إذن هذا شرك بتعريفك أنت". وهذا هو الإلزام.

ثالثها: المعرفة الفاسدة: أن يقول: "الشرك هو السجود للصنم فقط"، أو "الشرك هو اعتقاد أن الولي يخلق ويرزق".

هنا يأتي دورك في تصحيح المفاهيم كما فعل المصنف ﵀ في الفصول السابقة، فتقول له: هذا تعريف ناقص وباطل؛ لأن الله سمى من عبد الملائكة مشركًا ولم يعبدوا صنمًا، وحكم على من أقر بالخَلْقِ والرِّزْقِ بالشرك لأنه عبد غير الله.

✍ قال المُصَنِّفُ ﵀:

◊ فإن قال لك مشبهًا: (الشرك عبادة الأصنام، ونحن لا نعبد الأصنام).

◂ فقل له مفندًا لشبهته:

أولًا: أن الشرك ليس هو عبادة الأصنام فقط؛ بل منه عبادة الصالحين والأشجار والأحجار وغيرها.

وما زلنا في ساحة الوغى مع شبهات القوم، وقد لجأ الخصم هنا إلى "المراوغة بالمصطلحات" و"الاحتماء بالعمومات".

فهم يحاولون حصر الشرك في صورة تاريخية ضيقة عبادة الأصنام

الحجرية، ويحاولون جعل كلمة لا إله إلا الله مجرد قول لسان تعصم قائلها وإن فعل الأفاعيل.

وفي هذا الموضع يتصدى المصنف ﷺ لهدم هذين الحصنين بمعاول الأدلة القاطعة.

المنازلة الأولى: هدم شبهة "حصر الشرك في عبادة الأصنام".

هذه الشبهة تقوم على **تضييق الواسع**، إذ أوهم العوام أن "الصنم" يقتصر على التمثال المنحوت من حجر فقط.

ويردّ المصنف ﷺ عليهم بما قرره العلماء: الشرك **جنس تحته أنواع**، فصرف العبادة لغير الله يشمل كل ما عبد أو استُغاث به من مخلوق، سواء كان تمثالًا، أو روحًا، أو وليًا، أو غير ذلك.

فالله تعالى في القرآن سمى عابد المسيح وهو نبي مشركًا كافرًا، وسمى عابد الجن مشركًا، وسمى عابد الأصنام مشركًا.

فالعلة ليست في "مادة المعبود" حجر، بشر، شجر، بل العلة في "صرف العبادة لغير الله".

فمن صرف العبادة لولي في قبر، فقد ساوى من صرفها لصنم في معبد، لا فرق بينهما في الحكم الشرعي، وإن اختلفا في الصورة.

✍ **قال المُصَنِّفُ** ﷺ:

ثانيًا: أن يُسأل ما المقصود بعبادة الأصنام؟

[أ]فإن قصد الاعتقاد بأنها تخلق وترزق وتدبر؟ فهذا ليس صحيحًا، بدليل أن المشركين كانوا يقرون لله تعالى بالخلق والرزق والتدبير فلم ينفعهم ذلك.

هنا يستخدم المصنف رحمه الله أسلوب الاستفصال المُحرِج، وهو من أقوى أساليب الجدل عند السلف.

يقول للمبتدع: أنت تقول "أنا لا أعبد الأصنام"، فماذا تعني بعبادة الأصنام؟

إن قلت: هي اعتقاد أنها تخلق وترزق.

قلنا: كذبت في فهمك للواقع والتاريخ؛ فعباد الأصنام الأوائل لم يعتقدوا ذلك! بل قال الله عنهم: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف:٨٧].

إذن؛ أبو جهل لم يقع في هذا النوع من الشرك، فإذا كنت تظن أنك موحد لمجرد أنك تعتقد أن الولي لا يخلق، فأنت وأبو جهل سواء في هذه العقيدة!

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

[ب] أما إن قصد الأشجار والأحجار والنباتات والقبور بالدعاء عندها والذبح لها بدعوى أنها تقرب إلى الله زلفى، ويدفع الله عنهم المكروه ببركتها، فهذا هو التفسير الصحيح لعبادة المشركين للأوثان والأصنام وهو نفسه فعل القبوريين والخرافيين -في هذا العصر- والذي صاروا به بحكم الشرع مشركين.

هنا يضيق الخناق على الخصم.

فإذا أقرّ بأن عبادة الأصنام كانت: قصدها للدعاء، والذبح، وطلب الزلفى والشفاعة، فقد حكم على نفسه بنفسه!

لأن هذا الوصف ينطبق تمامًا على ما يفعله عند القبور والأضرحة.

فالقاعدة العقدية المهمة هي: "المشركون الأولون ما عبدوهم إلا ليقربوهم إلى الله زلفى".

فالعلة واحدة، والغاية واحدة الشفاعة والتقريب، والوسيلة واحدة الذبح والدعاء، فكيف يختلف الحكم؟!

فثبت بهذا أن القبوريين هم "عبدة أوثان" في الحقيقة الشرعية، وإن سموا أوثانهم "مشاهد" أو "أضرحة".

✍ **قال المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

◈ فإن قال لك مشبهًا: (إن الذين قاتلهم النبي ﷺ لا يشهدون أن لا إله إلا الله، وكذبوا الرسل، وأنكروا البعث، ونحن نشهد أن لا إله إلا الله ونؤمن بالرسل، والبعث، ونعبد الله... إلخ، فما دام الداعي مع الله تعالى غيره يشهد أن لا إله إلا الله فإنه لا يكفر بدعائه أحد من دونه).

هذه هي "**الشبهة العظمى**" للمرجئة في هذا العصر.

يقولون: "كيف تكفرون من يقول لا إله إلا الله ويصلي ويصوم؟".

والجواب عليها قاصم، وقد لخصه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أربعة وجوه تاريخية وإجماعية، مستقاة من رسالة كشف الشبهات للإمام المجدد رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ جميعًا.

✍ **قال المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

◀ فقل له مفندًا لشبهته:

أولًا: أن الله تعالى قد كفَّر أقوامًا مع النبي ﷺ كانوا يشهدون أن لا إله إلا الله ويصلون ويؤمنون بالبعث، وشهد الله لهم بالإيمان قبل ذلك، لكن كفَّرهم لمقالةٍ قالوها في حق النبي ﷺ وأصحابه.

الوجه الأول: الاستدلال بحادثة "المستهزئين".

هؤلاء قوم خرجوا مع النبي ﷺ في غزوة تبوك، يصلون ويصومون ويشهدون، ومع ذلك لما قالوا كلمة استهزاء، نزل القرآن: ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ [التوبة:٦٦].

فلم تعصمهم "لا إله إلا الله" ولا صلاتهم خلف رسول الله ﷺ من الكفر.

فإذا كان الاستهزاء باللسان يكفر صاحبه ولا تنفعه الشهادة، فالشرك الأكبر بصرف العبادة لغير الله أولى وأحرى أن يكفره ولا تنفعه الشهادة.

✍ **قال المُصَنِّفُ** رحمه الله:

ثانيًا: إجماع الصحابة رضي الله عنهم على قتال أصحاب مسيلمة الكذاب، وهم يشهدون أن لا إله إلا الله من أجل تصديقهم لمسيلمة بأنه رسول الله.

الوجه الثاني: الاستدلال بإجماع الصحابة -رضوان الله تعالى عليهم- على قتال المرتدين.

قوم مسيلمة كانوا يقولون "لا إله إلا الله" ويؤذنون ويصلون، ولكنهم آمنوا بنبي كذاب.

فهل قال الصحابة رضي الله عنهم: "هؤلاء معصومون لأنهم يقولون الشهادة"؟

كلا، بل أجمعوا على أنهم مرتدون، واستباحوا دماءهم.

فإذا كان من رفع مخلوقًا إلى مرتبة النبوة قد كفر ولم تنفعه الشهادة، فكيف بمن رفع مخلوقًا إلى مرتبة **الألوهية**، كالولي الذي يُدعى؟ فهذا كفر أغلظ وأعظم خطرًا على العقيدة.

✍ **قال المُصَنِّفُ رحمه الله:**

ثالثًا: اتفاق علي رضي الله عنه والصحابة رضي الله عنهم معه على قتل الذين سجدوا لعلي غلوًّا فيه وقالوا: أنت هو، يعنون أن عليًّا هو الله تعالى، فأجمع الصحابة على كفرهم بذلك ووجوب قتلهم، وقتلوهم.

الوجه الثالث: الاستدلال بحرق "السبئية" الزنادقة.

هؤلاء كانوا من عباد الله وغلو في حُبِّ عليّ رضي الله عنه حتى سجدوا له، ويشهدون الشهادتين، لكن غلوا في "علي" وسجدوا له.

فحكم عليٌّ والصحابةُ -رضوان الله تعالى عليهم أجمعين- بردتهم وحرقوهم. فلم تشفع لهم صلاتهم ولا شهادتهم لما أتوا بناقض "الشرك في العبادة".

✍ **قال المُصَنِّفُ رحمه الله:**

رابعًا: إجماع العلماء على كفر من كذَّب بشيء مما جاء به الرسول ﷺ ولو شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، والمشرك الذي يدعو غير الله جاحدًا لأعظم شيء جاء به النبي ﷺ، وهو التوحيد.

الوجه الرابع: القياس الجلي الأولوي.

أجمع العلماء رحمهم الله في "باب حكم المرتد" على أن من أنكر فرعًا معلومًا من الدين بالضرورة كتحريم الزنا أو وجوب الصلاة كفر وإن نطق بالشهادتين.

فيقول المصنف رحمه الله: إذا كان إنكار "فرع" يخرج من الملة، فكيف بإنكار "الأصل" الذي هو التوحيد؟! فالذي يدعو القبور قد هدم الأساس الذي بنيت عليه لا إله إلا الله، فكيف يحتمي بها وهو قد نقضها من القواعد؟!

وهذا مثل من يتوضأ ثم يحدث، فيقول: "أنا على وضوء لأنني توضأت قبل قليل**!**"، فيقال له: **قد انتقض وضوؤك بالحدث،** فالحقائق العملية تُقدَّم على الأوهام أو الظن.

فكذلك المشرك وهذا حاله: قد انتقضت شهادته بالشرك، فلا تنفعه التلفظ بها ألف مرة، حتى يوحد الله بعبادته.

وقد ساق المصنف ﵀ فيما سبق وجوهًا من الإجماع، ويستكمل هنا وجوهًا أخرى قاصمة لظهر الباطل، ثم يكر على الشبهة التي هي "عمدة القوم" في هذا الباب، وهي حديث أسامة ﵁، تتمة الوجوه الدالة على أن "الكلمة" لا تنفع مع "الناقض"

✍ قال المُصَنِّفُ ﵀:

خامسًا: إجماع العلماء من كل مذهب على أن مَن جحد البعث كفر وحل دمه وماله، ولو شهد أن لا إله إلا الله، وهكذا مَن كذب أحدًا من رسل الله ﵈، فكيف يكفر مَن جحد شيئًا من هذه الأشياء الواجبة، ولا يكفر مَن جحد التوحيد الذي هو أصل الواجبات وأعظمها وشرط قبولها؟!

هذا هو قياس الأولوية الذي لا مفر للمخالف منه.

يقول الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب ﵀ في كشف الشبهات: "إذا كانوا مقرون أنّ من أنكر البعث كفر، مع أنه يقول لا إله إلا الله، فكيف لا يكفر من أشرك بالله".

فالخصم القبوري يوافقنا على أن من أنكر "البعث" أو "الزكاة" أو "الصلاة" كافر مرتد، وإن سبح وهلل.

فنقول له: سبحان الله**!** أتكون "الفروع" أعظم من "الأصول"؟!

إنكار البعث كفر بالإجماع، والشرك بالله صرف العبادة لغيره هدمٌ لأصل

الدين. فمن باب أولى أن يكون المشرك كافرًا. فكيف جعلتم كلمة التوحيد تحمي مَنْ هَدَمَ "التوحيد" نَفْسَهُ، ولا تحمي من هدم "فرع" من فروع الدين؟! هذا تناقض عقلي وشرعي مفضوح.

✍ **قال المُصَنِّفُ** رحمه الله:

سادسًا: إجماع المسلمين على كفر بني عبيد القداح (الفاطميون) الذين حكموا مصر بعد القرون المفضلة لما أظهروا مخالفة الشريعة، وارتكبوا بعض الكفريات، فكفَّرهم المسلمون بذلك؛ مع أنهم كانوا يتكلمون بالشهادتين ويدعون إلى الإسلام.

هذا دليل تاريخي إجماعي.

لأنهم أتوا بمكفرات اعتقادية في القضاء والقدر والصحابة والحلول، فلو كانت "لا إله إلا الله" تمنع التكفير مطلقًا، لما جاز تكفير هؤلاء، ولما جاز قتالهم. فدل إجماع الأمة على أن العبرة بسلامة المعتقد لا بمجرد اللفظ.

✍ **قال المُصَنِّفُ** رحمه الله:

سابعًا: ما ذكره العلماء من كل مذهب -في باب حكم المرتد- في كتب الفقه، فقد ذكروا أمورًا كثيرة يكفر بها الشخص ويحكم بردته بسببها، ولو شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وصلى وصام.

هذا الدليل الفقهي.

يقول المصنف رحمه الله: ارجعوا إلى أي كتاب فقه شافعي، أو مالكي، أو حنفي، أو حنبلي، تجدوا بابًا اسمه "باب حكم المرتد".

وهو: "المسلم الذي يكفر بعد إسلامه".

فبماذا يكفر؟ ذكروا مئات الصور: مَنْ سَبَّ اللهَ، من ألقى المصحف في

القاذورات، من سحر، من استهزأ... الخ.

وكل هؤلاء يشهدون ويصلون.

فلو كان قول المرجئة صحيحًا أن الشهادة تعصم الدم والمال مطلقًا، لكان عقد الفقهاء لهذا الباب عبثًا ولغوًا!

وهذا ما يُنبه إليه دائمًا: أن وجود باب الردة في الفقه الإسلامي دليل على أن المسلم قد يخرج من الإسلام بقول أو فعل، وأن الشهادة وحدها لا تشفع له إذا ارتكب ما يخرج عن الدين.

✍ **قال المُصَنِّفُ ﵀:**

◈ **فإن قال لك مشبهًا: (أنكر النبي ﷺ على مَن قتل رجلًا بعد أن قال: لا إله إلا الله).**

◂ **فقل له مفندًا لشبهته:**

أولًا: أن النبي ﷺ قاتلَ اليهود والنصارى وسبى نسائهم وذراريهم وأموالهم، وهم يقولون: لا إله إلا الله.

هذه الشبهة هي الترس الأخير الذي يحتمي به كل مبطل، وهو حديث أسامة ﵁ لما قتل المشرك في المعركة بعدما نطق بالشهادة، فغضب النبي ﷺ وقال: أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله؟

فيقول القبوري: "كيف تكفرون من يطوف بالقبر وهو يقول لا إله إلا الله، والنبي ﷺ عاتب أسامة؟".

الجواب من وجوه ذكرها المصنف ﵀، مستمدة من شروح أئمة الحديث والعقيدة:

الوجه الأول: النقض بالواقع.

اليهود يقولون "لا إله إلا الله" بمعنى أنه لا خالق إلا الله، ومع ذلك قاتلهم النبي ﷺ.

فدل ذلك على أن مجرد قولها لا يكفي إذا اقترن به ما ينقضه كتكذيب الرسول، أو الشرك.

✍ **قال المُصَنِّفُ رحمه الله:**

ثانيًا: اتفاق الصحابة على قتل أتباع مسيلمة الكذاب، وقتل الذين سجدوا لعلي رضي الله عنه؛ مع أنهم يقولون: لا إله إلا الله.

الوجه الثاني: فعل الصحابة رضوان الله تعالى عليهم.

فلو كان الصحابة فهموا من حديث أسامة ما فهمه هؤلاء المبتدعة أن الكلمة تعصم مطلقًا، لما قاتلوا أصحاب مسيلمة، ولا حرق عليٌّ رضي الله عنه الغلاة.

فدل فعلهم على أنهم فهموا أن حديث أسامة رضي الله عنه له "محل"، وحديث من بدل دينه فاقتلوه له "محل آخر".

✍ **قال المُصَنِّفُ رحمه الله:**

ثالثًا: أن هؤلاء الخرافيين مقرُّون أن مَن جحد البعث كفر ولو قال: لا إله إلا الله، فكيف لا يكفر مَن جحد التوحيد، وهو أصلُ دين الرسل.

الوجه الثالث: إلزامهم بالتناقض.

نقول للقبوري: هل تقتل من أنكر البعث وهو يقول لا إله إلا الله؟

سيقول: نعم، هو كافر.

فنقول: لماذا لم يمنعك حديث أسامة رضي الله عنه من تكفيره؟!

فما أجبت به عن منكر البعث، فهو جوابنا عليك في المشرك. فإن

قلت: "ذاك كَذَّبَ القرآن"، قلنا: "وهذا كذب القرآن في قوله ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الكهف:٢٦]".

✍ **قال المُصَنِّفُ** رحمه الله:

رابعًا: أما حديث أسامة، فالجواب عليه: أن المشرك إذا قال: لا إله إلا الله، فإنه يُرفع عنه السلاح للحكم بإسلامه ظاهرًا؛ حتى يتبين منه ما يخالف مدلولها، فإن تبيَّن منه ما يخالف مدلولها قُتل مرتدًا؛ لقوله ﷺ: «مَن بدَّل دِينه فاقتلوه»[1].

الوجه الرابع: تحرير "محل الحديث".

هذا هو الجواب الفاصل والحاسم في المسألة، المبني على الأدلة الشرعية والمنهجية الصحيحة.

حديث أسامة رضي الله عنه يتحدث عن الكافر الأصلي إذا قال الشهادة في المعركة، وجب الكف عنه، لأننا نحكم بالظاهر، ولأنها علامة على "الدخول" في الإسلام.

أما القبوري، فهو ينتسب للإسلام أصلًا، ثم أتى بناقض الشرك، فوليّ الأمر لا يقتله لأنه "لم يدخل"، بل يقتله لأنه "خرج" ارتد، فحديث أسامة رضي الله عنه فيمن دخل الإسلام نعصمه حتى يتبين العكس.

وحديث «مَن بَدَّل دِينه» فيمن خرج من الإسلام يقتله وليُّ الأمر وإن نطق بالشهادة.

فالجهة منفكة، ولا تعارض بين النصوص، ولا يخفى على شريف علمكم أن تنفيذ هذه الأحكام بيد من ولّاه الله أمر المسلمين، ولا يترك بيد العامة أو حتى العلماء.

(١) أخرجه البخاري (٣٠١٧).

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

خامسًا: وأيضًا فإن الذي قال: «أقتلته بعد أن قال: لا إله إلا الله؟» هو الذي قاتل اليهود والنصارى، وأمر بقتل الخوارج مع أنهم يقولون لا إله إلا الله، فتبين أن المراد من لا إله إلا الله معناها ـ وهو التوحيد ـ لا مجرد لفظها، فمن أظهر ما يناقض ما دلت عليه من التوحيد ونفي الشرك كَفر وقتل إن لم يتب، ولو قالها ألف مرة؛ لما سبق من الأمثلة.

الوجه الخامس: الجمع بين أقوال النبي ﷺ.

القائل لأسامة رضي الله عنه: أقتلته...، هو نفسه القائل في الخوارج: «لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد»، مع أن الخوارج أكثر الناس صلاة وتهليلًا! لماذا؟ لأنهم مرقوا من الدين.

فدل مجموع كلامه ﷺ على أن "الكلمة" إنما تنفع من أتى بـ "حقها" و"شروطها"، ولم يأتِ بـ "ناقض" لها.

أما من جعلها مجرد "تميمة لفظية" يحتمي بها وهو يذبح لغير الله، ويدعو الأموات، ويحارب التوحيد، فهذا لم يفهم دين محمد ﷺ، وحاله كحال اليهود الذين قالوا: ﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة:١٨]، فلم تغنِ عنهم دعواهم من الله شيئًا.

ما زال شيخنا رحمه الله يدك بخطابه معاقل الشرك، وقد لجأ الخصم هنا إلى التمسك بـ "عموميات النصوص" و"الأقيسة الفاسدة".

فالأولى: ظنوا أن مجرد النطق بالشهادة يعصم الدم والمال وإن أتى الناطقُ بكل ناقض!

والثانية: قاسوا دعاء الأموات في الدنيا على طلب الشفاعة من الأنبياء في موقف القيامة.

وفي هذا الموضع يتصدى المصنف ﵀ لنسف هاتين الشبهتين بقواعد أهل الحق الراسخة.

قال المُصَنِّفُ ﵀:

◊ فإن قال لك مشبهًا: (مَن قال: «لا إله إلا الله» لا يكفر ولا يقتل، ولو فعل ما فعل، ويستدلون بأحاديث مثل: «أُمرت أنْ أُقاتِلَ الناسَ حتى يقولوا: لا إله إلا الله»[(١)].

◄ فقل له مفندًا لشبهته: أنه تقدم -في أجوبة الشُّبه السابقة- أن مجرد قول هذه الكلمة لا يمنع من التكفير لمستحقه بأن يأتي بما يناقضها قولًا أو عملًا، فقد قالها أناس كثير وكفّرهم الصحابة ﵃، إما لعدم علمهم بمعناها، أو لعدم عملهم بمقتضاها، أو لوجود ما يناقضها وينافيها، مثل اليهود وأتباع مسيلمة الكذاب الذين قاتلهم الصحابة ﵃، وكذلك غلاة الشيعة الذين حرقهم علي ﵁ بالنار لما سجدوا له.

فقولها باللسان لا يكفي لعصمة الدم والمال؛ بل لابد من تحقيق ما دلَّت عليه شهادة أن لا إله إلا الله من اعتقاد تفرد الله تعالى بالإلهية واستحقاق العبادة وحده، والعمل بمقتضاها من إخلاص العبادة لله، وترك ما ينقضها ويضادها من عبادة غير الله أو عدم البراءة ممن أشرك بالله.

هذه الشبهة هي "عمدة المرجئة" في كل عصر.

يقولون: يكفينا الاسم، ولا يضر مع الاسم ذنب ولا شرك.

فيرد عليهم المصنف ﵀ بما سبق تقريره من "الأدلة الواقعية والإجماعية"، ملخصًا الرد في قاعدة: الشيء لا يتم إلا بوجود شروطه وانتفاء موانعه.

---

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢).

فكلمة التوحيد "عقد" بين العبد وربه، والعقد يبطل إذا أخل أحد الطرفين ببنوده الأساسية.

وقد استدعى المصنف ﵀ هنا شواهد تاريخية لا يستطيع الخصم إنكارها:

اليهود: يقولون لا إله إلا الله، ومع ذلك هم كفار بنص القرآن؛ لانتفاء شرط الإيمان بمحمد ﷺ.

أصحاب مسيلمة: كانوا يؤذنون ويشهدون، فقاتلهم الصحابة؛ لوجود مانع تصديق الكذاب.

الزنادقة السبئية: نطقوا بالشهادة، فأحرقهم علي ﵁؛ لأنهم أشركوا في الألوهية.

فالحق الثابت هو أن النصوص يفسر بعضها بعضًا. فحديث، «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله»(١)، يُقيد بحديث، «من بدل دينه فاقتلوه»(٢)، ويُقيد أيضًا بآيات البراءة من المشركين، فلا يُفهم منه عموم القتال بلا ضابط.

فالشهادة لا تنفع إلا من:

◈ حقَّق معناها نفيًا وإثباتًا.

◈ وعملَ بمقتضاها إخلاصًا واتباعًا.

◈ وسَلِمَ من نواقضها كالشرك والبراءة من المشركين.

أما أن تكون "تميمة" تحمي من يسجد لغير الله، فهذا فهم "أعجمي"

(١) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢١).
(٢) أخرجه البخاري (٩٩).

لم يفهم لغة العرب، ولا مقاصد الشرع.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

◊ فإن قال لك مشبهًا: (نحن نستدل على أفعالنا في الاستغاثة بالأنبياء يوم القيامة بطلب الشفاعة منهم عند الله تعالى لفصل القضاء وإراحة الخلق من كرب الموقف وهو له).

هذه الشبهة تُعرف باسم "القياس مع الفارق"، وهي ما يظن فيه البعض أن حكمًا يثبت لواقعة ما يمكن نقله إلى واقعة أخرى مع وجود فرق جوهري يُبطل القياس.

يقول القبوري: "أنتم تنكرون علينا طلب المدد من النبي ﷺ وهو في قبره، والناس يوم القيامة يذهبون إليه ويطلبون الشفاعة، فما الفرق؟".

ويرد المصنف رحمه الله بجواب علمي دقيق، يفكك هذا القياس الفاسد من أربعة وجوه، مستندًا إلى ضوابط الاستغاثة الجائزة التي قرّرها العلماء، مبينًا متى تكون الاستغاثة بلا شرك ومتى تتحول إلى عبادة لمخلوق.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

◄ فقل له مفندًا لشبهته:

(١) أن هذه استغاثة تكون في وقتها بأحياء حاضرين قادرين على الشفاعة بعد الاستئذان.

الفرق الأول: الحياة والحضور.

الاستغاثة الجائزة لها ثلاثة شروط أساسية: أن يكون المدعو حيًا، حاضرًا، وقادرًا، فلا تكون الاستغاثة بموتى أو بعاجزين، وإلا تحولت إلى شرك.

ويوم القيامة: النبي ﷺ والأنبياء "أحياء" حياة ثانية كاملة، و"حاضرون" في أرض المحشر يرون الناس ويسمعونهم، و"قادرون" على الكلام مع ربهم بعد الإذن.

أما في الدنيا الآن فالنبي ﷺ في قبره حياة برزخية لا تُقاس على دنيانا، وهو "غائب" عنا لا يسمع دعاء الملايين في آن واحد بنص القرآن: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ [فاطر:٢٢]، وغير قادر على التصرف في الكون.

فقياس "الميت الغائب" على "الحي الحاضر" قياس باطل من أساسه.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

(٢) أنها في أمرٍ فيه نوع نفع للخلق، فهي استغاثة حاجة لا استغاثة عبادة.

الفرق الثاني: نوع الطلب، أسباب لا عبادة.

يوم القيامة، الناس يطلبون من الأنبياء أن "يدعوا الله" لهم، كما تطلب أنت من أخيك الصالح: "ادع الله لي". هذا من باب "اتخاذ الأسباب"، وليس عبادة للأنبياء.

أما القبوري اليوم، فهو يهتف باسم الولي في الشدائد "يا بدوي المَدَد"، بقلب خاشع ذليل، يعتقد فيه النفع والضر. شتان بين "طلب الدعاء من حي" وبين "التذلل لميت".

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

(٣) أنا لا أنكر الاستغاثة بحي حاضر فيما يقدر عليه، وإنما أنكر الاستغاثة بالأموات والغائبين، أو بحي حاضر في أمر لا يقدر عليه إلا الله تعالى.

الفرق الثالث: تحرير محل النزاع.

نقول للخصم: أنت تلبّس علينا! نحن لا ننكر مطلق السؤال.

لو غرق رجل فصاح برجل على الشاطئ: "أغثني"، هذا جائز لأن المُسْتَغَاثَ به حيٌّ حاضر قادر.

لكن لو صاح برجل ميت في القبر، أو برجل في بلد آخر، أو طلب من حي أن يرزقه ولدًا وهذا لا يقدر عليه إلا الله، هنا يكون الشرك.

وفعلكم عند القبور من النوع الثاني سؤال ميت، وقياسكم على يوم القيامة من النوع الأول سؤال حي، فلا يلتقيان أبدًا.

✍ قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

(٤) أن الاستغاثة بالأنبياء عليهم السلام يوم القيامة، أي: طلب الشفاعة منهم، وهكذا بالنبي صلى الله عليه وسلم في حياته طلب دعاء من حي حاضر قادر عليه، لا طلب نجدة من المدعو، فهو طلب دعاء من المستغاث به وليس دعاءً له من دون الله.

وبهذا تُكشف هذه الشبهة وتُدحض تلك الحُجة الباطلة التي طالما تعلق بها الخرافيون لتبرير شركهم.

الفرق الرابع: حقيقة الطلب دعاء منه لا دعاء له.

يختم المصنف رحمه الله بهذا التحرير الدقيق.

الناس في المحشر يقولون: "يا محمد، سل ربك أن يريحنا"، فهم يطلبون منه أن يكون واسطة في الدعاء، وهذا جائز مع الأحياء.

أما القبوري فيقول: "يا نفيسة اشفيني"، "يا حسين اعطني". فهو يطلب "النجدة" من الذات نفسها، ويصرف لها العبادة، فذاك طلب منه أن يدعو،

وهذا دعاء له من دون الله.

✍ **قال المُصَنِّفُ رحمه الله:**

◊ فإن قال لك مشبهًا: (لو كانت الاستغاثة بجبريل عليه السلام شركًا لم يعرضها على إبراهيم ﷺ).

◂ فقل له مفندًا لشبهته:

أولًا: أن القصة ضعيفة من حيث السند -وإن كان معناها صحيحًا-؛ ففي ثبوتها نظرٌ.

وما زال أهل الزيغ يتشبثون بكل قشة لترويج باطلهم، فبعد أن أعيتهم النصوص المحكمة، لجؤوا إلى القصص الواهية والحكايات المرسلة، ومن أشهر ما يلوكونه بألسنتهم: قصة الخليل إبراهيم عليه السلام حين ألقي في النار، فزعموا أن جبريل عليه السلام عرض نفسه عليه وقال: "ألك حاجة؟".

فقالوا: "لو كانت الاستغاثة بغير الله شركًا، لما عرض سيد الملائكة المساعدة، ولما قبلها إبراهيم أو سكت عنها"، وفي هذا الموضع يتصدى المصنف رحمه الله لنسف هذه الشبهة من جذورها بثلاثة معاول: نقد الثبوت، ونقد الدلالة، وتحرير المناط.

فأول خطوة في الرد هي المطالبة بصحة النقل، وهذه القصة عرض جبريل المساعدة لم تثبت بسند صحيح مرفوع إلى النبي ﷺ، بل غالبها من الإسرائيليات.

والثابت في صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أن إبراهيم عليه السلام قال حين ألقي في النار: "حسبنا الله ونعم الوكيل".

فالموحد لا يبني عقيدته على قصص واهية، وإنما يبنيها على "قال الله، قال رسوله". فإذا سقط السند، سقطت الحجة، واستراح المناظر.

✍ **قال المُصَنِّفُ رحمه الله:**

ثانيًا: على فرض ثبوتها فأن جبريل عرض على إبراهيم عليهما الصلاة والسلام أن ينفعه بأمرٍ يقدر عليه - بإذن الله تعالى - فإنه كما وصفه الله تعالى بقوله: ﴿شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥].

هذا من باب "التنزل مع الخصم".

نقول: هب أن القصة صحيحة، فليس فيها حجة لكم أيضًا!

لماذا؟ لأن جبريل عليه السلام لم يعرض أمرًا لا يقدر عليه إلا الله كمغفرة الذنوب، أو الهداية، أو الرزق، بل عرض أمرًا هو "في طوقه وقدرته".

فجبريل هو ﴿**شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ**﴾، الذي حمل قرى قوم لوط على طرف جناحه وقلبها، فهو قادر بإذن الله -وهو حي حاضر- أن يطفيء النار بطرف جناحه، أو يحمل إبراهيم عليه السلام ويخرجه منها.

وبيّن أن طلب العون من المخلوق فيما يقدر عليه، كأن تقول لمن بقربك: "أنقذني من الحريق"، ليس شركًا، بل هو من باب اتخاذ الأسباب المادية المباحة، ولا يدخل في باب العبادة.

✍ **قال المُصَنِّفُ رحمه الله:**

ثالثًا: أنها استغاثة حاجة بحيٍّ حاضر يسمع النداء ويغيث بما يقدر عليه، ففرقٌ بين هذا وبين الاستعانة بميت أو غائب أو حاضر في أمر لا يقدر عليه إلا الله تعالى.

هنا يوضح المصنف رحمه الله النقاط على الحروف ويفصل النزاع بضوابط **الاستغاثة الجائزة**، وهي ثلاثة شروط اجتمعت في جبريل عليه السلام ولم تنطبق في أولياء يدّعون الوسيلة:

(١) **حيّ**: فالمدعو يجب أن يكون حيًا.

(٢) حاضر: فالمدعو يجب أن يكون حاضرًا ويمكن مخاطبته.

(٣) قادر: فالمدعو يجب أن يكون قادرًا على ما يُستغاث به، أي يمتلك القوة اللازمة لتحقيق الطلب.

أما أنتم يا عباد القبور، فتستغيثون بميت: قد صار ترابًا، أو غائب: لا يسمعكم، وفيما لا يقدر عليه إلا الله: كالشفاء، وكشف الكرب، والرزق، فقياسكم هذا على ذاك هو "قياس فاسد"، كقياس الثرى على الثريا، وقياس العاجز الميت على القوي الحي.

قال المُصَنِّفُ رحمه الله:

وإلى هنا انتهت هذه الفوائد المباركة، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبالعمل الصالح تطيب الحياة قبل الممات وبعد الممات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه صلاةً وسلامًا دائمين كاملين إلى يوم حشر البريات.

يختم شيخنا المصنف رحمه الله رسالته النافعة بحمد الله، فالمنة له أولًا وآخرًا في الهداية للتوحيد والدفاع عنه، وقد اشتملت هذه الرسالة الوجيزة في مبناها، العظيمة في معناها، على قواعد كبار، ترد على أصول الشرك وتنسفها نسفًا.

فالواجب على من قرأها وفهمها أن يحمد الله على نعمة التوحيد، أن ينشر هذا العلم بين الناس، فإن الشبهات خطافة، أن يكثر من الصلاة والسلام على معلم الناس الخير، إمام الموحدين، محمد ﷺ.

نسأل الله أن يثبتنا على السنة، ويقينا مضلات الفتن، ويجعلنا هداة مهتدين، غير ضالين ولا مضلين، والحمد لله رب العالمين.

وهنا أضعُ قلمي، لعلي أن أكون وُفّقتُ لهذه التعاليق، وأصبتُ في استجلاء معاني المتن كما قصدَ مؤلفُه رحمنا الله وإياه، وجمعنا بهِ في فراديسِ الجنان، ووالدينا وعلمائنا وولاةِ أمرنا والمسلمين أجمعين، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

تمت في رياض نجد عاصمة التوحيد والحضارة

حرسها اللهُ من كل مكروه.

تم تسويدها ومراجعتها وضبطها على انشغالٍ في البال، وكثرة ترحال ليلة ١٢/ ٨/ ١٤٤٧هـ

غفر الله لنا ولمشايخنا ولوالدينا، ووالد والدينا ولعلمائنا وولاة أمرنا، ومَن له حق علينا، وللمسلمين أجمعين، والحمد لله رب العالمين.



فهرس المحتويـات

المحتويات | الصفحة

تم بحمد الله

هذا الكتاب

فقد يَسَّر الله كتابة هذه التعاليق المُيسَّرة على هذا المتن العظيم لفضيلة شيخنا العابد الزاهد العلّامة عبدالله بن صالح بن محمد القُصَيِّر - رحمنا الله وإياه، ووالدينا والمسلمين أجمعين -.

الذي وسمه بـ : « كشف شبهات المخالفين لما جاء به التنزيل من توحيد الأنبياء والمرسلين » عليهم صلوات الله وسلامه أجمعين، وكان كما أخبرني به مشافهة - رحمنا الله وإياه - فقد قيَّد أصول وفوائد كلام أئمة الدعوة.

وقد جمعها قاصدًا - كما صرَّح لي بذلك - من شروحاتهم على رسالة الإمام المُجدِّد لِمَا اندثر من معالم التوحيد،. الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله في كشف الشبهات، ومن تقريراتهم.

فكان هذا المتن هو خلاصة تقارير أئمة الدعوة على كشف الشبهات، وقد ناولني هذا المتن بيمينه - حرمها الله عن النار - مناولة، وأشار لي أن أُحَشّي عليه إن رغبت، فكانت إشارته رحمه الله لي أمرًا.

نفع الله بالتعليق والشرح كما نفع بالمتن، وجعل ذلك في موازين صالحاته، ووالدينا وولاة أمرنا، وعلمائنا، وخصوصًا الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رحمه الله.

والحمدلله رب العالمين.





daradahriah



daradahriah.com



daradahriah@gmail.com

